مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
Journal of Development and Economic Policies
المجلد الثاني والعشرون - العدد الأول
يناير 2020

مجلة التنميــة والسياسات الاقتصادية

المجلد (22) – العدد (1) (ISSN - 1561 - 0411) يناير 2020

البحوث:

حازم حسانين — الآثار الديناميكية لربط الأجور بالإنتاجية في الاقتصادات النامية: حالة مصر.

أحمد مندور
الطاهرة السيد محمد
محمد عبدالعظيم — فاعلية سياسة التقشف التوسعي في البرازيل خلال الفترة 1980- 2017.

محمد حسن — دور الصناعات اليدوية والحرفية في التنمية الاقتصادية المحلية بجمهورية مصر العربية : دراسة في تحليل السياسات.

مداخلات علمية:

فيصل المناور
عمر ملاعب — مجتمع المخاطر وتحولات القيم العالمية.

عرض تقارير وكتب:

عبد الحميد مرغيت — مراجعة كتاب: إعادة التفكير في إدارة الاقتصاد الكلي في البلاد الغنية بالموارد الطبيعية.

نواف أبو شمالة — مراجعة تقرير التنمية العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الإصدار الرابع 2019.

الأهداف:

- الاهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية عموماً وفي الأقطار العربية على وجه الخصوص في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.
- زيـادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والممارسين والباحثين في الأقطار العربية .
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصانعي القرار بالمنطقة.

قواعد النشر:

1. تقدم البحوث والدراسـات ومراجعـات الكتب والتقاريـر إلى رئيس التحريـر، على البريد الالكتروني للمجلة: jodep@api.org.kw
2. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأصلية (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى.
3. تكون الأوراق والدراسات المقدمة بحجم لايتجاوز الثلاثين صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات. ويشترط أن تكون البحوث والمراجعات مطبوعة على أوراق 8.5x11 بوصة (A4) مع تخطي سطر (Double Spaced) وعلى وجه واحد، وتترك هوامش من الجوانب الأربعة للورقة بحدود بوصة ونصف.
4. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان وسهلة القراءة والإستيعاب من قبل الممارسين وصانعي القرار.
5. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لايزيد عن 100 كلمة، بحيث يكون مكتوباً باللغتين العربية والانجليزية. حيث سيظهر الملخص في مجلات متخصصة بالملخصات.
6. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني .
7. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الإسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.
8. يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المباديء التوجيهية لنمط American Economic Review والدليل النمطي (http:/www.aeaweb.org/sample_references.pdf) ويجب أن تكون المراجع مرتبة أبجدياً في نهاية الورقة.
9. توضع الهوامش في أسفل الصفحة المناسبة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها.
10. توثق الجداول والأشكال وغيرها بالمصادر الأصلية.
11. تكتب البحوث على برنامـج Microsoft Word .
12. يتم إشعار المؤلف بإستلام بحثه خلال إسبوعين من تاريخ إستلامه.
13. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي الموضوعي، ويُبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور إستلام ردود كل المحكمين.
14. يُصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة، وتستوجب إعادة نشره في أماكن أخرى الحصول على موافقة كتابية من المجلة.
15. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن كاتبيها، ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتخطيط.
16. ترسل لصاحب الورقة المقبولة نسخة من العدد الذي تنشر فيه الورقة بالإضافة إلى خمس نسخ مستلة من ورقته المنشورة.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المجلد الثاني والعشرون – العدد الأول – يناير 2020

مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية

رئيس التحرير
د. بدر عثمان مال الله

نائب رئيس التحرير
أ.د. حسين الطلافحه

سكرتير التحرير
أ. عمر ملاعب

الهيئة الاستشارية

حازم الببلاوي — سليمان القدسي
سمير المقدسي — عبدالله القويز
عبداللطيف الحمد — محمد الخجا
مصطفى النابلي — رياض المومني

هيئة التحرير

أشرف العربي — بلقاسم العباس
وليد عبدمولاه — ايهاب مقابله
فيصل المناور

توجه المراسلات إلى :

رئيس التحرير – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط
ص.ب 5834 – الصفاة 13059 الكويت
تلفون 24844061 - 24843130 (965) – فاكس 24842935 (965)
البريد الالكتروني jodep@api.org.kw

المحتويات العربية

البحوث:

الآثار الديناميكية لربط الأجور بالإنتاجية في الاقتصادات النامية: حالة مصر.

حازم حسانين 7

فاعلية سياسة التقشف التوسعي في البرازيل خلال الفترة 1980- 2017.

أحمد مندور
الطاهرة السيد محمد
محمد عبدالعظيم 35

دور الصناعات اليدوية والحرفية في التنمية الاقتصادية المحلية بجمهورية مصر العربية: دراسة في تحليل السياسات.

محمد حسن 63

مداخلات علمية:

مجتمع المخاطر وتحولات القيم العالمية.

فيصل المناور
عمر ملاعب 105

عرض تقارير وكتب:

مراجعة كتاب: إعادة التفكير في إدارة الاقتصاد الكلي في البلاد الغنية بالموارد الطبيعية.

عبد الحميد مرغيت 125

مراجعة تقرير التنمية العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الإصدار الرابع 2019.

نواف أبو شمالة 137

افتتاحية العدد

يسر المعهد العربي للتخطيط أن يضع بين أيديكم العدد الأول من المجلد الثاني والعشرون لمجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، حيث تضمن العدد ثلاثة أوراق بحثية تناولت عدداً من القضايا الاقتصادية والتنموية بالإضافة إلى مداخلة علمية ومراجعة كتاب ومراجعة تقرير.

استهل العدد بورقة بحثية من إعداد حازم حسانين تحت عنوان " الآثار الديناميكية لربط الأجور بالإنتاجية في الاقتصادات النامية: حالة مصر ". حيث هدفت الدراسة إلى رصد أهم الآثار الديناميكية التي يمكن أن تتمخض عن ربط الأجور بالإنتاجية في مصر خلال الفترة (1990–2017). وعبر منهج الوصف التحليلي وبواسطة فرضية مفادها " أن ربط الاجور بالإنتاجية يمكن أن يعكس آثار إيجابية على عدالة توزيع الدخل وتقليل الفقر وتعزيز التنافسية، توصلت الدراسة إلى أن اختلال العلاقة بين الأجور والإنتاجية في الاقتصادي المصري، قد ألقت بظلالها على غالبية متغيراته وأثرت سلباً على مدى استدامة النمو واستقراره من ناحية، وعلى مستوى معيشة العاملين من ناحية أخرى. وانتهت إلى أن ربط الاجور بالإنتاجية يتطلب وجود عديد من المرتكزات أهمها (ربط سياسات سوق العمل النشطة بسياسات الاقتصاد الكلي، ربط الأجور بالأسعار، الموائمة بين النمو وتوزيع الدخل، التطوير والتحديث التكنولوجي.. وغيرها. كما بينت الدراسة وجود العديد من الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحدثها ذلك الربط بدءً بضمان مستوى معيشي لائق وتقليل معدلات الفقر وتعزيز تنافسية عنصر العمل وتهيئة بيئة عمل مستقرة خالية من الاضطرابات.

أما الورقة الثانية من إعداد احمد مندور، والطاهرة السيد محمد ومحمد عبد العظيم، تحت عنوان " فاعلية سياسة التقشف التوسعي في البرازيل خلال الفترة (1980–2017) حيث هدفت الورقة إلى اختبار فاعلية سياسة التقشف في الاقتصاد البرازيلي بالاعتماد على بيانات الفترة (1980–2017)، من خلال بناء نموذج هيكلي يتكون من عدة معادلات، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى عدم فاعلية سياسة التقشف التوسعي في تحفيز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البرازيل.

ويناقش محمد حسن في الورقة الثالثة بعنوان " دور الصناعات اليدوية والحرفية في التنمية الاقتصادية المحلية بجمهورية مصر العربية : دراسة في تحليل السياسات" دور الصناعات الحرف واليدوية في التنمية المحلية من جانب، وأهم الفاعلين الرسميين في صنع سياسات الصناعات الحرفية واليدوية من جانب آخر، حيث شهدت الفترة من (2010–2019) عددا من المتغيرات الإيجابية لدعم هذه الصناعات.

وفي المداخلات العلمية ناقش فيصل المناور وعمر ملاعب "مجتمع المخاطر وتحولات القيم العالمية "، تلاها مراجعة كتاب "إعادة التفكير في إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية" من إعداد عبد الحميد مرغيت، وفي مراجعة التقرير قدم نواف أبو شماله عرضاً مسهباً للإصدار الرابع من تقرير التنمية العربية "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية : دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة "، الصادر عن المعهد العربي للتخطيط عام 2019.

وفي الختام نأمل أن نكون بهذا العدد قد وضعنا بحوث وآراء علمية بناءة بين أيدي القراء والمهتمين، مؤكدين في الوقت نفسه على حرص وترحيب المعهد العربي للتخطيط على تلقي والنظر في جميع المساهمات المقدمة للنشر في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية.

رئيس التحرير

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الأول – (2020) 7- 33
المعهد العربي للتخطيط

الآثار الديناميكية لربط الأجور بالإنتاجية في الاقتصادات النامية: حالة مصر

حازم حسانين*

ملخص

هدفت الدراسة إلى رصد أهم الآثار الديناميكية التي يمكن أن تتمخض عن ربط الأجور بالإنتاجية في مصر خلال الفترة (1990-2017). وعبر منهج الوصف التحليلي وبواسطة فرضية مفادها " أن ربط الاجور بالإنتاجية يمكن أن يعكس آثار إيجابية على عدالة توزيع الدخل وتقليل الفقر وتعزيز التنافسية، توصلت الدراسة إلى أن اختلال العلاقة بين الأجور والإنتاجية في الاقتصادي المصري، قد ألقت بظلالها على غالبية متغيراته وأثرت سلباً على مدى استدامة النمو واستقراره من ناحية، وعلى مستوى معيشة العاملين من ناحية أخرى. وانتهت إلى أن ربط الاجور بالإنتاجية يتطلب وجود عديد من المرتكزات أهمها (ربط سياسات سوق العمل النشطة بسياسات الاقتصاد الكلي، ربط الأجور بالأسعار، الموائمة بين النمو وتوزيع الدخل، التطوير والتحديث التكنولوجي.. وغيرها. كما بينت الدراسة وجود العديد من الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحدثها ذلك الربط بدءً بضمان مستوى معيشي لائق وتقليل معدلات الفقر وتعزيز تنافسية عنصر العمل وتهيئة بيئة عمل مستقرة خالية من الاضطرابات.

The Dynamic Effects of Linking Wages to Productivity in Developing Economies: The Case of Egypt

Hazem Hassanein

Abstract

The study aimed to monitor the most important dynamic effects that can result from linking wages to productivity in Egypt during the period (1990-2017). Through the analytical description method and through the hypothesis that "linking wages to productivity can reflect positive effects on the fair distribution of income and reduce poverty and enhance competitiveness, the study found that the imbalance between wages and productivity in the Egyptian economy, cast a shadow on the majority of its variables and negatively affected the sustainability On the other hand, it concluded that linking wages to productivity requires a number of pillars, the most important of which are (linking active labor market policies to macroeconomic policies, linking wages to prices, harmonizing growth and income distribution, The study also showed that there are many positive effects that this linkage can have, starting with ensuring a decent standard of living, reducing poverty rates, enhancing the competitiveness of the workforce and creating a stable work environment free from disturbances.

* باحث اقتصادي عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع Hazem.h1991@yahoo.com

مقدمة

على مدى سنوات عديدة كانت العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل، واحدة من أهم قضايا الاقتصاد الكلي التي ألقت بظلالها على صانعي السياسة الاقتصادية. وفي ظل تعدد وتوالي الأزمات الاقتصادية، كان لعلاقة الاجور بالإنتاجية مساهمة مباشرة في إحداث تلك الأزمات، حيث لم يقترن نمو الأجور بنمو إنتاجية العمل مما أحدث خلالاً على مستوى نمو الناتج ومستوى التوظف، فضلاً عما يقوم به فيما يتعلق بالفجوة التنافسية سواء من حيث زيادتها أو نقصانها. ووفقاً لما هو مسلم به عالمياً، من أن نمو إنتاجية العمل يعد أحد محركات التنمية، كما أنه لا يعتبر هدفاً بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحسين حياة العمال، ومرجعية تقوم عليها الزيادات المستدامة للأجور. وإذا تعدى نمو الأجور على الدوام المكاسب المتحققة في إنتاجية العمل، فإن ذلك ربما يقوض استدامة المنشآت ويضر بقدرتها التنافسية. وفي الحالة التي يتأخر خلالها نمو الأجور عن اللحاق بركب الإنتاجية، قد لا يشارك العمال بصورة كلية في جني ثمار التقدم الذي أحرزته الإنتاجية، والذي لم يترجم في شكل تحسين المستوى المعيشي للعمال. ولعل الاتساق بين الأجور وإنتاجية العمل في المدى الطويل، يمكن أن ينعكس في شكل زيادة معدلات العمالة واستقرارها أو في ارتفاع الأجور[1].

وتشكل العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والبطالة إحدى العلاقات الجدلية التي شغلت ولازالت الفكر الاقتصادي. وأكدت العديد من الأدبيات الاقتصادية الأهمية العظمى لمتغيرات هذه العلاقة وللعلاقة بحد ذاتها. فالأجور هي سعر العمل الذي يحصل على العامل وفي ذات الوقت كلفة يتكبدها صاحب العمل. وهكذا دخلت الاجور الأدب الاقتصادي من أوسع أبوابه واحتلت مركز الصدارة في كل من نظرية الثمن ونظرية التوزيع، وحديثاً دورها في تحقيق النمو الاقتصادي. فتارة ترى مدرسة أن انخفاض الأجور هو الحل الأمثل لعلاج مشكلات البطالة وانخفاض الاستثمارات المنفذة. فيما ترى أخرى، سلبية هذا الانخفاض، خاصة على مستوى زيادات الاجور التي هي السبيل لتحريك الطلب الكلي من ثم زيادة النمو الاقتصادي واستدامته.

وما بين هذه وذاك، أخذت الأجور تمارس أدواراً عدة إلى جانب ما سبق، فهي أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع الدخول باعتبارها أحد عناصر التوزيع الوظيفي للدخل، والحفاظ على استقرار مستويات المعيشة والارتقاء به والحد من الفقر عبر آليات مثل الحد الأدنى للأجور. ومن ثم اكتسبت الأجور أهمية كبرى وتغولت في الأدب الاقتصادي بشقيه النظري والتطبيقي، إلى أن تحولت من مجرد أفكار إلى نظرية، وما لبثت أن تمخض عنها سياسة أضحى لها دوراً مؤثراً في كل الأوقات خاصة في أوقات الأزمات وهو ما تعرض له التقرير العالمي للأجور الصادر في عام 2010-2011 وأفرد له مساحة واسعة النطاق لتحليل ذلك الدور الذي لعبته سياسات الأجور في الخروج من الأزمات. وتلاه التقرير العالمي للأجور لعام 2012-2013 " الأجور والنمو العادل" والذي ركز على العلاقة بين الأجور والنمو الاقتصادي وكيف يمكن للأجور أن تنشط النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

يمثل ربط الاجور بالإنتاجية أداة هامة وحيوية في سبيل تعزيز النمو الاقتصادي والعمل على استدامته. وعلى النقيض من ذلك يشكل الانفصال بين الاجور والإنتاجية أحد صور الاختلال، ذات التأثير على عديد من المتغيرات. ولعل ما شهده الاقتصاد المصري خلال العقود الثلاثة الأخيرة من فصل نمو الاجور عن نمو انتاجية العمل، كان له العديد من الآثار السلبية على مستوى توزيع الدخل ومستويات النمو ذاتها، ومستويات التوظف، وغيرها. **ويعاني سوق العمل المصري من وجود العديد من التشوهات والاختلالات، في مقدمتها الاختلال القائم** بين الاجور والإنتاجية في مصر بانفصال نمو الأجور عن المكاسب المتحققة في إنتاجية العمل. وتتسم كل من الأجور الأساسية والإنتاجية في مصر بالانخفاض. ولا شك أن ذلك الأمر قد أثر سلباً على القدرة التنافسية للاقتصاد المصري (رضوان وأخرون، 2010). كما يعاني القطاع الحكومي من سوء التوزيع القطاعي للأجور إلى جانب انخفاض نسبة الأجور الأساسية مقارنة بالأجور المتغيرة (الجبالي ، 2008). ويترتب على ذلك ارتفاع حدة عدم المساواة بين الأجور والانفصال المتزايد بين الأجور والإنتاجية (التقرير العالمي للأجور،2011). ويعد الاختلال الواضح بين الأجور والإنتاجية أحد أهم الأسباب المسئولة عن تشوهات سوق العمل المصري (الأهواني، 2009).

وعلى ضوء ما تقدم، تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الآثار الديناميكية التي يمكن أن يحدثها ربط الاجور بالإنتاجية في الاقتصاد المصري؟

إلى جانب عدد من الأسئلة الفرعية، هي:

- ما هي العلاقة بين الاجور والانتاجية في النظرية الاقتصادية؟
- ما هي تطورات علاقة الاجور بإنتاجية العمل في مصر؟
- كيف يمكن أن ينعكس ربط الاجور بالإنتاجية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد المصري؟

أهمية الدراسة

لقد زخر الفكر الاقتصادي بدراسة العلاقة بين الأجور والإنتاجية سواء أضيفت لها متغيرات أخرى أم لا، فقد زخر الفكر الاقتصـــادي القديم والحديث بتناول تلك العلاقة ومشـــتقاتها وتفاعلاتها مع المتغيرات الأخرى كالأسعار والبطالة .....إلخ. وسواء على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي، لازالت هذه العلاقة قيد البحث خاصـــــة في الجوانب التطبيقية في البلدان المتقدمة التي تبحث عن كل ما هو جديد، وكذلك الدول النامية التي تود المضـي قدماً نحو التنمية الاقتصـادية. ومما عضـد

من أهمية العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل أن دراستها لا تقتصر على المستوى الكلي فقط، بل تمتد لتدرس على مستوى المناطق والقطاعات وداخل المنشأة، بما يشير إلى أهميتها الكبري في الاقتصاد. والأكثر من ذلك هو ما يمكن لهذه العلاقة أن تحدثها من آثار على صعيد متغيرات الاقتصاد الكلي كمتغيرات النمو وتوزيع الدخل والتوظف والفقر وغيرها.

فرضيات الدراسة: تحاول الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

- لا يقتصر ربط الاجور بالإنتاجية على كونه إحدى صور التوازن المنشود في الاقتصاد، بل يمتد الأمر لعديد من الآثار الديناميكية، التي يمكن أن يحدثها هذا الربط.
- يعكس ربط الاجور بالإنتاجية عدد من الآثار الإيجابية على عدالة توزيع الدخل وتقليل الفقر وتعزيز التنافسية.

منهج الدراسة: تسعى الدراسة في سبيل اختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليل، الذي من شأنه رصد العلاقة بين الاجور والانتاجية في الفكر النظري وعدد من الدراسات التطبيقية. إلى جانب التطرق لعلاقة الاجور بالإنتاجية في واقع الاقتصاد المصري بدءً بالتعرف على ما هي هذه العلاقة ومتطلبات ربطها ثم عرض عدد من الآثار الديناميكية الخاصة بها.

أقسام الدراسة

القسم الأول: العلاقة بين الاجور والانتاجية في النظرية الاقتصادية.

القسم الثاني: تطورات الاجور والانتاجية في الاقتصاد المصري.

القسم الثالث: متطلبات ربط الاجور بالإنتاجية في مصر.

القسم الرابع: الآثار الديناميكية لربط الاجور بالإنتاجية في مصر.

القسم الأول: العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والبطالة في النظرية الإقتصادية

تعد قضية الأجور واحدة من أهم القضايا التي شغلت، ولا زالت تشغل أذهان المفكرين الإقتصاديين وغيرهم على مر العصور، ومع تطور الأوضاع باتت تستحوذ على أنظار المجتمعات أيضاً وليس الحكومات وصانعوا القرار فقط. وتكتسب الأجور أهميتها ليس فقط على الصعيد الإقتصادي، بل الإجتماعي والسياسي أيضاً، إذ تعتبر الأجور من أهم من المتغيرات الاقتصادية، لكونها عملة ذات وجهين أحدهما دخل والآخر تكلفة، فهي تحتل مركز الصدارة في كل حوار للإصلاح الاقتصادي، مما جعلها محوراً هاماً للعملية الإنتاجية بطرفيها العمال – الذين تعد الأجور

عندهم الهدف الأول للعمل، وأنها المعبر عن مستوى المعيشة وجزاء العمل، وأن ارتفاعها مطلب دائم – ويقابلهم أصحاب الأعمال برؤية مغايرة، إذ يرون الأجر على أنه تكلفة لابد من السعي الدائم إلى خفضها.

وينظر الاقتصاديون إلى الإنتاجية على أنها المصدر الحقيقي للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة في أي بلد، مهما كان نوع النشاط الاقتصادي فيه، خاصة وأن معدلات نمو الإنتاجية وتحليل عناصرها تعد مؤشراً عن مستوى النشاط الاقتصادي، وتكشف نواحي القوة والضعف في هذا النشاط. ويعول عليها الكثير كأحد الأشكال الرئيسية لقياس المورد البشري وتطوير طاقاته، الذي يعد أهم عناصر العملية الإنتاجية قاطبة، ويقود عدم استغلاله في زيادة الطاقة الإنتاجية إلى أضرار كبري على مستويات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وتؤثر الأجور على الإنتاجية وفق النهج النيوكلاسيكي، انطلاقاً من أن انخفاض معدل الأجر عن الإنتاجية الحدية يؤدي إلى تشغيل مزيد من العمالة، مما يدفع الإنتاجية الحدية للانخفاض حتى تتساوى مع معدل الأجر والعكس صحيح في حالة ارتفاع الأجور، ومن الملاحظ أن النظرية النيوكلاسيكية تقوم بتحليل العلاقة بين الأجور والإنتاجية من خلال حجم العمالة أو مستوى التشغيل. أي أن الأجر يؤثر على العمالة من خلال دالة الطلب، كما يؤثر حجم العمالة على الإنتاجية وفقاً لقانون تناقص الغلة. وهكذا يتضح التأثير غير المباشر للأجور على الإنتاجية من خلال تأثير الأجور على حجم العمالة. أما التأثير المباشر للأجور على الإنتاجية فيتضح من خلال تأثير الأجور إيجابياً على مستوى معيشة العامل الأمر الذي يزيد الكفاءة ومن ثم تزداد الإنتاجية [2].

وتفترض **نظرية الإنتاجية الحدية** وجود علاقة واضحة بين نمو الأجور ونمو الإنتاجية، وتفترض هذه النظرية أن نمو الإنتاجية متغير خارجي. وبعبارة أخرى، فإن الأجور تُعدل وفقاً للتغيرات في الإنتاجية، بحيث لا يزيد معدل نمو الأجور عن معدل نمو الإنتاجية. ويساعد ذلك الأمر – في المدى المتوسط والمدى الطويل على التالي:

- المساهمة في نمو الناتج وتحقق زيادة في فرص العمل.
- تقليل الفجوة التنافسية.

وترى النظرية النيوكلاسيكية أن إنتاجية العمل كمتغير مستقل تؤثر إيجابياً في الأجور ومعدل نموها. إذ تؤدي زيادة الإنتاجية إلى تحفيز النمو الاقتصادي، ومن ثم زيادة الأجور. ومن الأهمية بمكان أن يكون نمو الأجور متسقاً مع نمو الانتاجية حتى يتحقق الاستقرار الكلي. ويساعد الاتساق بين نمو هذين المتغيرين على المحافظة على التنافسية الدولية مع تجنب مخاطر التضخم. وتتوقف إنتاجية العمل على تطور كل من رأس المال البشري والمستوى التكنولوجي.[3]

وفي تطور هام للنموذج النيوكلاسيكي الحديث أدخل " Shapiro and Stiglitz,1984 " نظرية كفاءة الأجور، والتي تجد جذورها في فرضية أجر الكفاءة التي يرجع تاريخها إلى كتابات "ليبنشتاين" في الخمسينيات، والتي تقول" أن الخدمات التي يحصل عليها صاحب العمل من العاملين عنده هي دالة موجبة في الأجر الذي يحصل عليه العامل". إذ تفترض وجود علاقة واضحة بين الأجور والإنتاجية في المدى القصير، وترفض الفرضية القائلة بأن نمو الأجور يتم بالتزامن مع نمو الإنتاجية. وتقرر أن إعطاء العمال أجوراً أعلى من أجر السوق هو الاختيار الرشيد الذي يدفع العمال نحو زيادة الجهد وبالتالي زيادة الإنتاجية. وبعبارة أخرى، فإن نموذج كفاءة الأجور يقرر أن زيادة الأجور كمتغير مستقل تؤدي إلى زيادة الإنتاجية كمتغير تابع. وتركز نظرية كفاءة الأجور أو أجر الكفاءة على أمرين هامين في سوق العمل وهما[4]:

- الميكانيزم الذي تؤدي به زيادة الأجور إلى زيادة الإنتاجية.
- تأثير وجود بطالة إجبارية على العلاقة بين الأجور والإنتاجية.

وهكذا، فإن جوهر نظرية كفاءة الأجور يتمثل في أن المشروعات تدفع أجوراً أعلى من الأجر التوازني في سوق العمل، مفترضة أن البطالة تظهر جنباً إلى جنب مع الأجور المرتفعة. ومع ذلك لا تؤدي البطالة إلى تخفيض الأجر وتشغيل عمالة أكثر كما تفترض النظرية النيوكلاسيكية، ولذا فإن البطالة تستمر[5]. وبالنسبة لصاحب العمل فإنه يدفع أجراً أعلى بغرض الحصول على إنتاجية أعلى، لأنه يتمتع بالرشادة ويسعى إلى تعظيم أرباحه وتقليل نفقاته. ولذا فإنه يختار الوضع الذي يحقق له ربحاً أعلى، وهو الوضع الذي يدفع فيه أجوراً أعلى مع إنتاجية أعلى وعمالة أقل. وينتهي "Shapiro and Stiglitz " إلى أن **نظرية كفاءة الأجور** تنطوي على نوع من التغذية المرتدة، كما يروا أنها تعد سياسة إصلاحية للمؤسسات، وتزيد من مرونة سوق العمل، ناهيك عن دورها في تقليل معدلات البطالة. وتبرز العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل من خلال ما يُعرف باسم **فجوة الأجـر– الإنتـاجية**، والتي تتأثر بالقوة التفاوضية للعمال وأوضاع سوق العمل الكلي. وتلعب المفاوضة الجماعية دوراً حاسماً في الارتباط بين الأجور والإنتاجية. وهو ما تقرره **نظرية المفاوضة**، والتي تدعو إلى حالة من التعاون بين أطراف العمل (العمال وأصحاب الأعمال والحكومات).[6]

وعليه، فقد أصبحت العلاقات التفاعلية بين تحديد الأجور والطلب على العمل، بمثابة آلية لتحقيق المواءمة بين الأجور والإنتاجية وتحقيق مستويات مرتفعة من التوظف. وهو ما جعل العديد من الدراسات تقوم بإلقاء الضوء على دور المفاوضة في السماح لمعدلات الأجور الحقيقية كي تستجيب للصدمات والتغيرات في إنتاجية العمل. وفي هذا الصدد يؤكد التقرير العالمي للأجور الصادر في عام 2012/2011، أن العلاقة بين الأجور والإنتاجية تعتبر أكثر وضوحاً في البلدان التي تغطي المفاوضة الجماعية فيها أكثر من 30% من العاملين، إذ تساهم المفاوضة الجماعية

في تعزيز العلاقة بين الأجور والإنتاجية حتى في أوقات الأزمات، فضلاً عما تساهم به في تهيئة أسواق عمل أكثر مرونة إلى جانب المساعدة في ضمان انتعاش الأجور عند تحسن المؤشرات الاقتصادية[7].

وطبقاً لنظريات تحديد الأجور المختلفة، فإن الأجور لا تخضع فقط للإنتاجية كعامل محدد وإنما توجد محددات أخرى للأجور تأتي في مقدمتها معدلات البطالة والتضخم. وفي هذا خلصت دراسة (Blanchard and Katz,1999)[8] ، إلى أن الأجور تتحدد بناءً على العلاقتين التاليتين:

1-العلاقة بين الأجور والبطالة (علاقة فيليبس).

2-العلاقة بين الأجور والإنتاجية.

وانتهت دراسة (Goh and Wong ,2010)[9] عن ماليزيا، إلى وجود علاقة توازنية على المستوى الكلي بين الأجور الحقيقية والإنتاجية فقط. مما يعني أن إنتاجية العمل تُعد محدداً رئيسياً للأجور في الأجل الطويل مما يتفق مع **نظرية الانتاجية الحدية**، بينما لا يلعب معدل البطالة دوراً هاماً في التأثير السلبي على الأجور في الأجل الطويل، حيث لا يوجد دليل على صحة نظرية الداخل والخارج في سوق العمل.

وتوصلت دراسة (Nikulin , 2015)[10] ، عن مجموعة الدول المنضمة حديثاً للاتحاد الاوروبي وهي (بولندا، إستونيا، المجر، سلوفاكيا، سلوفينيا، التشيك) باستخدام بيانات المقطع العرضي خلال الفترة (2002-2013). وباستخدام بولندا كدولة مقارنة، إلى **أن مسار العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والبطالة في الدول محل الدراسة متباين**. مؤكدة على وجود علاقة قوية بين الأجور والإنتاجية في بولندا بالمقارنة بجمهورية التشيك وإستونيا والمجر. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في الإنتاجية لدي بولندا أكبر من التشيك وكذلك الزيادة في الأجور في بولندا أكبر مقارنة مع التشيك. وهو نفس الأمر الذي ينطبق على كل من سلوفينيا وسلوفاكيا. فيما لم تختلف النتائج في المجر وإستونيا. بينما كانت العلاقة بين الأجور ومعدل البطالة ذات دلالة معنوية ضئيلة في غالبية الدول.

وفيما يتعلق بدور المفاوضة الجماعية أكدت دراستا (Hübler and Jirjahn , 2001)[11]و (John *et.al*, 2014)[12] ، على وجود أثر إيجابي لدور النقابات(اتحادات العمال) على الأجور والإنتاجية والتوظف في ألمانيا والصين، على الترتيب. وقد سلط التقرير العالمي للأجور 2011/2010، الضوء على اتساع الهوة بين مكاسب الإنتاجية وزيادات الأجور الحقيقية في كثير من البلدان المتقدمة. وفي نفس السياق، توصلت دراستا (Pascalau , 2007)[13] و(Elgin and Kuzubas , 2013)[14] ، إلى وجود علاقة طردية بين فجوة الأجر – الإنتاجية ومعدل البطالة

في غالبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبعبارة أخرى، كلما ارتفع معدل البطالة أدى ذلك إلى زيادة اختلال نمو الأجور عن معدلات نمو الإنتاجية. ويمكن تفسير ذلك الأمر، بأن المستوى المرتفع للبطالة يحد من الخيارات المتاحة أمام العمال في عملية المفاوضة والتي تدفعهم للقبول بتخفيض الأجور.

وأوضحت العديد من الدراسات في الدول المتقدمة الدور الفعال والأساسي لسياسات ربط الأجور بالإنتاجية في التغلب على الأزمات الإقتصادية. وهو دور لا يقل عن الدور الذي تمارسه السياسات المالية والنقدية. وهو ما أكده تقرير اشترك في إعداده كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي (ILO,OECD,WB;2014)[15] ، والذي خلص إلى أنه من الخصائص الهامة لفترة ما بعد الأزمة، انضغاط الطلب الكلي الناتج عن عدم استمرار مواكبة الأجور للإنتاجية، وكيف حالت دون حدوث تعاف قوي وزادت من عدم المساواة، وتأخر نمو الأجور كثيراً عن نمو إنتاجية العمل في غالبية بلدان مجموعة العشرين. وفي الوقت الذي تراجع فيه نصيب الأجور من الدخل، تزايدت الفجوة بين الأجور والإنتاجية في عدد كبير من دول المجموعة، مما جعلهم يعيدون النظر في كون عملية إعادة النمو الاقتصادي إلى مساره تعتمد على تعاف الطلب، وهو ما يتطلب بدوره تعزيز خلق الوظائف وربط الأجور بالإنتاجية. وتشير الحالة اليابانية إلى نموذج خاص بثبات الأجور الحقيقية، وذلك بالرغم من تعاظم مكاسب الإنتاجية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها التغير التكنولوجي والعولمة، فضلاً عن الدور الهام الذي تمارسه ازدواجية / ثنائية العمالة[16].

وفي المقابل، لا ترتبط الأجور بإنتاجية العمل في الدول النامية، نظراً لتجزؤ اقتصاداتها في شكل اختلافات كبيرة بين القطاعات الإنتاجية، والتي توثر بدورها على العمالة والأجور، حيث أصبحت هناك أسواق عمل متعددة وأساليب متباينة لتحديد الأجور، فضلاً عن بعض الخصائص العامة التي تميز نظم الأجور في الدول النامية بصفة عامة[17]. وهو ما تناولته دراستا (Bilidirici and Alp, 2008)[18] و(Tang,2010)[19] – على الترتيب – اللتان توصلتا إلى أن العلاقة بين الأجور والإنتاجية في تركيا وماليزيا غير خطية (تأخذ شكل حرف U مقلوب في الأجل الطويل). ويمكن تفسير ذلك الأمر بأن الإنتاجية تزداد في البداية مع الزيادة في الأجور ثم تنخفض بعد ذلك.

وقد ذهبت دراسة (Wakeford,2004)[20] عن القطاع الصناعي في جنوب أفريقيا، إلى أن العلاقة الإيجابية بين الأجور والإنتاجية تسببت في ارتفاع الأجور الحقيقية، مما أدي للضغط على تكاليف العمل، وهو ما دفع المنشآت للإحلال بين العمل ورأس المال. ويرجع عدم وجود علاقة قوية بين الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل – أي أن المكاسب في إنتاجية العمل لا تترجم بشكل كامل إلى زيادات في الأجور الحقيقية، والعكس– إلى سياسات الاقتصاد الكلي والعوامل المؤسسية التي يتمثل أهمها في جمود الأجور وضعف القوة التفاوضية للعمال في مقابل أصحاب الأعمال.

وتحدد العلاقة بين نمو الأجور ونمو إنتاجية العمل التوزيع الوظيفي للدخل – أي توزيع الدخل بين العمل ورأس المال– فعندما ينمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع من إجمالي تعويضات العمالة، يتراجع نصيب العمالة (الأجور) من الدخل مقارنة بعائد رأس المال. وفي المقابل، عندما يفوق النمو في إجمالي تعويضات العمالة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، يرتفع نصيب العمالة من الدخل ويتراجع نصيب عائد رأس المال، وذلك لأن التأثيرات الكلية التي تصب في صالح نصيب العمالة من الدخل ترتبط بالنشاط الإنتاجي، وغالباً ما تعتبر مؤشر على عدالة توزيع الدخل من عدمه[21]. وهو ما أكدته دراسة (Atkinson, 2009)[22] ، والتي ذهبت إلى أن أنصبة العوامل (نصيب العمالة ونصيب رأس المال) من الدخل لها دور كبير في المفاوضة الجماعية، حيث تكون قسمة الدخل عادلة عندما تنعكس الزيادة في إنتاجية العمل في شكل زيادة نصيب تعويضات العمالة (الأجور).

وفيما يتعلق بكون العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل محدداً لمستويات المعيشة، قام كل من (Broad berry and Burho,2009) [23]، بعقد مقارنة بين بريطانيا وألمانيا خلال الفترة (1871–1938)، لرصد مستويات المعيشة في كل من البلدين من خلال العلاقة بين الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل. وتوصلت الدراسة، إلى أن الأجور الحقيقية في ألمانيا تمثل ثلاثة أرباع مثيلتها في بريطانيا خلال الفترة (1870 – 1890). وفي بدايات القرن العشرين سجلت الأجور الحقيقية نمواً مماثلاً في الدولتين، إلا أنه مع قيام الحرب العالمية الأولى انهارت الأجور الحقيقية في ألمانيا نظراً للآثار الكارثية للحرب. وغداة الحرب العالمية الأولى تصاعدت هذه النسبة لتصل إلى 83 % من نظيرتها في بريطانيا، وينطبق نفس الأمر فيما يتعلق بإنتاجية العمل. وانتهت الدراسة إلى أن تمتع العمال في بريطانيا بمستويات معيشية وظروف عمل أفضل من نظيرتها في ألمانيا، يعود بالأساس إلى وجود علاقة قوية بين الأجور وإنتاجية العمل.

وفي نفس السياق المقارن، حلل (Harrison,2009)[24] ، العلاقة بين الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا خلال الفترة (1980–2005)، وكشفت الدراسة عن نمو متوسط الأجور الحقيقية في القطاعات غير الزراعية بالولايات المتحدة بنسبة (0.33%)، في مقابل نمو سنوي لإنتاجية العمل وصل إلى (1.73%). بما يعني أن الفجوة بين الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل في الولايات المتحدة سجلت (1.40%)، والتي كانت أكبر من نظيرتها في كندا التي كانت (1.26%). ويعزى ارتفاع الفجوة في الولايات المتحدة مقارنة بجارتها كندا إلى مجموعة من العوامل تأتي في مقدمتها ارتفاع حدة عدم المساواة والتي شكلت عاملاً حاسماً في ارتفاع تلك الفجوة مستأثرة بما يقارب النصف، إذ وصلت نسبتها إلى (0.45%)، فيما شكلت عوامل أخرى مثل تراجع حصة العمل في التجارة. وكذا تراجع حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي من 65% عام 1980 إلى 61.3 % عام 2005.

وتعتبر العلاقة بين الأجور والإنتاجية ورأس المال البشـــري ممثلاً في عنصـــري التعليم والتدريب، أحد أهم الدوائر التي أُفردت لها مسـاحة واسـعة للنقاش كانت في مقدمتها أفكار "منسـر" عام 1974، والتي افترضـــت أن متغيرا التعليم والتدريب هما المســئولان عن تفاوت دخول الأفراد، وأن طول فترة التدريب من شـــأنها تأجيل الدخل الحالي إلى فترة مســتقبلية، اعتقاداً من أن التدريب سـيجلب مزيد من الدخل في المسـتقبل ومن ثم يغطي تكلفته الحالية ويزيد. وبالتركيز على العلاقة بين رأس المال البشري والأجور، يتضـح أن عائد رأس المال البشري يتجلى في العلاقة بين التعليم ومستوى الأجر استناداً إلى فكرة " شولتز"، والتي تقرر أن ثقل المهارات وزيادة ساعات التدريب في مكان العمل من شـأنها أن تمتد إلى عناصـر أخرى كالتوظيف والنشـاطات الاقتصـادية[25]. وقامت دراســـة (Meria–Carmen,2007)[26] ، بتحليل العلاقة بين الأجور والإنتاجية ورأس المال البشري _ معبراً عنه بمتوسط عدد سنوات الدراسة _ في خمس دول أوروبية هي (فرنسا –ألمانيا –إيطاليا– المملكة المتحدة وإسـبانيا) بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وانتهت إلى أنه يجب على الإتحاد الأوروبي تطوير سـياسـته الاقتصـادية، وتوجيه مزيد من الدعم لرأس المال البشـري والتعليم وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير لكي يتم الارتقاء بمسـتويات الاجور الحقيقية والتوظف والاقتراب من المستويات التي تحققها الولايات المتحدة الأمريكية.

القسم الثاني: تطورات الاجور والإنتاجية في الاقتصاد المصري

تشـــير العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والعمالة في مصـــر إلى حالة خاصـــة، يعزي بعضـــها إلى العوامل التقليدية مثل (اختلال كل من هيكل الناتج وهيكل توزيع الدخل)، فيما يرجع البعض الآخر إلى عوامل تنفرد بها الحالة المصرية مثل (استشراء الفساد، سيطرة الطبقة الرأسمالية، انخفاض نوعية وكفاءة القوة العاملة، الطابع الريعي للأجور وغيرها). وتجدر الإشـارة إلى أن النمو المنخفض والبطالة المرتفعة والفقر المدقع في مصـر، تتزامن كلها مع جوانب تشوه هيكل الاقتصـاد ويرجع معظمها إلى ما قبل عام 2011.

وتعاني مصـر شـأنها شـأن غالبية الدول النامية من مشـكلات عدة على صـعيد الاقتصـاد الكلي مثل (ارتفاع معدلات التضـخم، ومعدلات النمو غير المسـتقرة وغير المسـتدامة، وهشـاشـة النظام المصـــرفي، وانخفاض إنتاجية العمل وتدهور الأجور الحقيقية، ناهيك عن تقلص فرص العمل مع تنامي حدة عدم المســاواة في الدخل، فضــلاً عن تضــخم العمالة بالقطاع الحكومي ... إلخ). وقد اتبعت مصـــر ما قررته المنظمات الدولية (صـــندوق النقد والبنك الدوليين) من خارطة طريق لعلاج مثل تلك المشكلات دونما أي تمييز بين حالة دولة وأخرى، ولجأت إلى تطبيق برنامج الإصـــلاح الاقتصـــادي والتكيف الهيكلي، إلا أن الآثار الســـلبية لهذا البرنامج، فاقت ما كان يرجي منه من إيجابيات. ولعل مكمن الخلل في ذلك يتلخص في ما انتهت إليه دراســـة (Haq and Zaki ,2015)[27] ، من أن سـياسـات الاقتصـاد الكلي لم يكن لها تأثير مباشـر في خلق فرص

العمل في مصر خلال الفترة (1980–2012). كما أن غياب التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي وأوضاع سوق العمل، كان له دور في تعميق الاختلال بين الأجور وإنتاجية العمل والعمالة.

وبالنظر إلى العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل في مصر خلال الفترة (1991–2017) وفق البيانات المستقاة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبيانات البنك الدولي حيث يوضح الشكل رقم (1) والجدول رقم (1) تطور قيمة متوسط إنتاجية العمل والتي سجلت 45955جنيهاً عام 1990 ثم تلى ذلك فترة من الارتفاع خلال عقد التسعينات وصولاً 53738 جنيه عام 2000 ثم 55991 جنيهاً عام 2003 ، قبل أن تتراجع بشكل طفيف عام لتسجل 2004 (55367) جنيهاً، ثم ما لبثت أن تصاعدت خلال الفترة (2005–2012)، إلى أن شهدت تراجعا محدوداً عام 2013 لتبلغ قيمتها 66018جنيهاً ، إلا أنها سجلت تصاعدا مستمراً حتى عام 2016 لتسجل 71616 جنيه. وفيما يتعلق بمعدلات النمو في انتاجية العمل فقد تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض وبلغ متوسطها 1.67%. ولم تلق إنتاجية العمل في مصر الاهتمام الكافي من قبل صانعي السياسة الاقتصادية، وسجلت معدلات نمو متواضعة على المستوى الكلي خلال فترة الدراسة، الأمر الذي أدى إلى تراجع تنافسية الاقتصاد المصري، الذي احتل المرتبة 119 من مجموع 140 دولة بحسب تقرير التنافسية العالمي لعام 2015/2014. ويعزى هذا التراجع في إنتاجية العمل على المستوى الكلي إلى تواضع المستوى التعليمي والمهاري لقوة العمل، وعدم العناية بوجود برامج تدريبية لثقل مهارات العاملين، وتراجع أداء القطاع العام على مدى زمني طويل مع عدم قيام القطاع الخاص بالدور المنوط به[28].

في الوقت ذاته، لم تنعم الاجور الحقيقية بأي نوع من العناية ولم ترقى إلى المستوى المأمول وذلك بالرغم من وجود زيادة مستمرة في متوسطها، إذ سجلت 2381 عام 1990 ثم أخذت اتجاه تصاعدي لتبلغ 3856 عام 1995، واستمر هذا الارتفاع وصولاً إلى 8249 عام 2000، قبل أن تتراجع بشكل طفيف في عامي 2001 و2002، إلا أنها سرعان ما عاودت الارتفاع مرة أخرى عام 2005 مسجلة 10240، ومع مضي العقد الأول من الألفية بلغت الأجور الحقيقية الضعف 20255. ثم استمرت في الزيادة لتبلغ 40973 و 41824 عامي 2015 و2017 على الترتيب. ويوضح الشكل رقم (2) تطور معدل نمو الاجر النقدي والحقيقي وكذلك معدل نمو إنتاجية العمل، حيث حالة التذبذب الحاد في كلا المعدلين والتي تعضد من إطلاق سمة اللا استقرار على كلاهما. ففي الوقت الذي تزايد معدل نمو إنتاجية العمل بمعدل

شكل رقم (1) تطور متوسط الاجر النقدي والحقيقي وإنتاجية العمل في مصر خلال الفترة (1990-2017)

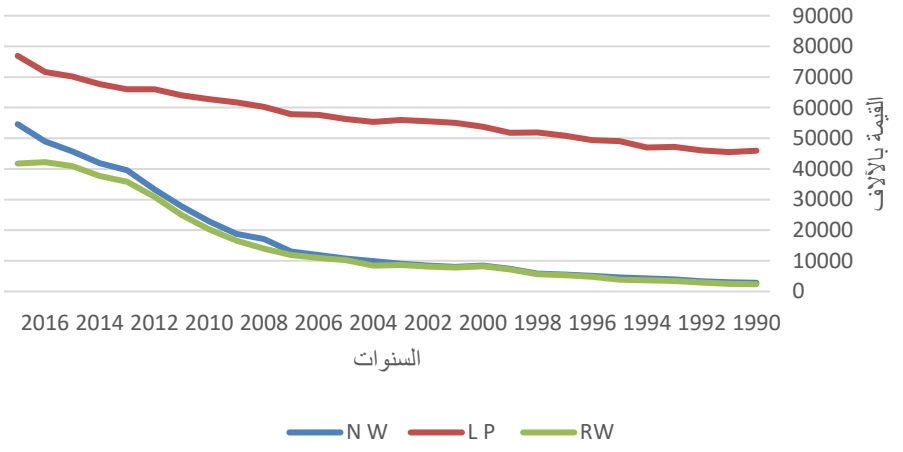

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وبيانات البنك الدولي.

شكل رقم (2) تطور معدل نمو الأجر النقدي والحقيق ومعدل نمو إنتاجية العمل في مص خلال الفترة (1990-2017)

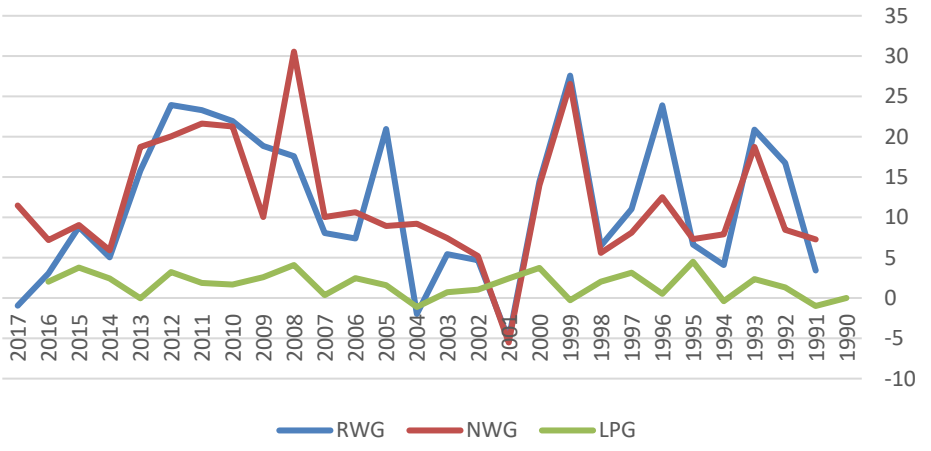

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وبيانات البنك الدولي.

وقد أفرز اختلال العلاقة بين الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل في الاقتصاد المصري مشكلات معقدة جرت في أذيالها آثاراً كبرى لا تقتصر على كلا المتغيرين فقط، بل تعدت لتشمل تلك الآثار غالبية المتغيرات الاقتصادية الأخرى (مثل الأسعار والتوظف والنمو الاقتصادي وغيرها). مما يعني أن العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل على المستوى الكلي، ما هي إلا انعكاس لاستقرار الاقتصاد من عدمه. وفي ظل عدم وضوح معالم السياسة الاقتصادية خلال العقود الماضية، إلى جانب انتفاء هوية الاقتصاد المصري وضبابية ملامحه، لم تستطع الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل ممارسة دورها كمتغيرات بمقدورها قيادة النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى أن تفاقم الاختلالات الداخلية قد خلق المزيد من الاختلالات الخارجية، فإنه قد ساهم في انحراف التوزيع الوظيفي للدخل لصالح حصة رأس المال، مما أدى إلى انحفاض الطلب على الاستهلاك. وتؤثر هذه التطورات ليس فقط على الاستقرار الاقتصادي والنمو، ولكنها تؤثر أيضاً على العدالة الاجتماعية، وتقوض التماسك الاجتماعي، مما أدى إلى زيادة مخاطر الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار الاجتماعي[29].

القسم الثالث: متطلبات ربط الاجور بالانتاجية في مصر

بعد أن أكدت الدراسة على عدم وجود ارتباط بين الأجور وإنتاجية العمل في الاقتصاد المصري سوف يتطرق الباحث إلى عرض بعض المرتكزات والآليات التي من شأنها أن تربط بين الأجور وإنتاجية العمل.

أولاً: مرتكزات ربط الأجور بإنتاجية العمل.

1-1 ربط سياسات سوق العمل النشطة بسياسات الاقتصاد الكلي، حيث تنطلق أهمية هذا الربط في تحقيق الكفاءة والإنصاف والنمو والعدالة الإجتماعية، مما دعا منظمة العمل الدولية إلى إطلاق تعبير سياسة سوق العمل النشطة، التي لها قدرة على تحقيق أهداف مثل نمو العمالة والحد من الفقر والإنصاف. ولذلك، فإن سياسات الأجور والمفاوضة الجماعية ذات صلة وثيقة بسياسات سوق العمل النشطة لكنهما ليسا صنواً لهذه السياسات. وعليه، فإن العلاقة بين الأجور والعمالة لها أهميتها لأن الأجور يمكن تحديدها من خلال مؤسسات تأتي على رأسها المفاوضة الجماعية التي يمكن أن تقوم بدور مهم[30]. وتوفر سياسات سوق العمل النشطة حداً أدنى للأجور، ومن ثمَّ فإنها وثيقة الصلة بلوائح الحد الأدنى للأجور وكذلك برامج الحماية الاجتماعية. ومع وجود نقص في الوظائف اللائقة، تعتبر سياسات سوق العمل النشطة أداة للتصدي للأبعاد الكمية والكيفية لهذا التحدي. ومن الأهداف التي تتوخاها سياسات سوق العمل النشطة أيضاً مواجهة البطالة. ومن ثم يرى الباحث أن التجانس بين سياسات سوق العمل وسياسات الاقتصاد الكلي وربطهما معاً، يمكن أن يكون له أثر إيجابي ودور فعال في ربط الأجور بإنتاجية العمل.

1-2 المواءمة بين النمو وعدالة توزيع الدخل، والتي تعد واحدة من أهم المرتكزات التي يعول عليها في ربط الأجور بإنتاجية العمل. ويمكن معالجة عدم المساواة في توزيع الدخل من خلال سياسات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على توزيع الأجور من خلال أدوات السياسات المالية، عبر آليات عدة في مقدمتها، الضرائب والتحويلات. وتكمن الآلية الثانية لتحقيق عدالة توزيع الدخل في تراكم رأس المال البشري، عبر مزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم، والذي يساهم في زيادة كل من الأجور وإنتاجية العمل.

1-3 ربط الأجور بالأسعار، وذلك انطلاقاً من أن أي تحليل للأجور وسياساتها لابد وأن يبنى على الأجور الحقيقية وليس الإسمية، ومن ثم فإن ربط الأجور بالأسعار من شأنه أن يقود إلى الحفاظ على استقرار مستوى المعيشة، ويمكن العامل من أداء عمله بمزيد من التركيز ودون تشتت. ومن أهم آثار ربط الأجور بالأسعار، هو التخفيف من حدة التقلبات في الطلب الكلي، ومن ثم استقرار الناتج. كما يمكن أن يعمل استقرار العلاقة بين الأجور والأسعار على المحافظة على توزيع الدخل لصالح كاسبي الأجور، مما يعني المحافظة على حصة الأجور في الناتج أيضاً. كما أنه يلزم أصحاب الأعمال بزيادة الأجور عندما تزداد الأسعار، وهذا أقرب ما يكون إلى تحقيق العدالة بين طرفي العملية الإنتاجية أي المحافظة على العلاقة بين الأجر والربح. ويخلص الباحث من ذلك، إلى أن ربط الأجور بالأسعار يعالج مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة منها مشكلة ضعف الإنتاج، ومشكلة السلبية في العمل، ومشكلة المظاهرات والإضرابات العمالية.

1-4 تبني نهج النمو الاحتوائي، والذي يسهم في تعزيز إنتاجية العمل وزيادة فرص العمل الحقيقية، التي يتولد عنها دخل مناسب يساعد في إيجاد مستوى معيش لائق. ومن ثم فإتباع نهج النمو الإحتوائي، يمكن أن يعمل كنقطة ارتكاز تؤدي إلى تحسينات في الإنتاجية وفرص العمل، عبر مزيد من الاستثمار في التدريب والمهارات التي تؤدي إلى زيادة الأجور وإنتاجية العمل وربطهما معاً. ولعل ما يؤكد تلك العلاقة التي تربط بين النمو الاحتوائي وإنتاجية العمل ما ذهبت إليه دراسة (OECD,2016)[31] ، من أن تطبيق النمو الاحتوائي يساهم في زيادة الإنتاجية، وذلك عبر إتاحة مزيد من فرص التعليم والتدريب، مما يساهم في تطوير الموارد البشرية، ومن ثم تقود الزيادة في الإنتاجية إلى مزيد من النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل حقيقية، يزيد على إثرها الدخل الحقيقي. وكذلك دراسة (Basu and Tateno,2013) [32]، التي انتهت إلى أن سياسة الحد الأدنى للأجور تساهم في تعزيز النمو الاحتوائي. بما يعني وجود علاقة بين الأجور والنمو الاحتوائي.

1-5 التطوير والتحديث التكنولوجي، حيث تشكل التكنولوجيا بمفهومها الواسع، وبشقيها المادي والمعرفي، عاملاً هاماً ومؤثراً في إنتاجية العمل، إذ تتداخل مناطق تأثير العوامل التكنولوجية على الإنتاجية مع مناطق تأثير العوامل الأخرى. وينشأ هذا التداخل عبر ما تستلزمه السيطرة على التكنولوجيا وضمان الانتفاع الكامل بكل إمكاناتها من توافر صفات في عنصر العمل تجمع بين

التعليم والتأهيل والتدريب واكتساب المعارف المتقدمة والخبرات، إلى جانب الانضباط الشديد والحماس في أداء العمل. وتتمثل المحصلة النهائية لتأثير العوامل التكنولوجية على الإنتاجية في خفض تكلفة إنتاج الوحدة من المنتجات مع تحسين جودتها.

ولعل اقتران القدرة على اســـتخدام التكنولوجيا الأكثر تقدماً مع نمو الإنتاجية والعمالة، يعني تطبيق معرفة أكثر تقدماً بمســـتوى دخل مرتفع، مع ملاحظة أن التقدم العلمي والتكنولوجي لا يؤتي ثماره كاملة في التأثير على الإنتاجية ما لم يصـــــاحبه ويترتب عليه تطور كيفي لقوة العمل، والذي يشمل مايلي[33]:

1- زيادة نسبة المشتغلين ذوي الكفاءة العالية في إجمالي المشتغلين.

2- زيادة نسبة المشتغلين الذين يسيطرون على أحدث التكنولوجيات ووسائل الإنتاج في إجمالي عدد المشتغلين.

3- تقوية المحتوى الإبداعي لعدد متزايد من المشتغلين.

4- زيادة قدرة المشـــتغلين على التصـــرف، وبصـــفة خاصـــة عبر مزيد من التأهيل وصـــقلهم بالمهارات.

5- زيادة الدخل وما يستتبعه من الارتقاء بمستويات المعيشة، مما ينعكس على الحالة الذهنية والنفسية للعامل والتفرغ لأداء العمل والإبداع فيه.

1-6 التصـــدي لإزدواجية ســـوق العمل، والذي يأتي كأحد أهم الدعائم لتوحيد التعامل مع الأجر وإنتاجية العمل والتوظف، وهو ما يعني توحيد العقود وضـــمانها في الاقتصـــاد بشـــكل عام، مما يحدث استقراراً لدى العامل ويحفز إنتاجيته، إلى جانب أن إصلاحات سوق العمل ستساعد على خفض البطالة وتوفر بيئة عمل مستقرة[34] .

1-7 الحد الأدنى للأجور، والذي ينظر إليه على أنه آلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، ويتمثل أهمها في (تخفيف حدة الفقر – تقليل التفاوت في الدخول –رفع الإنتاجية وتشـــجيع عمالة الشـــباب). وفيما يتعلق بإنتاجية العمل فإن التمييز في الحد الأدنى للأجور، يمكن أن يحفز العاملين ويرفع إنتاجية العمل خاصـــة في القطاعات الصـــناعية، وذلك لاختلاف متوسـط الأجر من قطاع صـناعي لآخر. كما أن وضـع حد أدنى لأجور العمالة المبتدئة أقل من المسـتوى القومي للأجر للفئة العمرية (15-25)، يشجع عمالة الشباب، والتي تصل نسبة البطالة بينهم إلى 52%، ويحفزهم على الدخول في نطاق العمل الرسمي. وتشير العديد من الدراسات إلى أن العلاقة بين الحد الأدنى للأجور وفرص العمل ليست بالضرورة سلبية. وعلى سبيل المثال، خلصت دراسة

للبنك الدولي عن إندونيسيا إلى أن سياسة الحد الأدنى للأجور نجحت في زيادة الأجور في قطاع الصناعات التحويلية، ولم تؤد إلى خسائر في فرص العمل[35].

كما انتهت دراسة (Haroon,Kanbur and Mayet ,2013)[36] ، إلى أن إقرار قوانين الحد الأدنى للأجور في جنوب أفريقيا، كانت ذات أثر محدود على المشاركة في سوق العمل. وأن الدخل الحقيقي للعمال شهد تحسناً جراء تطبيق وزيادة الحد الأدنى للأجور. كما أن زيادات الحد الأدنى للأجور ساهمت في زيادة معدلات نمو العمالة وكذلك الدخل الحقيقي للفرد. وهذا يعني أن إقرار الحد الأدنى للأجور وزيادته قد ساهم في جذب العمال للدخول في سوق العمل الرسمية، وبالتالي وجود إنتاجية عمل مرتفعة[37]. وبناءً على ما تقدم يمكن القول، أن الحد الأدنى للأجور يمكن أن يعزز الربط بين الأجور وإنتاجية العمل.

الآلية الثانية: المفاوضة الجماعية، فقد أشارت دراسة (Cooper and Mishel,2015)[38]، إلى أن المفاوضة الجماعية تعد إحدى المبادئ الأساسية لمنظمة العمل الدولية، التي تسعى إلي ترسيخها وتعزيز علاقات العمل من خلالها بين أطراف العملية الإنتاجية. وبما أن أي جهد لإعادة ربط الأجور بإنتاجية العمل لابد وأن يرتكز على سياسات تساهم في تمكين العمال وتحفيزهم على الانضمام للنقابات العمالية، فإن تفعيل دور المفاوضة الجماعية في رسم الخطط والسياسات الخاصة بالعمال، وعلى رأسها الأجور من شانه أن يجذب العمال. وتلعب المفاوضة الجماعية دوراً حاسماً في عملية ربط الأجور بإنتاجية العمل، حيث تظهر العديد من الدراسات والتجارب الدولية الدور الإيجابي للمفاوضة الجماعية في ربط الأجور بإنتاجية العمل، ومنها الأرجنتين كما يظهر في الجدول رقم (4) الوارد في الملحق الإحصائي، حيث تأثرت إنتاجية العمل إيجابياً بتعزيز دور النقابات العمالية[39].

الآلية الثالثة: عدالة توزيع الأجر، والتي تمثل إحدى الأليات الرئيسية والمحورية لتعزيز الصلة بين الأجور وإنتاجية العمل، إذ تصاغ عدالة الأجور في شكلين رئيسيين هما: العدالة الأفقية والعدالة الرأسية. أما العدالة الأفقية فهي العدالة التي لا تميز بين ذوي المؤهل الواحد أو الخبرات الواحدة ولا يفرق بينهما سوى الجهد. فيما تخص العدالة الرأسية الفوارق المهارية في العمل ومدى إتقان العمل من عدمه وكذلك القدرات التعليمية. ومن ثم فإن اقتران زيادة الأجر بعدالة توزيعه أمر يساعد على تحسين الإنتاجية. وعليه، تعتبر عدالة توزيع الأجر واحدة من أهم آليات ربط الأجور بإنتاجية العمل في مصر.

الآلية الرابعة: التدريب وتطوير المهارات، حيث يمكن لنظم تطوير المهارات الفعالة – التي تربط بين حلقات التعليم والتدريب التقني، والتدريب التقني ودخول سوق العمل، والتعلم في مكان العمل – أن تساعد على استدامة النمو والإنتاجية، وترجمة ذلك إلى وظائف أكثر وأفضل. كما أن التدريب والتعلم

المستمر، يعزز العلاقة الدائرية بين الإنتاجية والعمالة ذات النوعية الأفضل، والتي ترتبط بنمو الدخل، حيث أن نمو الإنتاجية يخفض من تكاليف الإنتاج ويرفع العائد على الإستثمارات، الذي يحول جزء منه في صورة دخل أكبر لأصحاب الأعمال، والجزء الآخر يحول إلى أجور أعلى للعاملين. فضلاً عن إعادة إستثمار بعض أرباح الشركات من أجل إبتكار منتجات جديدة، ينعكس في مزيد من النمو في الناتج والإنتاجية والعمالة[40].

الآلية الخامسة: نمو العمالة بأجر في الإقتصاد المنظم، والغرض من أن يفوق نمو العمالة بأجر في الإقتصاد المنظم معدل نمو القوة العاملة في الإقتصاد برمته، هو ضمان انتقال العمالة من الإقتصاد غير المنظم إلى الإقتصاد المنظم ذو العمالة اللائقة والأكثر إنتاجية.

الآلية السادسة: وجود نظام معلومات كفؤ لسوق العمل، والذي يعد أحد أهم المتطلبات الرئيسية التي تساعد في التقييم المستمر والدوري لأداء سوق العمل بما يمكن من معالجة أي خلل يطرأ على هذا السوق، ويمكن صانعي السياسة الإقتصادية من وضع السياسات الملائمة وذات الكفاءة.

الآلية السابعة: تطوير المنظومة الصحية للعاملين، حيث يعد إعادة النظر في المنظومة الصحية الحالية أحد أهم الجوانب التي لابد من مراعاتها عند النظر إلى علاقة الأجور بإنتاجية العمل، وذلك لأن الصحة إلى جانب التعليم يمثلا عماد رأس المال البشري الذي يدفع النمو الإقتصادي. وما يؤكد ذلك ما انتهت إليه إحدى الدراسات[41]، والتي أظهرت لأول مرة إيجابية العلاقة بين التمتع بصحة جيدة وزيادة نصيب الفرد من الناتج. إلى جانب ما توصلت إليه دراسة (Erdil and , Yetkiner,2009)[42] ، من وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة ونصيب الفرد من الدخل خاصة في البلدان المتقدمة، حيث تكون السببية في اتجاه واحد، من الدخل إلى الصحة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، في حين يحدث العكس بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع.

القسم الرابع: الآثار الديناميكية لربط الاجور بالانتاجية في مصر

تبرز علاقة الارتباط بين الأجور والإنتاجية – سواء من الأجور إلى الإنتاجية أو من الإنتاجية إلى الأجور – كأحد أهم الدعائم الرئيسية للنمو الإقتصادي المستدام والشامل، وذلك في ضوء أن توازن علاقة الأجور بإنتاجية العمل تحمل في طياتها آثاراً إيجابية للنمو الإقتصادي ولنوعية وكمية العمل المبني على التدريب والمهارات. وهو بدوره ما يجعل من ربط الأجور بالإنتاجية ضمن نموذج إقتصادي أوسع مبني على تحفيز الاستهلاك والطلب. كما أن تطوير تشريعات ومؤسسات سوق العمل، يعد أمراً ضرورياً وملحاً خاصة للإقتصادات التي تعتمد في المقام الأول على الأجور. وكذلك فإن ربط الأجور بإنتاجية العمل يعمل كمرساة لمنع النزوح نحو الانكماش خاصة في أوقات الأزمات. وعندما يكون إصلاح نظام الأجور قائماً على تعديل توزيع

القيمة المضـافة بين العاملين وأرباب العمل من خلال نظم الأجور والضـرائب، فإن هذا الإصـلاح لن يضـيف أي قوة تضـخمية للإقتصـاد، طالما لم يتم التمويل من خلال إصـدار المزيد من أوراق النقد(43).

وعلى ضوء ما تقدم، تعرض الدراسة أهم الآثار التي من الممكن أن تنتج عن التحول نحو سياسة ربط بين الأجور وإنتاجية العمل، وذلك على النحو التالي:

* **ترسـيخ مبدأ العدالة في توزيع الدخل**، حيث يمثل إعادة توزيع الدخل في صـالح زيادة حصـة الأجور الغاية الأولى من ربط الأجور بإنتاجية العمل، وهو ما يسـاهم بشـكل كبير في زيادة الاسـتهلاك والطلب. كما أن ربط الأجور بالإنتاجية يمكن أن يعمل كأداة لمكافحة اللامسـاواة في العمل على أساس النوع أو الخصائص الإجتماعية.

* **مكافحة التضـخم**، والتي تعد من بين أهم المكاسـب التي تتولد عن ربط الأجور بإنتاجية العمل وإحداث توازن بينهما، وذلك لأن مكافحة التضـخم تعني الحفاظ على القوة الشـرائية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في المستوى المعيشي.

* **تقليل الفقر**، حيث يسـاهم ربط الأجور بإنتاجية العمل في الحفاظ على مسـتوى معيشـي لائق للعاملين، خاصة الخاضعين للحد الأدنى للأجور، والذين يطلق عليهم العاملين الفقراء.

* **تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد**، إذا ما أحكمت آلية قياس إنتاجية العمل. وسيعمل ربط الأجور بإنتاجية العمل على مزيد من الشفافية والإفصاح بين رئيس العمل ومرؤسية، بما يقلل حالات الحقد والكراهية، وما ينتج عنها من إضرابات أو نزاعات.

* **توليد المزيد من فرص العمل**، وذلك إنطلاقاً من أنه يتعين على أي سـياسـة تتعلق بالدخول أن تتسم بخاصية محورية هي ضمان زيـادة متوسط الأجور الحقيقية بنفس معدل متوسط الإنتاجية أو بما يقاربه، إلى جانب معدل مسـتهدف للتضـخم، مما يجعل الإقتصـاد القومي يولد قدراً من الطلب يكفي للإستفادة الكاملة من قدراته الإنتاجية.

* **تحقيق التنافسية**، حيث يعتبر البعض أن الإنتاجية والتنافسية وجهان لعملة واحدة، تعكس مستوى النمو الإقتصادي لأي دولة. وبينما تقتضي الميزة النسبية المنافسة على أجور منخفضة، فإن الميزة التنافسية تقتضي تحسين الإنتاجية للمنافسة في نشاطات إقتصادية ذات أجور مرتفعة، الأمر الذي يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر لدخل الفرد، ومن ثم الارتقاء بمستوى معيشته.

* **استقرار بيئة العمل**، والتي تعبر علاقة تكاملية بين العامل والبيئة المحيطة به، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الوظيفي.

* **تعزيز الابتكار والتنافس بين العمال**، ويتلخص في شعور العمال بأن كل جهد مبذول سينعكس في شكل زيادات في الدخول، ومن ثم يدفع نحو مزيد من الجهد، مما يعزز الابتكار الذي يصب في صالح العمل ككل.

النتائج

هدف الدراسة إلى رصد أهم الآثار الديناميكية التي يمكن أن تتمخض عن ربط الأجور بالإنتاجية في مصر خلال الفترة (1990–2017). وعبر منهج الوصف التحليلي وبواسطة فرضية مفادها " أن ربط الاجور بالإنتاجية يمكن أن يعكس آثار إيجابية على عدالة توزيع الدخل وتقليل الفقر وتعزيز التنافسية، توصلت الدراسة إلى أن اختلال العلاقة بين الأجور والإنتاجية في الاقتصادي المصري، قد ألقت بظلالها على غالبية متغيراته وأثرت سلباً على مدى استدامة النمو واستقراره من ناحية، وعلى مستوى معيشة العاملين من ناحية أخرى. وانتهت إلى أن ربط الاجور بالإنتاجية يتطلب وجود عديد من المرتكزات أهمها (ربط سياسات سوق العمل النشطة بسياسات الإقتصاد الكلي، ربط الأجور بالأسعار، الموائمة بين النمو وتوزيع الدخل، التطوير والتحديث التكنولوجي.. وغيرها. كما بينت الدراسة وجود العديد من الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحدثها ذلك الربط بدءً بضمان مستوى معيشي لائق وتقليل معدلات الفقر وتعزيز تنافسية عنصر العمل وتهيئة بيئة عمل مستقرة خالية من الاضطرابات.

الهوامش

(1) مكتب العمل الدولي، إتجاهات الأجور في العالم وتطورات سياسات الأجور في بلدان مختارة: سياسات الأجور ونمو الإنتاجية و العمالة، الوثيقة GB301/ESP/3، لجنة العمالة والسياسات الإجتماعية ،جنيف، مارس، 2011، ص12.

(2) معهد التخطيط القومي، الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر ، قضايا التخطيط والتنمية ، العدد 49 ، القاهرة ، مارس، 1990، ص180.

(3) Zita Tamasauskiene and Aiste Stankaityte, Evaluating of Relationship between Wages and labor Productivity in Lithuania: Territorial and Sect oral Approaches, Social Research. No 1, 2013, p11.

(4) Nigel Meager and Stefan Speckesser, Wages, Productivity and Employment : A Review of Theory and

International Data, Institute for Employment Studies, United Kingdom, May, 2011, p15.

(5) Mansour Khalili Aragh and Ali Souri, Test of Efficiency-Wage Model for Iran's Economy, Iranian Economic Review, Vol 10, Tehran, 2006, p 9.

(6) نادية سليمان، تاريخ الفكر الإقتصادي، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 2007، ص 161.
(7) منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ص57.

(8) Blanchard, O., and Katz, F.L, Wage Dynamics Reconciling Theory and Evidence, New Development in Price Dynamics, Vol. 89, No. 2,1999,p3.

(9) Soo Khoon Goh and Koi Nyen Wong, "Analyzing the Productivity-Wage-Unemployment Nexus in Malaysia: Evidence from the Macroeconomic Perspective," International Research Journal of Finance and Economics, Issue 53.2010.p15.

(10) Digmara Nikulin, the Relationship between Wages, Labor Productivity and Unemployment Rate in New EU Member Countries, Journal of International Studies, Vol 8, No 1, May, 2015.p9.

(11) Olaf Hübler and Uwe Jirjahn, Works Councils and Collective Bargaining in Ger many: The Impact on Productivity and Wages, Institute for the Study of Labor (IZA), IZA Discussion paper series, No 322, July 2001,p24

(12) John W. Budd, Wei Chi, Yijiang Wang and Qianyun Xie, What Do Unions in China Do? Provincial-Level Evidence on Wages, Employment, Productivity, and Economic Output, the Journal of Labor Research, January, 2014,p19.

(13) Razvan Pascalau, Productivity Shocks, Unemployment Persistence, and the Adjustment of Real Wages in OECD Countries. Munish Personal Repec Archive (MPRA), Paper No 7222.February 2007, p17.

(14) Ceyhun Elgin and Tolga Umut Kuzubas. Wage-Productivity Gap in OECD Economies, Open-Assessment E Journal, Vol.7, May, 2013, p17.

(15) International lab our Organization, Organization for Economic co-operation and Development, and World Bank "G20 labour Markets: Outlook, key challenges and policy Responses "Report prepared for the G20 labour and Employment Ministerial Meeting, Melbourne, September, 2014, p15.

(16) Marten Somme, Why are Japanese Wages so Sluggish? International Monetary Fund .working paper /09/97, May 2009, p19.

(17) معهد التخطيط القومي،مرجع سابق، ص177.

(18) M Bildirici, and E, A, Alp, The relationship between Wages and Productivity: Tar unit root and Tar Co-integration Approach, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies, 2008, p15.

(19) C.F Tang ,.A Note on the Nonlinear Wage, Productivity Nexus for Malysia , Munish Personal Repec Archive (MPRA), Paper No 24355,Augus,2010,p15.

(20) Jermy Wakeford,Productivity, Wages And Employment in South Africa Manufacturing Sector 1970-2002 , Development Policy Research Unit , Working Paper No 4/85, Marsh, 2004,p29.

(21) منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ص51.

(22) Atkinson,"Factors shares .the Principal problem of Political Economy? " Oxford Review of Economic Policy, Vol 25, No1, 2009, p13.

(23) Stephen Broad berry and Carsten Bur hop, Real Wages and lab our Productivity in Britain and Germany (1871-1938): A Unified Approach to the International Comparison of Living Standards, Max Planck Institute for Research on Collective Goods, Bonn, 2009, P18.

(24) Peeter Harrison , Median Wages and Productivity Growth in Canada and The United States , Centre for the Study of living Standards(CSLS) , July , 2009,p10.

(25) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003، ص 90.

(26) GUISAN Maria-Carmen and AGUAYO Eva, WAGES, PRODUCTIVITY AND HUMAN CAPITAL IN THE EUROPEAN UNION: ECONOMETRIC MODELS AND COMPARISON WITH THE USA (1985-2005), Applied Econometrics and International Development, Vol 7-1, 2007, p9.

(27) Tariq Haq and Chahir Zaki ,Macroeconomic policy for employment creation in Egypt : Past experience and Future prospects, Employment Policy Department EMPLOYMENT,Working Paper No 196 , ILO, Geneva, 2015, p 26

(28) Ashraf El-Araby, The Productivity and Competitiveness of The Egyptian economy,The Egyptian National Competitiveness Council , Issue No 2, May , 2009, p3.

(29) KLAUS DEININGERANDLYN SQUIRE ,Revisiting Inequality: New Data, New Results.Distinguished

Lecture Series 18, THE EGYPTIAN CENTER FOR ECONOMIC STUDIES (ECES), November, 2002, p29.

(30) مكتب العمل الدولي، مرجع سابق، ص23.

(31) OECD, Promoting Productivity for Inclusive Growth in Latin America, Better Polices Serias, 2016, P21. On line at:www.oecd.org/publishing/corrigenda

(32)Sudip Ranjan Basu and Yusuke Tateno, Minimum wage policies to boost inclusive growth Macroeconomic Policy and Development Division, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific,no16 August,2013.p4.

(33) معهد التخطيط القومي، مرجع سابق، ص105.

(34) منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ص54.

(35) Ximena, Del Carpio, Nguyen, HA and Choon Wang Liang, Does the minimum wage affect employment? Evidencefrom the manufacturing sector in Indonesia, Policy Research Working Paper, No6147, Washington, D.C.: World Bank, 2012.

(36) Bhorat Haroon, Ravi Kanbur and Natasha Mayet, The impact of sectoral minimum wage Laws on Employment, wages, and hours of work in South Africa. IZA Journal of Labor & Development, Vol 2, No1, 2013, p22.

(37) Joseph J Sabi, Do Minimum Wages Stimulate Productivity and Growth?,IZA,World of Labour, December ,2015,p9.http://www.journals.uchicago.edu/toc/jpe/2015/123/2

(38) David Cooper and Lawrance Mishel , The Erosion OF Collective Bargaining has Widened The Gap between Prouctivity and Pay , Economic Policy Institute ,Washington.January ,2015, p4 .WWW.EPI.ORG

(39) Carlos lamarChe, Collective bargaining in Developing countries, IZA World of Labor, September, 2015,p9.

(40) مكتب العمل الدولي، مرجع سابق، ص9.

(41) Joan Muysken, Hakan Yetkiner and Thomas Ziesemer, Health, Labour Productivity and Growth Department Of Economics and MERIT, University of Maastricht, Netherlands 2009,P18.

(42) Erkan Erdil and Ibraham Hakan Yetkiner, the Granger-causality between health care expenditure and output: a panel data approach Journal Applied Economics, Volume 41, Issue 4, 2009.P1.

(43) أحمد السيد النجار، إصلاح نظام الأجور في مصر بدون تضخم، منتدى البدائل العربي للدراسات،2012، ص3.

المراجع العربية

الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واشنطن، 2003، ص 90.

النجار، أحمد السيد، إصلاح نظام الأجور في مصر بدون تضخم ، منتدى البدائل العربي للدراسات،2012،

مكتب العمل الدولي ، (2008)، مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، البند الخامس من جدول الأعمال التي إعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته الـ 97، جنيف، يونيه، 2008، ص23.

منظمة العمل الدولية، (2011)، التقرير العالمي للأجور (2010-2011): سياسات الأجور في زمن الأزمات، مكتب العمل الدولي، جنيف، ،2011، ص56

_____، التقرير العالمي للأجور (2012-2013): الأجور والنمو العادل، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2013، ص16.

محمود، سعد حافظ ، دراسة تحليلية للأجور والأسعار في مصر، مذكرة خارجية، رقم 1636، معهد التخطيط القومي، القاهرة، فبراير2008، ص27.

معهد التخطيط القومي، الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر ، قضايا التخطيط والتنمية ، العدد 49 ، القاهرة ، مارس، 1990، ص180.

المراجع الإنجليزية

Ashraf El-Araby, The Productivity and Competitiveness of The Egyptian economy,The Egyptian National Competitiveness Council , Issue No 2, May , 2009, p3.

Atkinson,"Factors shares .the Principal problem of Political Economy? " Oxford Review of Economic Policy, Vol 25, No1, 2009, p13.

Bhorat Haroon, Ravi Kanbur and Natasha Mayet, The impact of sectoral minimum wage Laws on Employment, wages, and hours of work in South Africa. IZA Journal of Labor & Development, Vol 2, No1, 2013, p22.

Blanchard, O., and Katz, F.L, Wage Dynamics Reconciling Theory and Evidence, New Development in Price Dynamics, Vol. 89, No. 2,1999,p3.

Carlos lamarChe, Collective bargaining in Developing countries, IZA World of Labor, September, 2015,p9.

Ceyhun Elgin and Tolga Umut Kuzubas. Wage-Productivity Gap in OECD Economies, Open-Assessment E Journal, Vol.7, May, 2013, p17.

C.F Tang ,.A Note on the Nonlinear Wage, Productivity Nexus for Malysia , Munish Personal Repec Archive (MPRA), Paper No 24355,Augus,2010,p15.

David Cooper and Lawrance Mishel , The Erosion OF Collective Bargaining has Widened The Gap between Prouctivity and Pay , Economic Policy Institute ,Washington.January ,2015, p4 .WWW.EPI.ORG

Digmara Nikulin, the Relationship between Wages, Labor Productivity and Unemployment Rate in New EU Member Countries, Journal of International Studies, Vol 8, No 1, May, 2015.p9.

Erkan Erdil and Ibraham Hakan Yetkiner, the Granger-causality between health care expenditure and output: a panel data approach Journal Applied Economics, Volume 41, Issue 4, 2009.P1.

GUISAN Maria-Carmen and AGUAYO Eva, WAGES, PRODUCTIVITY AND HUMAN CAPITAL IN THE EUROPEAN UNION: ECONOMETRIC MODELS AND COMPARISON WITH THE USA (1985-2005), Applied Econometrics and International Development, Vol 7-1, 2007, p9

International lab our Organization, Organization for Economic co-operation and Development, and World Bank "G20 labour Markets: Outlook, key challenges and policy Responses "Report prepared for the G20 labour and Employment Ministerial Meeting, Melbourne, September, 2014, p15.

Jermy Wakeford,Productivity, Wages And Employment in South Africa Manufacturing Sector 1970-2002 , Development Policy Research Unit , Working Paper No 4/85, Marsh, 2004,p29.

Joan Muysken, Hakan Yetkiner and Thomas Ziesemer, Health, Labour Productivity and Growth Department Of Economics and MERIT, University of Maastricht, Netherlands 2009,P18.

John W. Budd, Wei Chi, Yijiang Wang and Qianyun Xie, What Do Unions in China Do? Provincial-Level Evidence on Wages, Employment, Productivity, and Economic Output, the Journal of Labor Research, January, 2014,p19.

Joseph J Sabi, Do Minimum Wages Stimulate Productivity and Growth?,IZA,World of Labour, December ,2015,p9.http://www.journals.uchicago.edu/toc/jpe/2015/123/2

Mansour Khalili Aragh and Ali Souri, Test of Efficiency-Wage Model for Iran's Economy, Iranian Economic Review, Vol 10, Tehran, 2006, p 9.

Marten Somme, Why are Japanese Wages so Sluggish? International Monetary Fund .working paper /09/97, May 2009, p19.

M Bildirici, and E, A, Alp, The relationship between Wages and Productivity: Tar unit root and Tar Co-integration Approach, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies, 2008, p15.

Nigel Meager and Stefan Speckesser, Wages, Productivity and Employment : A Review of Theory and International Data, Institute for Employment Studies, United Kingdom, May, 2011, p15.

OECD, Promoting Productivity for Inclusive Growth in Latin America, Better Polices Serias, 2016, P21. On line at:www.oecd.org/publishing/corrigenda

Olaf Hübler and Uwe Jirjahn, Works Councils and Collective Bargaining in Ger many: The Impact on Productivity and Wages, Institute for the Study of Labor (IZA), IZA Discussion paper series, No 322, July 2001,p24.

Peeter Harrison , Median Wages and Productivity Growth in Canada and The United States , Centre for the Study of living Standards(CSLS) , July , 2009,p10.

Razvan Pascalau, Productivity Shocks, Unemployment Persistence, and the Adjustment of Real Wages in OECD Countries. Munish Personal Repec Archive (MPRA), Paper No 7222.February 2007, p17.

Soo Khoon Goh and Koi Nyen Wong, "Analyzing the Productivity-Wage-Unemployment Nexus in Malaysia: Evidence from the Macroeconomic Perspective," International Research Journal of Finance and Economics, Issue 53.2010.p15.

Stephen Broad berry and Carsten Bur hop, Real Wages and lab our Productivity in Britain and Germany (1871-1938): A Unified Approach to the International Comparison of Living Standards, Max Planck Institute for Research on Collective Goods, Bonn, 2009, P18.

Sudip Ranjan Basu and Yusuke Tateno, Minimum wage policies to boost inclusive growth Macroeconomic Policy and Development Division, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific,no16 August,2013.p4.

Tariq Haq and Chahir Zaki ,Macroeconomic policy for employment creation in Egypt : Past experience and Future prospects, Employment Policy Department EMPLOYMENT,Working Paper No 196 , ILO, Geneva, 2015, p 26.

Ximena, Del Carpio, Nguyen, HA and Choon Wang Liang, Does the minimum wage affect employment? Evidencefrom the manufacturing sector in Indonesia, Policy Research Working Paper, No6147, Washington, D.C.: World Bank, 2012.

Zita Tamasauskiene and Aiste Stankaityte, Evaluating of Relationship between Wages and labor Productivity in Lithuania: Territorial and Sect oral Approaches, Social Research. No 1, 2013, p11.

جدول بيانات الدراسة

السنوات	N W*	NWG*	L P***	LPG***	RW**	RWG**
1990	2860		45955	0	2381	
1991	3068	7.272727	45496	-0.9988	2462	3.401932
1992	3328	8.474576	46093	1.312203	2874	16.73436
1993	3952	18.75	47168	2.332241	3474	20.87683
1994	4264	7.894737	46988	-0.38161	3616	4.087507
1995	4576	7.317073	49104	4.503277	3856	6.637168
1996	5148	12.5	49359	0.519306	4778	23.91079
1997	5564	8.080808	50908	3.138232	5306	11.05065
1998	5876	5.607477	51949	2.044865	5649	6.46438
1999	7436	26.54867	51808	-0.27142	7207	27.5801
2000	8476	13.98601	53738	3.725293	8249	14.45817
2001	8008	-5.52147	55041	2.424727	7826	-5.12789
2002	8424	5.194805	55600	1.015607	8193	4.689497
2003	9048	7.407407	55991	0.703237	8640	5.455877
2004	9880	9.195402	55367	-1.11446	8467	-2.00231
2005	10764	8.947368	56246	1.587588	10240	20.94012
2006	11908	10.62802	57636	2.471287	10998	7.402344
2007	13104	10.04367	57847	0.366091	11883	8.046918
2008	17108	30.55556	60207	4.079728	13974	17.59657
2009	18824	10.0304	61769	2.594383	16610	18.8636
2010	22828	21.27072	62807	1.680455	20255	21.94461
2011	27768	21.64009	63977	1.86285	24977	23.31276
2012	33332	20.03745	66031	3.210529	30959	23.95003
2013	39572	18.72075	66018	-0.01969	35844	15.77893
2014	41912	5.913272	67626	2.435699	37657	5.058029
2015	45708	9.057072	70187	3.787005	40973	8.8058
2016	48984	7.167235	71616	2.03599	42219	3.041027
2017	54600	11.46497	76905	7.35221	41824	-0.9356

المصدر: إعداد البحث إعتماداً على بيانات البنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

*N W متوسط الأجر النقدي السنوي

*N W G معدل نمو الأجر النقدي

**RWG متوسط الاجر الحقيقي

**RW معدل نمو الأجر الحقيقي

***LP إنتاجية العمل

***LPG معدل نمو إنتاجية العمل

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الأول – (2020) 35- 62
المعهد العربي للتخطيط

فاعلية سياسة التقشف التوسعي في البرازيل خلال الفترة (1980-2017)

أحمد مندور*
الطاهرة السيد محمد **
محمد عبد العظيم ***

ملخص

تهدف الدراسة لاختبار فاعلية سياسة التقشف التوسعي في الاقتصاد البرازيلي بالاعتماد على بيانات الفترة (1980-2017)، من خلال بناء نموذج هيكلي يتكون من عدة معادلات، تم حلها لاختبار فاعلية سياسات التقشف التوسعي في تحفيز معدل النمو الاقتصادي ومعالجة التضخم والبطالة في البرازيل. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى عدم فاعلية سياسة التقشف التوسعي في تحفيز الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي في البرازيل، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الخاص في البرازيل موجبة أي الأثر تكاملي، وهو ما يدعم ايضا فرضية عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي في تحفيز النمو الاقتصادي بالنسبة للبرازيل، كذلك توصلت نتائج الدراسة إلى عدم فاعلية سياسة التقشف التوسعي في علاج البطالة بينما فاعلية سياسة التقشف في علاج التضخم.

The Effectiveness of the Policy of Expansionary Austerity in Brazil During the Period (1980-2017)

Ahmed Mandour
Tahira El Sayed Mohamed
Mohamed Abdel Azim

Abstract

The study aims to test the effectiveness of the expansionary austerity policy in the Brazilian economy based on the data of the period (1980-2017), by building a structural model consisting of several equations, which was resolved to test the effectiveness of expansionary austerity policies in stimulating the rate of economic growth and addressing inflation and unemployment in Brazil. The results of the study found that the expansionary austerity policy is ineffective in stimulating real gross domestic product in Brazil.The study also concluded that the relationship between government spending and private investment spending in Brazil is positive, which is complementary, which also supports the hypothesis of the ineffectiveness of expansionary austerity policy in stimulating economic growth for Brazil. The study also has found that expansionary austerity policy did not work in the case of unemployment, While for the results show that austerity policy are effective in the case of inflation for the Brazilian economy.

*أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس.
**أستاذة الاقتصاد بجامعة حلوان، وعميدة كلية الإدارة والتكنولوجيا المهنية والحاسبات بالجامعة المصرية الروسية.
***مدرس مساعد بقسم الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

أولاً: مقدمة

يثور الجدل في الفكر الاقتصادي حول فاعلية سياسة التقشف، فهناك من يعارض التقشف باعتبار أن الانكماش يؤدي إلي مزيد من الانكماش كما في الفكر الكينزي الذي يؤمن بالحفز المالي، وهناك من يؤيد فرضية التقشف التوسعي، حيث ظهر مصطلح التقشف التوسعي علي يد كل منMacro pagano and Francesco Giavazzi عام 1990 ويشير إلي أن تخفيض معدلات العجز في المالية العامة (عجز الموازنة العامة) وخفض مستويات الدين، من خلال وضع حد لمستوي العجز في المالية العامة وقدرة الحكومة علي تراكم الدين، يؤدي إلي آثار توسعية، أي رفع معدلات نمو الناتج ويزيد في فرص التوظيف عن طريق زيادة ثقة القطاع الخاص والاستثمارات، كما في الفكر الكلاسيكي (Ostry, 2016:39-40).

أما الفكر الكينزي الذي يؤمن بسياسات الحفز المالي فأوضح أنه في ظل حالة الكساد تظهر مصيدة السيولة التي تعني انخفاض معدل الفائدة إلي الحد الحرج بحيث إن الطلب علي النقود يصبح لانهائي المرونة ومن ثم تسود حالة من التشاؤم بين المستثمرين ويحجمون عن الاستثمار في ظروف مستقبلية غامضة، وهنا يجب علي الدولة أن تتدخل بمزيد من الإنفاق الحكومي مما يحفز الاستثمار الخاص خاصة في ظل فرض عدم التوظف الكامل لاقتصادات الدول، وهو ما يعرف بأثر التكامل في الأدبيات الاقتصادية Crowding in، ومن ثم يتوقع عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي وفقا للفكر الكينزي (Skidelsky, 2015: 4).

وتتمثل وجهة النظر الثانية في المدرسة الكلاسيكية، فتوسع الدولة في النشاط الاقتصادي وفقا للفكر الكلاسيكي يعني إنفاقا عاما أكبر وحكومات متضخمة وتبديداً للموارد وفرض الدولة سلطانها علي قطاع الاعمال بما يعطل اليد الخفية، وهو ما يعرف في أدبيات الاقتصاد بأثر المزاحمة Crowding out أي أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلي مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص، لذا يُعد التقشف أحد المشتقات الفكرية لأيديولوجية المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث) حول ضرورة إبقاء تدخلات الحكومات قليلة وبأدني سلطة ممكنة، لذا يتوقع فاعلية سياسات التقشف التوسعي في الفكر الكلاسيكي.

ولقد تناول عديد من الدراسات السابقة فرضية التقشف التوسعي، لكنها لم تحسم الجدل حول فاعلية سياسات التقشف التوسعي في الفكر الاقتصادي، وإن كان أغلبها توصل إلى عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي، وبالنسبة للدراسات غير المؤيدة لفرضية التقشف التوسعي منها:

1. دراسة Reinhart and Rogoff (2010) تهدف لتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين الخارجي ومعدلات التضخم، باستخدام عينة مكونة من نحو 44 دولة، لأكثر من نحو 200 سنة، بينما عدد المشاهدات أكثر من 3700 مشاهدة، وتوصلت إلي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون منخفضاً نسبيا أي بالنسبة لنمو نسبة الدين إلي الناتج المحلى الاجمالي، فعندما ارتفعت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلى الإجمالي الحقيقي أكثر من نحو 90% انخفض معدل النمو بنحو 1%، أما في الاقتصادات الناشئة من العينة محل الدراسة فعندما ارتفعت نسبة الدين للناتج المحلى الإجمالي الحقيقي لأكثر من نحو 60% انخفض معدل النمو بنسبة 2%، أي أن الدول التي تقترض أكثر تنمو أقل، والخلاصة عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي.
2. دراسة Oxfam Briefing (2013) بعنوان التحذير من التكلفة الحقيقية لسياسات التقشف وعدم المساواة، وتري الدراسة أنه بدأ أنصار التقشف الرئيسي مثل صندوق النقد الدولي (IMF) في إدراك أن تدابير التقشف القاسية لم تؤد للنتائج المتوقعة بل أضرت بالنمو والمساواة علي السواء، فعلي سبيل المثال برامج التقشف التي تم تطبيقها في دول أوروبا بالاعتماد علي تخفيضات الإنفاق الحكومي وزيادة معدلات الضرائب قد أدت الي تعطيل الاليات التي تقلل من عدم المساوة والاليات التي تمكن من النمو العادل، فأدت السياسات التقشفية إلي انخفاض القيمة الحقيقية لمتوسط الدخول في البلدان التي تطبق سياسات تقشفية من خلال تخفيضات كبيرة في الانفاق، حتي أولئك الذين يعملون يمكن أن يتطلعوا إلي مستقبل يكونون فيه أكثر فقرا من آبائهم، ففي عام 2011 واجه 10 ملايين شخص في جميع أنحاء أوروبا احتمال العمل في ظل التفاوت والفقر، والخلاصة، عدم فاعلية فرضية التقشف التوسعي.
3. دراسة Erixon (2013) تحاول هذه الدراسة قياس الآثار الاقتصادية للتقشف التوسعي باستخدام بيانات دول أوروبية، مع التركيز علي تجربة السويد كمدخل مقارن، وفقا لهذه الدراسة فقد شهد الاقتصاد السويدي تقلبات اقتصادية خلال الفترة (1991-1993)، حيث ارتفع معدل البطالة من نحو 1.5% عام 1990 إلي أكثر من 9% خلال الفترة(1993-1994)، كما أدت هذه التقلبات الاقتصادية لانهيار معدل الصرف الأجنبي الثابت في نوفمبر 1992، وتحول فائض الميزانية من نحو 3.4% للحكومة العامة عام 1990 الي نحو 11.3 % عجزا عام 1993 وارتفع الدين العام الإجمالي من نحو 47% عام 1990 لنحو 84% عام 1994 (Erixon, 2013: 2) وكان عجز الميزانية المتزايد في السويد خلال النصف الاول من تسعينيات القرن العشرين، نتيجة للسياسات المالية التوسعية ومنح المزيد من الإعانات المصرفية الاستثنائية، ومنذ منتصف التسعينيات -أكتوبر 1994- بداية

التحول لسياسات التقشف المالي، بدلاً من السياسات المالية التوسعية التي صار عليها الاقتصاد السويدي من أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين.

وتوصلت الدراسة إلي أن السياسة التقشفية أدت إلي اختفاء العجز الكبير في الموازنة في السنوات التالية وتم القضاء عليه عام 1998، وخلال الفترة من عام 1995–2000 انخفض الدين العام بنسبة 17 نقطة مئوية، كما أن التقشف في التسعينيات بالنسبة لدولة السويد لم يكن مسئولا عن الانتعاش الاقتصادي في السويد سواء في الأجل الطويل أو القصير، وإنما يرجع هذا الانتعاش إلي نمو الصادرات والربح في الصناعات التحويلية واختراعات واسعة النطاق بالإضافة إلي المنافسة الشرسة في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي تتخصص فيها السويد.

4. الطاهرة السيد (2014) تهدف الدراسة إلى قياس أثر سياسة الموازنة العامة على الأسعار والواردات في الاقتصاد المصري، وتوصلت الدراسة باستخدام بيانات عن الفترة (1952–1990) إلي أن التغير في الإنفاق الحكومي له تأثير مهم علي المستوي العام للأسعار، كما أن التغيرات في الضرائب غير المباشرة لها بعض التأثير في المستوي العام للأسعار، أي فاعلية سياسات التقشف لعلاج التضخم في الاقتصاد المصري، كما توصلت الدراسة إلي عدم فاعلية السياسة المالية في علاج عجز ميزان المدفوعات.
5. أبو عزوم عبد الرحيم وآخرون (2016)، تحاول الدراسة اختبار مدي فاعلية السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الليبي، حيث توصلت نتائج الدراسة باستخدام بيانات عن الفترة (2010–2014)، إلى أن السلطات الحكومية الليبية اتخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير التقشفية أدت إلى انخفاض نسبي في معدلات نمو الإنفاق الحكومي ولكنها لم تنجح في الحد من الضغوط التضخمية أي عدم فاعلية سياسات التقشف المالي في علاج التضخم داخل الاقتصاد الليبي.
6. دراسة Walter (Sep 2017) بعنوان التقشف والقدرة التنافسية: ارتباط مضلل، حيث توصلت الدراسة الي عدم صحة فرضية التقشف التوسعي الذي يتناقض مع الفرضية الكينزية، فالتقشف يؤدي إلي انخفاض الطلب الكلي والناتج بالإضافة إلي أن سياسات تخفيض قيمة العملة تؤدي إلي تغيرات في التوزيع الوظيفي للدخل، وارتفاع الدين العام، بالإضافة إلي عدم ضمان نمو الصادرات عند تخفيض قيمة العملة الوطنية، كما أن سياسات التقشف التي كان يتوقع أن تؤدي إلي انخفاض الدين العام في أغلب الأحيان أدت إلي ارتفاع الدين العام، أي عدم فاعلية التقشف التوسعي.
7. دراسة Lopes & Amaral (March 2017) لقد أدت الأزمة المالية في 2009/2008 إلى تطبيق سياسة تقشفية علي البلدان المثقلة بالديون في الاتحاد الاوروبي استنادا إلى

فرضية التقشف التوسعي، إلا أن الواقع لايزال يقدم دليلاً علي عكس وجهة النظر المؤيدة لفرضية التقشف التوسعي، وهو ما يؤكده الطلب المقدم للحكومة البرتغالية الذي يؤكد التكاليف الضخمة للتقشف القوي سواء من حيث ارتفاع معدلات البطالة أو تراجع السياسات الاجتماعية نتيجة لهذه السياسات التقشفية، أي عدم فاعلية سياسة التقشف.

8. دراسة Bandeira et al (2018) بعنوان أيجب على البقاء أم علي أن أرحل؟ التقشف والبطالة والهجرة، توصلت الدراسة إلي أن ارتفاع ضرائب العمل في الأجل القصير يؤدي إلي ارتفاع معدلات الهجرة والتي يترتب عليها مزيد من انكماش الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، أما خفض إعانات البطالة فإن كان في الاجل المتوسط يؤدي إلي آثار إيجابية علي الناتج والتشغيل بسبب انخفاض الأجور المحلية تنازليا، إلا أن خفض إعانة البطالة يؤدي أيضا لمزيد من البحث عن فرص عمل في الخارج، أي مزيد من الهجرة والانكماش، أما سياسات انخفاض الإنفاق الحكومي فيكون تأثيرها ضئيلاً علي الهجرة، ومن ثم فإن الانكماش يؤدي إلي انكماش، وهو ما حدث في منطقة اليورو حيث تري الدراسة أن الأزمة المالية الأخيرة وما ترتب عليها من سياسات انكماشية أدت إلي ارتفاع معدلات الهجرة من أطراف منطقة اليورو، اي عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي، وبالنسبة للدراسات المؤيدة لسياسات التقشف منها:

9. دراسة Blanchard and Perotti (2002) حاولت قياس الآثار الديناميكية للتغيرات في الإنفاق الحكومي والضرائب، باستخدام بيانات عن الاقتصاد الأمريكي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك باستخدام نموذج VAR، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تراجع استثمارات الشركات، ومن ثم انخفاض الإنفاق الحكومي يشجع القطاع الخاص على الاستثمار، أي فاعلية سياسة التقشف التوسعي في تحفيز النمو الاقتصادي.
10. دراسة أروق عزام (2005)، حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة أن تتخلص الحكومة الأردنية من عجز الموازنة العامة من خلال الاعتماد على مواردها الذاتية وضبط نفقاتها خاصة الجارية، لما لعجز الموازنة العامة من أثر على المستوي العام للأسعار أي فاعلية سياسة التقشف بالنسبة للتضخم في الاقتصاد الادرني وفقا لهذ الدراسة.
11. وديع خلف الله وآمال أبو سميحة (2017)، حيث توصلت الدراسة باستخدام بيانات الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2015)، إلي فاعلية سياسات التقشف المالي في علاج التضخم، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها دراسة تطبيقية علي الاقتصاد البرازيلي باستخدام فترة زمنية طويلة وحديثة نسبيا(1980-2017)، باستخدام نماذج هيكلية.

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة أنها لم تحسم الآثار الاقتصادية لسياسة التقشف التوسعي، فسياسات التقشف التوسعي لها أثران على الإنفاق الاستثماري الخاص بالتالي على النمو الاقتصادي وهما أثر تحفيزي (موجب)، أو أثرالمزاحمة (سالب)، ولذلك فإن الآثار الكلية لسياسات التقشف المالي التوسعي جديرة بالدراسة للتعرف على أثرها سواء توسعي أو انكماشي.

وتحاول هذه الدراسة اختبار فاعلية سياسة التقشف التوسعي في الاقتصاد البرازيلي، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ستنقسم الدراسة إلى 8 أجزاء رئيسية بالإضافة للمقدمة. ويقدم الجزء 2 مشكلة الدراسة، أما الجزء 3 فيشتمل على فروض الدراسة، والجزء 4 الهدف من الدراسة، ويتضمن الجزء 5 خطة البرازيل، كما يتضمن الجزء 6 بناء النموذج، اما الجزء 7 يشتمل على نتائج تقدير النموذج، أما بالنسبة للجزء الاخير فيشتمل على الخلاصة.

ثانياً: مشكلة الدراسة

يتجه عديد من اقتصادات العالم إلى تطبيق سياسات التقشف خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية، ولعل الأزمة المالية العالمية 2008 وما ترتب عليها من قيام عديد من دول العالم كالبرتغال وأيرلندا وإيطاليا واليونان وإسبانيا بتطبيق سياسات تقشفية دليل كاف على الاتجاه لتطبيق سياسات التقشف، خاصة أوقات الأزمات الاقتصادية.

ويُعد صندوق النقد الدولي من المؤسسات الاقتصادية العالمية الداعمة لسياسات التقشف، علي اعتبار أن انخفاض عجز الموازنة العامة يؤدي إلي ثقة رجال الاعمال في الاقتصاد، وبالتالي إيجاد الحافز علي الاستثمار، ويُعد الاقتصاد البرازيلي والمصري من أبرز الاقتصادات التي طبقت سياسات صندوق النقد الدولي منذ تسعينيات القرن العشرين وهي كلها سياسات تقشفية، ولعل برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تطبقه مصر منذ 3 نوفمبر 2016 ويستمر البرنامج 3 سنوات أي ينتهي في 2019، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وما ترتب عليه من انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي للناتج المحلى الإجمالي من نحو 30.2% عام 2015/2014 إلي نحو 27.1% في مشروع موازنة 2019/2018 (وزارة المالية، 2018: 21) ثم لنحو 26% كما هو متوقع في موازنة 2020/2019، دليل كاف علي تبني صندوق النقد الدولي لسياسات التقشف حتي الآن.

ويتضح من العرض السابق للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة أنها لم تحسم الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة التقشف التوسعي، لذلك فإن الاثار الكلية لسياسة التقشف التوسعي جديرة بالدراسة للتعرف على مدي فاعلية سياسة التقشف التوسعي بالتطبيق على الاقتصاد البرازيلي.

ومن هنا يمكن تحديد المشكلة التي يتناولها البحث في التساؤل التالي: ما مدي فاعلية سياسات التقشف التوسعي في البرازيل، أي هل السياسة التقشفية التي تم تطبيقها في الاقتصاد البرازيلي لها أثر توسعي، أي تؤدي إلى تحفيز معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي وتخفيض كل من معدل البطالة والتضخم؟

ثالثاً: فروض الدراسة

تقوم الدراسة علي فرضية مؤداها أن السياسات التقشفية التي طبقها الاقتصاد البرازيلي تتسم بالفاعلية أي كان لها آثار توسعية أدت إلي تحفيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم والبطالة في البرازيل، وذلك بالاعتماد علي عدة فروض للدراسة، تتمثل في أن الاقتصاد البرازيلي طبق سياسات مالية انكماشية، وأن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد البرازيلي أقل إنتاجية من إنفاق القطاع الخاص في الأجل الطويل، مما يدعم فرضية التقشف التوسعي، كما أن السياسات المالية الانكماشية المطبقة في الاقتصاد البرازيلي أدت إلي تقليل المزاحمة، واخيرا فإن سياسات صندوق النقد الدولي الانكماشية أدت إلي تحسن النمو الاقتصادي البرازيلي.

رابعاً: الهدف من الدراسة

وتهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم الآثار الاقتصادية الكلية لسياسات التقشف التوسعي علي معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في البرازيل، باستخدام بيانات عن الفترة (1980-2017)، وذلك بالاعتماد علي المنهج الاستقرائي الذي يدرس العلاقة بين سياسات التقشف المالي والمتغيرات الاقتصادية، أي الناتج والبطالة والتضخم في البرازيل، كذلك تعتمد الدراسة علي المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات والاحصائيات وذلك للوصول إلي الهدف من الدراسة.

خامساً: خطة الإصلاح الاقتصادي في البرازيل

خطة الإصلاح الاقتصادي في البرازيل أو ما تعرف باسم Brazil's Real Plans تم تطبيقها بداية من النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، وهي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، وهي خطة تقشفية ترتكز علي ثلاثة أهداف رئيسية هي: التعديل المالي، الإصلاح النقدي، سياسات معدل الصرف الأجنبي، بالنسبة لخطة التعديل المالي التي وافق عليها البرلمان البرازيلي يناير 1994 ترتب عليها تخفيض الإنفاق الجاري، وإنشاء الصندوق الاجتماعي للطوارئ الذي تم تمويله عن طريق اشتراكات التأمين الاجتماعي الإجباري، والحد من قدرة الولايات والبلديات من

الاقتراض، وإعادة توجيه إيرادات الحكومة الفيدرالية (المركزية)، حيث نجح برنامج التعديل المالي في خفض معدل التضخم بمعدلات مرتفعة وسريعة، حيث انخفض معدل التضخم في الاقتصاد البرازيلي من نحو 75.02% عام 1994 لنحو 66% عام 1995، ونحو 15% عام 1996، وأقل من 7.1% عام 2001.(World Bank).

وقد اشتمل الهدف الثاني لخطة الإصلاح الاقتصادي للبرازيل علي إجراء مؤقت للإصلاح النقدي، من خلال الربط بين الأجور والمستوي العام للأسعار ومعدل الصرف الأجنبي، حيث شهدت الأجور الحقيقية ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (1993–1995) ترتب عليها انخفاض الفائض الأولي الذي لا يدخل فيه مدفوعات الفوائد من نحو 4.7% عام 1990 لنحو1% عام 1995، كما أدت الزيادة الكبيرة في الأجور الحقيقية خلال الفترة نفسها إلي زيادة الاستهلاك الأمر الذي أسهم في تحفيز النمو الاقتصادي من نحو 4.1% عام 1993 لنحو 5.8% عام 1994 ونحو 4.2% عام 1995 (Cardoso, 1993: 30).

أما الهدف الثالث من خطة الإصلاح الاقتصادي في البرازيل فقد تمثل في إعادة الثقة للعملة الوطنية، وفي أول يوليو 1994 تم إدخال عملة جديدة إلى التعامل "الريال" عن طريق تحويل العقود المقومة بالكروزيرو–ريال Real Cruzeiro Reals وبسعر 1:1 وتوقف وجود الكروزيرو – ريال وتم تحويله إلى العملة الجديدة، وقد أدت سياسة البنك المركزي البرازيلي لزيادة حقيقية في معدل الصرف الحقيقي.

وفي عام 2001 بسبب عدد من الصدمات الدولية مثل التباطؤ والركود في الاقتصاد الأمريكي لاسيما بعد الهجوم الارهابي في 11 سبتمبر 2001، والركود الاقتصادي في اليابان والأزمة التركية والأرجنتينية، بدأ الاقتصاد البرازيلي يتعرض مرة أخري لانخفاض معدل النمو الاقتصادي لنحو 1.5% وارتفاع معدل التضخم لنحو 10.4%، وعلي الرغم من انخفاض عجز الحساب الجاري من نحو 33.6 مليار دولار عام 1998 لنحو 23.1 مليار دولار عام 2001 فإن نسبة العجز في ميزان المدفوعات الجارية قد انخفضت ووصلت لنحو (-4%) (Filho and Paula, 2016: 75-76).

باختصار، يمكن القول إن خطة الريال التي وضعها الرئيس البرازيلي خلال فترة ولايته (1995–2002) والتي ترتب عليها اقتراض البرازيل من صندوق النقد الدولي قرضاً بنحو 43 مليار دولار، ونفذت البرازيل خلالها إصلاحات مهمة بهدف التحرير الاقتصادي لمعالجة الاختلالات المالية والهيكلية والاقتصادية الكبيرة، انتهت بتدهور الاقتصاد البرازيلي عام 2002.

وفي نهاية 2002 تولي "لولا دا سليفا" حكم البرازيل واستمر خلال(2002–2010)، بدأت إدارة "لولا" الاقتصادية بالحفاظ علي السياسات التقشفية التي بدأها " كاردوسو" الرئيس البرازيلي السابق عليه عند توليه رئاسة البرازيل، حيث اتجهت سياسة "لولا" الاقتصادية لرفع معدل الفائدة الذي ارتفع من نحو 25% عام 2002 لنحو 26.5% خلال الأشهر الثلاثة الأولي عند توليه مقاليد الحكم في البرازيل، كما تم رفع هدف الفائض المالي الأولي من نحو 3.75% عام 2002 لنحو 4.25% عام 2003 (Carvalho and Souza, 2011: 8)، ورغم أن هذه السياسات الانكماشية بالإضافة إلي أزمات 2002 قد أدت لانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الاسمي من نحو 3% عام 2002 لنحو 1.2% عام 2003، فإنه بدأت دورة نمو جديدة في البرازيل وكانت أطول فترة نمو خلال 30 سنة ماضية حيث ارتفعت التوقعات المحلية والأجنبية بشأن معدلات النمو للاقتصاد البرازيلي (World Bank)، ولم تتوقف إلا بسبب الأزمة المالية العالمية (2008–2009)، ويمكن توضيح مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال فترة "لولا" من خلال الجدول (1):

جدول (1): بعض مؤشرات الاقتصاد البرازيلي الكلية خلال الفترة (2003–2010)

المؤشر	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط (2003–2010)
معدل الناتج المحلى الإجمالى الاسمي %	1.2	5.7	3.1	4	6.1	5	−0.2	7.6	3.6
معدل البطالة %	12.3	11.5	9.8	10	9.3	7.9	8.1	6.7	8.4
معدل التضخم %	9.3	7.6	5.69	3.14	4.46	5.9	4.31	5.91	5.1
معدل الفائدة الاسمي على الودائع %	23	16.4	19.2	15.2	12	12.7	10.1	9.9	13.2
الفائض المالي/GDP (%)	4.3	4.6	4.8	4.3	4	4.1	2.1	2.8	3.4
الحساب الجاري/GDP(%)	0.8	1.8	1.6	1.3	0.1	−1.7	−1.5	−2.2	0.02
الدين العام/GDP (%)	52.4	47	46.5	44.7	48	36	43	39.1	39.6
الميزان التجاري(بالمليار دولار)	24.8	33.6	44.7	46.1	40	24.7	24.6	20.3	28.8
الاحتياطات الدولية بما فيها الذهب (بالمليار دولار)	49.3	52.9	53.8	85.8	180.3	194	239	289	127.0
معدل الاستثمار/GDP بأسعار 1980 (%)	15.3	16.1	15.9	16.4	17.4	19.1	18.1	19.5	15.3

Source: Filho, F.F., and Paula, L., (2015), A Critical Analysis of the Macroeconomic Policies in Brazil from Lula da Silva to Dilma Rousseff (2003–2014), Brazilian Keynesian Review, 1(2), PP: 218–227.

يتضح من جدول (1) تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلية خلال فترة حكم "لولا"، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي كمتوسط للفترة (2003-2010) نحو 3.6%، مقارنة بمعدل نمو بلغ نحو 1.39% عام 2001، كما يُلاحظ أن هذا المعدل بلغ نحو 5.7% عام 2004 ليس فقط وإنما ارتفع لنحو 6.1% عام 2007، وإن كان هذا المعدل انخفض بشكل ملحوظ عام 2009 حيث أصبح (0.20%-) . ويرجع هذا للأزمة المالية العالمية التي حدثت خلال الفترة (2008-2009) إلا أنه سرعان ما واصل النمو الاقتصادي البرازيلي الصعود حيث بلغ نحو 7.6% عام 2010 بعدما كان بالسالب في العام السابق مباشرة، وقد انعكس تحسن النمو الاقتصادي البرازيلي خلال فترة حكم "لولا" على معدلات البطالة التي بلغت نحو 8.4% لمتوسط الفترة (2003-2010) بعدما وصل هذا المعدل لنحو 9.8% أي قرابة نحو 10% لمتوسط الفترة (1998-2001) خلال فترة الرئيس السابق لحكم "لولا".

ومع حدوث الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (2008-2009) تأثرت البرازيل رغم اقتصادها المغلق نسبيا (Spilimbergo & Srinivasan, 2018: 18) متأثرة بانخفاض النمو الاقتصادي وانخفاض الصادرات حيث تدهورت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد البرازيلي، كما هو واضح من جدول (1) حيث تحول معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي من نحو 6.1% عام 2007 أي قبل الأزمة المالية لنحو 5% عام 2008 ثم انخفض مرة اخري لنحو سالب 0.2% ، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع معدل البطالة من نحو7.9% عام 2008 لنحو 8.1% عام 2009، وانخفض الفائض في الميزان التجاري من نحو 40 مليار دولار عام 2007 لنحو 24.7 ثم 24.6 مليار دولار خلال الاعوام 2008 و2009 علي التوالي.

كما تعمق الركود الذي بدأ في أواخر عام 2014 في البرازيل (قبل أن يبدأ في أوائل عام 2017)، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي لنحو 0.1% عام 2014، مقارنة بنحو 7.6% عام 2010.(Filho & Paula, 2016: 227) وكان الركود نتيجة لتفاعل العوامل الخارجية والمحلية، والاقتصادية والسياسية، والهيكلية، وشمل عديداً من قطاعات الاقتصاد، ويجب تأكيد أن الركود لم يتحول إلى ميزان مدفوعات أو أزمة مالية، فسلامة البنوك والاحتياطيات الخارجية القوية للبلاد ساعدت في منع الركود من الوصول إلى تلك الأبعاد الأخرى (Spilimbergo & Srinivasan, 2018:21)، وكان الدافع الرئيسي للركود هو الانكماش الحاد في الاستثمار، فقد انخفض معدل نمو الإنفاق الاستثماري عام 2016 بنسبة نحو سالب 14.6% ثم نحو 2.9% عام 2017، والذي نشأ في جزء كبير منه بسبب تدهور التوقعات متوسطة الأجل بشأن الاقتصاد البرازيلي، بالإضافة إلي تحديات بيئة الأعمال بسبب سياسات الحكومة التدخلية، وتراجع مصداقية السياسة، وقلة اليقين السياسي.(IMF Country Report, 2018: 31)

وفي مايو 2016، أوقف مجلس النواب الرئيس "روسيف" وأصبح نائب الرئيس "تيمير" رئيسا بالنيابة. أعلنت الحكومة الجديدة عن إستراتيجية لمعالجة الركود في الاقتصاد البرازيلي، تهدف إلى تعزيز مصداقية السياسة من خلال بدء تعديل دستوري يفرض ترشيد الإنفاق على المدى المتوسط من خلال فرض سقف على الإنفاق الفيدرالي غير المهم، فتم تصميم الحد الأقصى، ليكون ساري المفعول بدءاً من عام 2017، وإن لم يكن ملزما على الفور، لمدة تسع سنوات. إلا أنه تمت مقاطعة هذه العملية (Spilimbergo & Srinivasan, 2018: 24-25)

سادساً: بناء النموذج

النموذج المقترح هو نموذج قياسي لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد اعتمدت الدراسة في بناء النموذج علي عدد من الدراسات السابقة منها: دراسة الطاهرة السيد (2014)، ودراسة Kustepeli (2005)، ويفترض النموذج المقترح أن الاقتصاد البرازيلي مفتوح ومن ثم تُعد الصادرات محددا مهما للناتج المحلى الإجمالي أي أن التغيرات في الصادرات تؤدي إلي تغيرات في الناتج المحلى الإجمالي الذي يؤثر بدوره علي التضخم والبطالة والإنفاق الاستثماري الخاص، كما يفترض النموذج المقترح أن الإنفاق الحكومي يمثل نسبة مهمة من الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم يصبح الانفاق الحكومي ذا تأثير مهم علي الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره علي المستوي العام للأسعار (التضخم) والبطالة والإنفاق الاستثماري الخاص المشتق من الطلب الكلي ايضا، كما يفترض النموذج أن التغير في الضرائب له تأثير مهم علي التضخم والبطالة والإنفاق الاستثماري، حيث إن الضرائب تمثل عنصر تسرب ومن ثم ارتفاع الضرائب يؤدي إلي زيادة المسحوبات من التدفق الدائري للدخل أي تقليل حجم النقود الذي يحقن التدفق الدائري للدخل مما يؤدي إلي تخفيض الناتج المحلي الإجمالي والطلب الكلي، ومن ثم الأثر علي التضخم والبطالة والإنفاق الاستثماري الخاص، وعلي هذا يتكون النموذج من 9 معادلات هيكلية Structural equations هي:

$$Y=E+G+X-M \quad (1)$$
$$E=e_1 Y - e_2 T + U_1 \quad (2)$$
$$G= \text{exogenous} \quad (3)$$
$$X= \text{exogenous} \quad (4)$$
$$M=m_1 Y + U_2 \quad (5)$$
$$INV=f(Y, i, U_3) \quad (6)$$
$$P=f(Y, P_m, U_4) \quad (7)$$
$$U=f(Y, pop, time, U_5) \quad (8)$$

توضح المعادلة (1) مكونات الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي وهي الإنفاق الخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثماري(E)، الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري (G)، الصادرات

(X)، والواردات (M)، أما المعادلة (2) فهي توضح أن الإنفاق الخاص(E) دالة في الدخل المتاح أي الدخل القومي(Y) مطروحا منه الضرائب (T)، بينما المعادلة (3) تشير إلي أن الإنفاق الحكومي (G) متغير خارجي؛ لأنها تتحدد بفعل عوامل أخري من خارج النموذج وهذا يتفق مع النموذج الكينزي، أيضا المعادلة (4) تشير إلي أن الصادرات (X) متغير خارجي لأنها تتحدد بفعل عوامل أخري من خارج النموذج وهذا يتفق مع فروض النموذج الكينزي، المعادلة (5) تشير إلي أن الواردات (M) دالة في الدخل القومي (Y)، وتشير المعادلة (6) إلي معادلة الإنفاق الاستثماري الخاص (INV) وهي دالة في الدخل القومي (Y)، ومعدل الفائدة (i)، ويتضح من معادلة (7) أن معدل التضخم (P) دالة في كل الدخل القومي (Y)، وأسعار الواردات (M) معبرا عنها بالرقم القياسي لأسعار الواردات، بينما يتبين من معادلة (8) أن معدل البطالة (U) دالة في الناتج المحلي الاجمالي (Y)، والنمو السكاني (POP)، والزمن(time).

وبالنسبة لمتغيرات النموذج يمكن تعريفها وتحديد المتغيرات التابعة (أي الداخلية) Endogenous Variables، والمستقلة (أي الخارجية) Exogenous Variables، وأما المتغيرات التابعة الداخلية فتشمل الدخل القومي(Y)، الإنفاق الخاص (E)، الواردات (M)، الإنفاق الاستثماري الخاص (INV)، معدل التضخم (P)، معدل البطالة (U)، بينما المتغيرات المستقلة الخارجية تشمل: الإنفاق الحكومي (G)، الصادرات (X)، معدل الفائدة (i)، أسعار الواردات (Pm)، معدل النمو السكاني (pop)، الزمن (time). $U_5 \ldots U_1$ حدود الخطأ في معادلات النموذج من (1) إلى (8).

ولقياس أثر التقشف التوسعي مقاسا بالإنفاق الحكومي والضرائب علي الإنفاق الاستثماري الخاص ومن الناتج المحلى الإجمالي، والتضخم والبطالة فقد تم حل النموذج الهيكلي لإيجاد الصيغة المختصرة Reduced Form لكل من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي والإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي والتضخم والبطالة، وقد تم أخذ لوغاريتم الطرفين للحصول علي نموذج جيد احصائيا وبما يتفق مع معايير القياس الاقتصادي أي للتخلص من مشكلات القياس الاقتصادي ومنها: مشكلة عدم ثبات التباين، أو مشكلة الارتباط الذاتي أو مشكلة التوزيع الطبيعي، لتصبح الصيغة المختصرة لمعادلات النموذج كما يلي:

$$\log(y)=y_0 + y_1\log(G) + y_2\log(X) + y_3\log(T) + V_1 \quad (9)$$
$$\log(inv)=I_0 + I_1\log(G) + I_2\log(X) + I_3\log(T) + I_4\log(i) + V_2 \quad (10)$$
$$\log(P)=p_0 + p_1 d\log(G) + p_2 d\log(X) + p_3 d\log(T) + p_4 d\log(pm) + V_3 \quad (11)$$
$$\log(U)=u_0 + u_1\log(G) + u_2\log(X) + u_3\log(T) + u_4\log(pop) + time + V_4 \quad (12)$$

حيث إن V_1, V_2, V_3, V_4 تعبر عن حدود الخطأ، وبالنسبة للمعادلة (9) التي تعبر عن معادلة الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي لقياس أثر التقشف التوسعي علي الناتج المحلى الإجمالي

الحقيقي، يتوقع أن تكون إشارة كل الإنفاق الحكومي الحقيقي والصادرات موجبة، وبافتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها فزيادة الصادرات و/أو الإنفاق الحكومي تؤدي إلي زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، بينما إشارة الضرائب يتوقع أن تكون سالبة، فالضرائب عنصر تسرب وبافتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها فإن ارتفاع القيمة الحقيقية للضرائب يؤدي إلي انخفاض الطلب الكلي وانخفاض الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي.

أما معادلة (10) التي توضح معادلة الإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي لقياس اثر المزاحمة، يتوقع أن تكون إشارة الإنفاق الحكومي موجبة أو سالبة فإذا كانت موجبة فهذا يعني العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الخاص مزاحمة للداخل أي أثر تكاملي Crowding in وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها، بينما إذا كانت معلمة الإنفاق الحكومي سالبة فهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الخاص تكون علاقة مزاحمة للخارج Crowding Out وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها، بينما يتوقع أن تكون العلاقة بين الصادرات والإنفاق الاستثماري الخاص موجبة فتحفيز الصادرات يؤدي إلي زيادة الناتج الأمر الذي يؤدي إلي ارتفاع الإنفاق الاستثماري الخاص من ناحية كما أن زيادة الصادرات يؤدي إلي تحفيز الطلب الكلي ومن ثم الإنفاق الاستثماري كأحد مكونات الطلب الكلي مع افتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها، بينما العلاقة بين الضرائب والإنفاق الاستثماري الخاص يتوقع ان تكون سالبة، فالضرائب تمثل تكاليف إنتاج بالنسبة للمستثمر من ناحية، كما أن الضرائب تؤدي إلي تقليل الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الإنفاق الاستثماري، وفي كل الأحوال يفترض بقاء العوامل الأخرى علي حالها.

اما المعادلة (11) فتوضح معادلة التضخم، لقياس أثر سياسات التقشف التوسعي علي التضخم، حيث يتوقع أن تكون العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والتضخم، وكذلك بين الصادرات والتضخم موجبة، فارتفاع الصادرات والإنفاق الحكومي يحفز الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع المستوي العام للأسعار أي التضخم بافتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها، بينما العلاقة بين الضرائب والتضخم يتوقع ان تكون سالبة لأن الزيادة في الضرائب يتوقع أن تؤدي إلي تقليل الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض المستوي العام للأسعار أو التضخم ما لم تتحول الضرائب إلي إنفاق حكومي. كما يتوقع أن تكون العلاقة موجبة بين أسعار الواردات والتضخم، فارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى فقدان الواردات لميزتها التنافسية ومن ثم ارتفاع الطلب المحلي، وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

المعادلة (12) معادلة البطالة، لقياس أثر سياسات التقشف التوسعي على البطالة، ويتوقع أن تكون العلاقة بين الإنفاق الحكومي والصادرات والنمو السكاني كمتغيرات تفسيرية والبطالة كمتغير تابع موجبة، إذ إن هذه المكونات تحفز الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع الإنتاج والتشغيل، بينما العلاقة

بين الضرائب والبطالة يتوقع أن تكون سالبة بفرض أن ارتفاع الضرائب يؤدي إلي تقليل الطلب الكلي، وبافتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها، كما تم افتراض أن البطالة دالة في الزمن.

وبافتراض أن النموذج دالة في محددات الدخل القومي فقط أي الصادرات والواردات والضرائب والإنفاق الحكومي فإنه يمكن إعادة كتابة النموذج في الصورة التالية:

$$\log(inv)=I_0 +I_1\log(G) +I_2\log(X) +I_3\log(T) \quad (13)$$
$$\log(P)=p_0 +p_1 d\log(G) +p_2 d\log(X) +p_3 d\log(T) \quad (14)$$
$$\log(U)=u_0 +u_1\log(G)+ u_2\log(X) +u_3\log(T) \quad (15)$$

أما إذا كان النموذج يتجاهل الضرائب فإنه يمكن إيجاد الصيغة المختصرة للأسعار والواردات كالآتي:

$$\log(y)=I_0 +I_1\log(G) +I_2\log(X) +I_3\log(T) + V_1 \quad (16)$$
$$\log(inv)=I_0 +I_1\log(G) +I_2\log(X) + I_4\log(i) \quad (17)$$
$$\log(P)=p_0 +p_1 d\log(G) +p_2 d\log(X) +p_4 d\log(pm) \quad (18)$$
$$\log(U)=u_0 +u_1\log(G)+ u_2\log(X) +u_4\log(pop)+ time \quad (19)$$

1.6 مصادر جمع البيانات

يتطلب بناء النموذج جمع البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر دولية: قاعدة بيانات (البنك الدولي، والأونتكاد، وصندوق النقد الدولي)، وجدير بالذكر أنه تم استخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلكين CPI (100=2010)، للحصول على القيم الحقيقية لمتغيرات النماذج المستخدمة في الدراسة.

2.6 اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

يهدف اختبار جذر الوحدة Unit Root Test إلي فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من سلسلة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (Y)، الإنفاق الحكومي الحقيقي (G)، الضرائب الحقيقية (t)، القيم الحقيقية لسلسلة الصادرات (X)، الإنفاق الاستثماري الخاص (INV)، معدل التضخم (P)، معدل البطالة (U)، معدل الفائدة الحقيقي (i)، أسعار الواردات (Pm)، معدل النمو السكاني (pop)، وذلك للتعرف على مدى سكونها، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أن أغلب الدراسات تستخدم اختبارين هما: اختبار ديكي–فوللر (Dickey and Fuller)، واختبار فيليب– بيرن (Philip– perron)، لذا ستحاول الدراسة الحالية اختبار استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة باستخدام الاختبارين، ويمكن توضيح نتائج اختبار ديكي–فوللر (Dickey and Fuller) بالجدول (2).

جدول (2): نتائج اختبار ديكي–فوللر (Dickey and Fuller) لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى للمتغيرات

ADF–test								
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الاول			
	بمقطع		بمقطع واتجاه عام		بمقطع		بمقطع واتجاه عام	
	t–Statistic	Prob.*	t–Statistic	Prob.*	t–Statistic	Prob.*	t–Statistic	Prob.*
log(y)	−2.59	0.10	−1.69	0.73	−1.75	0.40	−2.57	0.30
log(g)	−2.52	0.12	−1.57	0.78	−1.87	0.34	−2.67	0.25
log(t)	−2.75	0.08	−1.94	0.61	−1.50	0.52	−2.34	0.40
log(x)	−2.62	0.10	−1.78	0.70	−1.70	0.42	−2.49	0.33
log(inv)	−2.58	0.11	−1.61	0.77	−1.89	0.34	−2.71	0.24
log(pm)	−1.34	0.60	−1.42	0.84	−5.91	0.00	−6.11	0.00
log(pop)	0.15	0.97	−2.74	0.23	−2.09	0.25	−2.10	0.53
log(u)	−1.10	0.71	−2.10	0.53	−6.94	0.00	−6.85	0.00
log(i)	−2.58	0.11	−1.61	0.77	−1.89	0.34	−2.71	0.24
log(p)	−0.96	0.76	−2.45	0.35	−4.60	0.00	−4.54	0.00

* تشير الأرقام داخل الأقواس إلى القيم الإحتمالية أو P Value .

يتضح من جدول(2) لنتائج اختبار ديكي فوللر استقرار جميع السلاسل الزمنية عند المستوي بمقطع، ماعدا سلسلة اسعار الواردات، والنمو السكاني ومعدل البطالة ومعدل التضخم، وعدم استقرار كافة السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج محل الدراسة عند المستوي بافتراض مقطع واتجاه عام، كما يُلاحظ عدم استقرار كافة السلاسل عند أخذ الفرق لها بافتراض مقطع ماعدا سلسلة اسعار الواردات ومعدل البطالة ومعدل التضخم، وفي حالة أخذ الفرق الاول بافتراض مقطع واتجاه عام يُلاحظ عدم استقرار كافة السلاسل الزمنية ماعدا سلسة البطالة واسعار الواردات مستقرة عند اخذ الفرق الاول لها بافتراض وجود مقطع اتجاه عام.

جدول(3) : نتائج اختبار فيليب– بيرن (Philip– perron)، لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى للمتغيرات

PP_test								
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الاول			
	بمقطع		بمقطع واتجاه عام		بمقطع		بمقطع واتجاه عام	
	t–Statistic	Prob.*	t–Statistic	Prob.*	t–Statistic	Prob.*	t–Statistic	Prob.*
log(y)	−2.39	0.15	−0.74	0.96	−1.70	0.42	−2.55	0.30
log(g)	−2.34	0.17	−0.70	0.97	−1.85	0.35	−2.68	0.25
log(t)	−2.41	0.15	−0.78	0.96	−1.59	0.48	−2.43	0.36
log(x)	−2.34	0.17	−0.77	0.96	−1.72	0.41	−2.52	0.32
log(inv)	−2.41	0.15	−0.77	0.96	−1.84	0.36	−2.70	0.24
log(pm)	−1.51	0.52	−1.49	0.81	−5.95	0.00	−6.10	0.00
log(pop)	1.06	1.00	−2.05	0.56	−2.46	0.13	−2.52	0.32
log(u)	−0.91	0.77	−2.05	0.55	−7.00	0.00	−6.90	0.00
log(i)	−2.41	0.15	−0.77	0.96	−1.84	0.36	−2.70	0.24
log(p)	−0.96	0.76	−1.92	0.62	−4.53	0.00	−4.47	0.01

يتضح عند مقارنة نتائج الجدول(3) مع نتائج الجدول (2)، اتفاق نتائج اختبار فيليب بيرون مع نتائج اختبار ديكي فوللر لكافة السلاسل الزمنية بافتراض وجود مقطع واتجاه عام سواء عند المستوي أو عند اخذ الفرق الاول، ويُلاحظ عند اختبار استقرار السلاسل الزمنية عند المستوي وبافتراض وجود مقطع فقط، اتفاق نتائج فيليب بيرون مع نتائج اختبار ديكي فوللر لجميع السلاسل الزمنية، ماعدا سلسلة الانفاق الحكومي والصادرات، مستقرة وفقاً لاختبار ديكي فوللر وغير مستقرة وفقاً لاختبار فيليب بيرون، كما يُلاحظ عند اختبار استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الاول وبافتراض وجود مقطع فقط، اتفاق نتائج فيليب بيرون مع نتائج اختبار ديكي فوللر لجميع السلاسل الزمنية، ماعدا سلسلة النمو السكاني، غير مستقرة وفقاً لاختبار ديكي فوللر ومستقرة وفقاً لاختبار فيليب بيرون.

وجدير بالملاحظة عدم استقرار سلسلة معدل النمو السكاني وفقاً لاختبار ديكي فوللر سواء عند المستوي او الفرق الاول بافترض وجود مقطع فقط او بافتراض مقطع واتجاه عام، بينما استقرار سلسة معدل النمو السكاني وفقاً لاختبار فيليب بيرون عند الفرق الاول بافتراض وجود مقطع فقط، وهنا يري (1993) Hallam and zanoli أن اختبار فيليب بيرون (PP– test) له قدرة اختبار أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً. وفي حالة تضارب وعدم اتفاق نتائج الاختبارين فان الافضل الاعتماد علي نتائج اختبار فيليب بيرون (Obben, 1998:114).

فاختبار فيليب – بيرون يعتمد تقديره علي نفس معادلة اختبار ديكي فوللر الموسع (Phillip and perron, 1987: 19–20)، إلا إنه يختلف عنه في طريقة معالجة الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث يقوم بعملية تصحيح غير معلمية لإحصائية (t) للمعلمة (δ)، بينما اختبار (ADF test) يواجه مشكلة الإرتباط التسلسلى بعملية تصحيح معلمية من خلال إضافة الفروق المبطأة للمتغير علي يمين المعادلة، ومن المعلوم أن اختبار (ADF– test) قائم علي فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الإنحدار الذاتي (Autoregressive(AR) Process) بينما اختبار فيليب بيرون (PP– test) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهى أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية ((Autoregressive integrated moving average(ARIMA)).

سابعاً: نتائج تقدير النموذج

تم تقدير الصيغ المختلفة لمعادلات الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي والإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي، والتضخم والبطالة في الاقتصاد البرازيلي باستخدام بيانات عن الفترة (1980–2017)، ويوضح الجدول (3) الصيغة المختصرة لمعادلة الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي:

جدول (3): نتائج تقدير معادلات الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي في البرازيل خلال الفترة (1980–2017)

المتغير التابع dlog Y)				
	eq.(9)		eq.(16)	
	Coefficient	Pro.	Coefficient	Pro.
C	0.11	0.74	0.86	0.01
LOG(G(−1))	0.57	0.00	−0.07	0.00
DLOG(X(−3))	0.22	0.07	0.43	0.00
LOG(T(−2))	−0.60	0.00		
R−2	0.69		0.54	
DW	1.70		0.95	
F	24.88	0.00	20.30	0.00
نتائج اختبار Bera Jarque للتوزيع الطبيعي للبواقي				
Jarque Bera	5.23	0.07	5.69	0.06
نتائج اختبار Breusch− Godfrey(LM−test) للارتباط الذاتي للنموذج محل الدراسة				
F−statistic	1.31	0.26	11.04	0.00
Obs*R−squared	1.47	0.23	9.14	0.00
نتائج اختبار ARCH لعدم تباين ثبات حد الخطأ العشوائي				
F−statistic	2.24	0.14	1.83	0.19
Obs*R−squared	2.23	0.14	1.84	0.18
method	(OLS)		(OLS)	

يتضح من الجدول (3) أن المعلمات المقدرة في المعادلة (9)، (16) معنوية إحصائيا، عند مستوي معنوية 1% للإنفاق الحكومي الحقيقي، والضرائب الحقيقية، بينما الصادرات الحقيقية معنوية عند مستوي معنوية 7% في المعادلة (9) ومستوي معنوية 1% للمعادلة (16)، كما يُلاحظ أن إشارة معلمة الإنفاق الحكومي في المعادلة (16) لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، كما يُلاحظ أن حذف الضرائب في النموذج (16) أدي إلى تخفيض أثر التغير في الإنفاق الحكومي على الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي نسبيا أي بالنسبة للمعادلة (9).

أما جودة النماذج المقدرة فيمكن الاعتماد علي المعايير الإحصائية ومعايير الاقتصاد القياسي في تقييم جودة النموذج القياسي، يتبين من المعايير الإحصائية ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل لنحو 69% في النموذج(9) أي أن التغيرات في المتغيرات التفسيرية: الإنفاق الحكومي الحقيقي، والقيمة الحقيقية للصادرات وكذلك القيمة الحقيقية للضرائب تفسر ما نسبته 69% من التغير في الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، وهنا يُلاحظ ارتفاع معامل التحديد المعدل في النموذج (9) إذا ما تم مقارنته بالمعادلة (16)، ورغم أن معنوية معامل F في النموذجين (9)، (16) الأمر الذي يعني أن النموذجين جيدى التفسير وفقاً للمعايير الاحصائية فإن النموذج (16) يعاني مشكلات الاقتصاد القياسي، فبالنسبة لمعايير الاقتصاد القياسي يمكن الاعتماد علي ثلاثة اختبارات هي:

اختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي، اختبار Breusch– Godfrey(LM–test) لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation في بواقي معادلة الانحدار، اختبار ARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء.

يتضح من جدول (3) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي تقدر بنحو 5.23 ونحو 5.69 للمعادلات (9)، (16) على التوالي وهي أكبر من مستويات المعنوية 5% ومن ثم بواقي تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي بالنسبة للمعادلات (9)، (16).

كما يتبين من نتائج تقدير اختبار Breusch– Godfrey(LM–test) عدم وجود ارتباط ذاتي Autocorrelation في بواقي معادلة الانحدار(9)، بينما يوجد ارتباط ذاتي في المعادلة (16)، فالقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار تقدر بنحو 1.47 للمعادلة (16) وهي أكبر من مستوي معنوية 1%، 5%، 10% الأمر الذي يعني خلو النموذج من مشكلات الارتباط الذاتي، بينما القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار والتي تقدر بنحو 9.14 هي أقل من مستوي معنوية 1%، 5%، 10%، الأمر الذي يعني وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

أما نتائج اختبار ARCH لعدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي فإن القيم الاحتمالية لهذا الاختبار المقدرة بنحو 2.23 ونحو 1.84 للمعادلات (9)، (16) علي الترتيب أكبر من مختلف درجات المعنوية 1%، 5%، 10%، ومن ثم تخلو النماذج (9)، (16) من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي، أي أن النماذج (9)، (16)مقبولة من حيث مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي.(أمولاي هواري وتسابت عبد الرحمان وعدوكة لخضر، 2016: 385–386)، ومن ثم يمكن الاعتماد علي المعادلة (16) في قياس فاعلية سياسات التقشف التوسعي علي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البرازيل.

يتضح من نتائج المعادلة (9) أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي الحقيقي والناتج المحلى الإجمالي الحقيقي موجبة، بينما العلاقة بين القيمة الحقيقية للضرائب والناتج المحلى الإجمالي الحقيقي سالبة، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية الأمر الذي يعني عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي في تحفيز النمو الاقتصادي في البرازيل فإنخفاض الإنفاق الحكومي الحقيقي و/أو ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي إلى تقليل الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي أي أن الانكماش يؤدي إلى انكماش.

ويوضح الجدول (4) نتائج تقدير الصيغ المختصرة لمعادلات الإنفاق الاستثماري الخاص التي سبق تحديدها في بناء النموذج.

جدول (4): نتائج تقدير معادلات الإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي في البرازيل خلال الفترة (1980-2017)

المتغير التابع dlog inv)						
	eq.(10)		eq.(13)		eq.(17)	
	Coefficient	Pro.	Coefficient	Pro.	Coefficient	Pro.
C	-0.77	0.00	-0.75	0.00	0.32	0.20
LOG(G)	0.99	0.00	0.97	0.00	-0.03	0.04
DLOG(X(-1))	0.20	0.00	0.20	0.00	0.74	0.00
LOG(T(-1))	-0.98	0.00	-0.97	0.00		
DLOG(I)	-0.55	0.08			-0.29	0.69
R-2	0.94		0.94		0.67	
DW	1.71		1.59		1.98	
F	139.85	0.00	173.30	0.00	24.19	0.00
نتائج اختبار Bera Jarque للتوزيع الطبيعي للبواقي.						
Jarque Bera	2.08	0.35	0.99	0.61	11.24	0.003
نتائج اختبار LM-test)Breusch- Godfrey) للارتباط الذاتي للنموذج محل الدراسة						
F-statistic	0.58	0.45	1.33	0.26	0.00	0.98
Obs*R-squared	0.68	0.41	1.48	0.22	0.00	0.97
نتائج اختبار ARCH لعدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي						
F-statistic	0.06	0.81	0.01	0.92	0.55	0.46
Obs*R-squared	0.06	0.81	0.01	0.92	0.58	0.45
method	(OLS)		(OLS)		(OLS)	

يتضح من نتائج جدول (4) أن المعلمات المقدرة للمتغيرات التفسيرية معنوية إحصائيا عند مستوي معنوية 1% ماعد الإنفاق الحكومي معنوي عند مستوي معنوية 8%، كما أن إشارات تلك المعلمات تتفق مع النظرية الاقتصادية، فالعلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الخاصة موجبة، أي أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يحفز الإنفاق الاستثماري الخاص (أثر تكاملي)، بينما ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي إلي انخفاض الاستثمار الخاص، أي أن اتباع سياسات تقشفية سواء من خلال تخفيض الانفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب الانفاق يؤدي إلي انخفاض الاستثمار الخاص (أحد مكونات الطلب الكلي)، ومن ثم انخفاض الطلب الكلي والناتج المحلى الإجمالي، لذا يمكن القول بأن عدم وجود مزاحمة Crowding Out بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الخاص، يدعم فرضية عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي في تحفيز النمو الاقتصادي في الاقتصاد البرازيلي.

كما يتبين من نتائج المعادلة (10) أن العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي والإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي سالبة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، كما أن العلاقة بين الصادرات كأحد مكونات الطلب الكلي والإنفاق الاستثماري الخاص موجبة أي أن نمو الطلب الخارجي على الصادرات يحفز الاستثمار الخاص والإنتاج.

أما جودة النماذج المقدرة فيمكن الاعتماد علي المعايير الإحصائية ومعايير الاقتصاد القياسي في تقييم جودة النموذج القياسي، حيث يتبين من المعايير الإحصائية ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل لنحو 94% في المعادلة (10)، (13) مقارنة بنحو67% في المعادلة (17)، أي أن التغيرات في المتغيرات التفيسيرية تفسر ما نسبته نحو 94% من التغيرات في الإنفاق الاستثماري الخاص سواء للمعادلة (10)، (13)، أما قيمة معامل F المحسوبة معنوية إحصائيا فهي ذات تأثير مهم الامر الذي يعني أن المتغيرات التفسيرية لها تأثير معنوي مهم علي الإنفاق الاستثماري الخاص، سواء في النموذج(10) أو(13) أو(17).

وقد تم اختبار وجود مشكلات القياس في النموذج بالاعتماد علي ثلاثة اختبارات هي: اختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي، اختبار Breusch– Godfrey(LM–test) لاختبار مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation في بواقي معادلة الانحدار، اختبارARCH لعدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي.

يتضح من جدول (4) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي تقدر بنحو2.3 ونحو 0.99 للمعادلات (10)، (13) على التوالي وهي أكبر من مستويات المعنوية 1%، 5%، 10%، ومن ثم بواقي تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي بالنسبة للمعادلات (10)، (13)، كما يتضح أن القيمة الاحتمالية لاختبارJarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي للمعادلة (17) تقدر بنحو0.003 وهي أقل من مستويات المعنوية 1%، 5%، 10%، ومن ثم بواقي تقدير الانحدار لاتتبع التوزيع الطبيعي.

كما يتبين من نتائج تقدير اختبار Breusch– Godfrey(LM–test) عدم وجود ارتباط ذاتي Autocorrelation في بواقي معادلة الانحدار، فالقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار تقدر بنحو 0.88 ونحو 1.48 للمعادلات (10)، (13) على الترتيب وهي أكبر من مستوي معنوية 1%، 5%، 10%.

أما نتائج اختبارARCH لعدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي، فالقيم الاحتمالية لهذا الاختبار المقدرة بنحو 0.06 ونحو0.01 للمعادلات (10)، (13) على الترتيب أكبر من مختلف درجات المعنوية 1%، 5%، 10%، ومن ثم تخلو النماذج (10)، (13) من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي، أي أن النماذج (10)، (13) مقبولة من حيث مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي. (أمولاي هواري وتسابت عبد الرحمان وعدوكة لخضر، 2016: 385–386).

كما يُلاحظ أن النموذج (13) رغم أنه لا يعاني مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي فإن قيمة داربن واتسون منخفضة نسبيا، أي بالنسبة لمثيلتها في النموذج (10)، كما يتبين أن استبعاد

معدل الفائدة الحقيقي أدي إلي تخفيض أثر الإنفاق الحكومي علي الإنفاق الاستثماري الخاص، بينما إدخال معدل الفائدة أدي إلي زيادة تأثير الإنفاق الحكومي علي الإنفاق الاستثماري الخاص.

جدول (5): نتائج تقدير معادلات التضخم في الاقتصاد البرازيلي للفترة (1970–2017)

المتغير التابع (log P)						
	eq.(11)		eq.(14)		eq.(18)	
	Coefficient	Pro.	Coefficient	Pro.	Coefficient	Pro.
C	3.75	0.23	0.55	0.09	3.98	0.27
LOG(G)	0.11	0.00	0.10	0.00	0.12	0.00
DLOG(X(−1))	1.02	0.19	1.01	0.20	−1.54	0.00
DLOG(T(−1))	−2.68	0.00	−2.71	0.00		
LOG(PM(−1))	−0.68	0.30			−0.75	0.32
R−2	0.89		0.89		0.84	
DW	2.12		2.11		1.89	
F	69.31	0.00	91.71	0.00	66.73	0.00
نتائج اختبار Bera Jarque للتوزيع الطبيعي للبواقي.						
Jarque Bera	2.22	0.39	1.59	0.45	2.17	0.34
نتائج اختبار (Breusch- Godfrey(LM-test للارتباط الذاتي للنموذج محل الدراسة						
F−statistic	0.22	0.64	0.23	0.64	0.06	0.80
Obs*R−squared	0.26	0.61	0.26	0.61	0.07	0.79
نتائج اختبار ARCH لعدم تباين ثبات الأخطاء						
F−statistic	2.60	0.12	3.54	0.07	6.00	0.02
Obs*R−squared	2.55	0.11	3.39	0.07	5.38	0.02
method	(OLS)		(OLS)		(OLS)	

يتضح من نتائج التقدير أن إشارة المعلمات المقدرة تتفق مع النظرية الاقتصادية سواء في المعادلة (11) أو (14) أو (18)، فارتفاع الإنفاق الحكومي والصادرات كأحد مكونات الطلب الكلي يؤدي إلي ارتفاع المستوي العام للأسعار حيث إن معلمة الإنفاق الحكومي موجبة ومعنوية إحصائيا عند مستوي معنوية 1%، ايضا يُلاحظ أن اشارة معلمة الضرائب الحقيقية سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوي معنوية 1%، حيث إن ارتفاع الضرائب الحقيقية، بافتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها، يخفض الطلب الكلي الأمر الذي يترتب عليه انخفاض المستوي العام للأسعار، ومن ثم اتباع سياسات تقشفية من خلال خفض الإنفاق الحكومي و/أو ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي إلي تخفيض معدلات التضخم، أي فاعلية سياسات التقشف في علاج التضخم في الاقتصاد البرازيلي. وبالنسبة لأسعار الواردات فيُلاحظ أن أثر أسعار الواردات غير معنوي إحصائيا على التضخم في الاقتصاد البرازيلي.

وعن جودة النماذج المقدرة وفقاً للمعايير الإحصائية يُلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل المقدرة للمعادلة (11)، (14) بنحو 89%، مرتفعة نسبياً أي بالنسبة لمثيلتها المقدرة في المعادلة (18) بنحو 84%، وهذا يعني ان المتغيرات التفسيرية تفسر ما نسبته 89% من التغيرات في المعادلة (11)، (14)، أيضا بالنسبة لقيمة F المحسوبة معنوية إحصائية في النماذج (11)، (14)، (18) وهذا يعني أن النماذج جيدة التفسير أي المتغيرات التفسيرية ذات تأثير مهم على التضخم.

وبالنسبة لمعايير القياس الاقتصادي فيتبين من جدول (4) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي تقدر بنحو 2.22 ونحو 1.59 ونحو 2.17 للمعادلات (11)، (14)، (18) على التوالي وهي أكبر من مستويات المعنوية 1%، 5%، 10%، ومن ثم بواقي تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يتبين من نتائج تقدير اختبار Breusch– Godfrey(LM–test) عدم وجود ارتباط ذاتي Autocorrelation في بواقي معادلة الانحدار، فالقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار تقدر بنحو 2.22 ونحو 1.59 ونحو 2.17 للمعادلات (11)، (14)، (18) على الترتيب، أكبر من مستوي معنوية 1%، 5%، 10% ومن ثم فالنماذج لا تعاني وجود ارتباط ذاتي.

أما نتائج اختبارARCH لعدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي فتبين أن القيم الاحتمالية لهذا الاختبار المقدرة بنحو 2.55 ونحو3.39 للمعادلات (11)، (14) علي الترتيب أكبر من مختلف درجات المعنوية 1%، 5%، 10%، وبالتالي النماذج (11)، (14) تخلو من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي، أي أن النماذج (11)، (14) مقبوله من حيث مشكلة عدم ثبات التباين، بينما النموذج (18) يعاني مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي حيث إن نتائج اختبارARCH لعدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي توضح أن القيم الاحتمالية لهذا الاختبار المقدرة بنحو 5.38 للمعادلات (18)، أقل من مختلف درجات المعنوية 1%، 5%، 10%، وبالتالي النموذج (18) يعاني مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي، أي أن النموذج (18) غير مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي، كما يُلاحظ أن إضافة أسعار الواردات كمتغير تفسيري أدي إلي ارتفاع تأثير الإنفاق الحكومي علي التضخم كما في المعادلة (11) مقارنة بالنموذج (14) الذي يخلو من أسعار الواردات.

جدول (6): نتائج تقدير معادلات البطالة في البرازيل خلال فترة الدراسة (1980–2017)

المتغير التابع (log U)						
	eq.(12)		eq.(15)		eq.(19)	
	Coefficient	Pro.	Coefficient	Pro.	Coefficient	Pro.
C	−1.05	0.47	3.04	0.00	−2.99	0.02
LOG(G)	−0.32	0.06	−0.53	0.00	0.02	0.71
LOG(X(−1))	−0.02	0.70	−0.05	0.28	−0.04	0.39
LOG(T)	0.31	0.04	0.54	0.00		
LOG(POP(−3))	3.27	0.01			4.79	0.00
TIME	0.11	0.01			0.16	0.00
R−2	0.84		0.81		0.81	
DW	1.50		1.30		1.34	
F	35.46	0.00	52.98	0.00	38.32	0.00
نتائج اختبار Bera Jarque للتوزيع الطبيعي للبواقي.						
Jarque Bera	0.06	0.97	0.55	0.76	0.23	0.89
نتائج اختبار LM−test)Breusch− Godfrey) للارتباط الذاتي للنموذج محل الدراسة						
F−statistic	1.12	0.30	3.26	0.08	1.89	0.18
Obs*R−squared	1.34	0.25	3.42	0.06	2.14	0.14
نتائج اختبار ARCH لعدم تباين ثبات الأخطاء						
F−statistic	0.20	0.66	5.25	0.03	0.20	0.65
Obs*R−squared	0.21	0.64	4.81	0.03	0.22	0.64
method	(OLS)		(OLS)		(OLS)	

يّلاحظ أن الإنفاق الحكومي غير معنويا إحصائيا في المعادلة (19) وذلك عند حذف الضرائب، كما يلاحظ انخفاض قيمة داربون واتسن إلي 1.34 كما يتبين من نتائج تقدير النموذج (15) رغم معنوية الإنفاق الحكومي، لكن يّلاحظ انخفاض قيمة داربون واتسن لنحو 1.30 بالإضافة إلي أن النموذج يعاني مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء حيث إن نتائج اختبار ARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء توضح أن القيم الاحتمالية لهذا الاختبار المقدرة بنحو 5.25 للمعادلة (15)، أقل من مختلف درجات المعنوية 1%، 5%، 10%، وبالتالي النموذج (15) يعاني مشكلة عدم ثبات التباين، أي أن النموذج (17) غير مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي.

اما النموذج (12) فيتبين من نتائج التقدير أن الإنفاق الحكومي والضرائب والنمو السكاني والزمن كمتغيرات تفسيرية للبطالة معنوية إحصائيا عند مستويات معنوية 6%، 4%، 1%، 1% علي الترتيب، أي أن قيم المعلمات تختلف عن الصفر وذات تأثير مهم، بالإضافة إلي اتفاق اشارة المعلمات المقدرة مع النظرية الاقتصادية، فالعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة سالبة، فارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي لتحفيز الطلب الكلي ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل الأمر الذي يؤدي لانخفاض معدل البطالة، أما العلاقة بين الضرائب والبطالة فهي موجبة وبافتراض بقاء العوامل الأخرى علي حالها تؤدي الضرائب إلي تقليل الطلب الكلي والناتج والتشغيل. الأمر الذي يسهم في ارتفاع معدل البطالة، ومن ثم يمكن القول، عدم فاعلية سياسات التقشف في البرازيل. فانخفاض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة. بالنسبة لمعدل النمو السكاني فالعلاقة بين معدل النمو السكاني والبطالة موجبة وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

وعن جودة النموذج (12) يمكن الاعتماد علي المعايير الإحصائية ومشكلات الاقتصاد القياسي لاختبار جودة النموذج حيث يتبين أن قيمة معامل التحديد في نموذج (12) اكبر من مثليتها في نموذج (15)، و(19) وتقدر بنحو 84% وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تفسر ما نسبته 89% من التغيرات في البطالة، بالإضافة إلي أن قيمة F المحسوبة جيدة الامر الذي يعني أن النموذج جيد التفسير أي أن المتغيرات التفسيرية ذات أثر مهم علي البطالة، بالإضافة إلي أن قيمة داربون واتسن D.W تقدر بنحو 1.5 في النموذج (12) وهي أكبر من مثيلتها في النموذج (15)، (19).

كما يبين الجدول(6) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي للمعادلة (12) تقدر بنحو0.06 هي أكبر من مستويات المعنوية 1%، 5%، 10%، ومن ثم بواقي تقدير الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي، وتوضح نتائج تقدير اختبار Breusch– Godfrey(LM– test) عدم وجود ارتباط ذاتي Autocorrelation في بواقي معادلة الانحدار، فالقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار تقدر بنحو0.25 وهي أكبر من مستوي معنوية 1%، 5%، 10%، أما اختبار ARCH لعدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي فإن القيم الاحتمالية لهذا الاختبار المقدرة بنحو 0.64 أكبر من مختلف درجات المعنوية 1%، 5%، 10%، وبالتالي النموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي، أي أن النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي.

يتضح مما سبق، عدم فاعلية سياسة التقشف التوسعي في تحفيز النمو الاقتصادي في البرازيل، أي أن أثر المزاحمة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الخاص في البرازيل مزاحمة للداخل Crowding in أي أن الأثر تكاملي، وهذا يدعم أيضا نتيجة الدراسة بعدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي في الاقتصاد البرازيلي في تحفيز النمو الاقتصادي، كما يتبين عدم فاعلية سياسات

التقشف التوسعي في علاج البطالة في الاقتصاد البرازيلي بينما فعالية سياسات التقشف التوسعي في البرازيل في علاج التضخم، وهو ما توكده بعض الدراسات السابقة، فوفقاً للدراسات السابقة ومنها دراسة Filho and Paula (2016) فإن خطة الإصلاح الاقتصادية التي نفذتها البرازيل نجحت بلا جدال في السيطرة علي التضخم وتثبيت الأسعار، إلا أن هذه الخطة فشلت بالفعل في السيطرة علي معدلات البطالة ومعالجة انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وعدم تحقيق الاستقرار المالي في شكل الميزانية والسيطرة علي عجز ميزان المدفوعات، وتؤكد الدراسة أن هذه الاختلالات خاصة في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة سوف يترتب عليها مزيد من القيود أمام انتعاش النمو الاقتصادي.

ثامناً: الخلاصة

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في اختبار أثر فاعلية سياسات التقشف التوسعي في الاقتصاد البرازيلي، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة الي 8 اجزاء رئيسية بالإضافة للمقدمة.

بالنسبة للجزء الاول يشتمل على المقدمة، حيث اشتملت على مفهوم التقشف التوسعي بالإضافة إلى الجدل في النظرية الاقتصادية حول فرضية التقشف التوسعي، بالإضافة إلي توضيح للدراسات السابقة التي حاولت مناقشة فرضية التقشف التوسعي، وتوصلت أغلب الدراسات إلي عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي في تحفيز النمو الاقتصادي وخفض البطالة وفاعليتها في خفض التضخم، إلا أن هذا لا ينفي أن هناك بعض الدراسات التي تؤكد فاعلية سياسات التقشف التوسعي، وقد تم اختبار فرضية التقشف التوسعي في الاقتصاد البرازيلي.

أما الجزء الثاني فتناول مشكلة الدراسة والتي يمكن ايجازها في التساؤل التالي: ما مدي فاعلية سياسات التقشف التوسعي في البرازيل، أي هل السياسة التقشفية التي تم تطبيقها في الاقتصاد البرازيلي لها أثر توسعي، أي تؤدي إلى تحفيز معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي وتخفيض كل من معدل البطالة والتضخم؟ وبالنسبة للجزء الثالث والرابع اشتمل على فروض وهدف الدراسة على الترتيب.

كما تناول الجزء الخامس من الدراسة خطة الإصلاح الاقتصادي في البرازيل، وتبين من تحليل المؤشرات الاقتصادية في البرازيل نجاح سياسات التقشف في علاج التضخم في البرازيل ولكن عدم فاعلية سياسات التقشف في حفز النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة.

أما الجزء السادس من الدراسة، فاشتمل على نموذج هيكلي يتكون من عدد من معادلات لغرض اختبار أثر المزاحمة بين الإنفاق الحكومي البرازيلي والإنفاق الاستثماري الخاص، وكذلك اختبار فاعلية سياسات التقشف في خفض كل من البطالة والتضخم.

وفي الجزء السابع تم تقدير معادلات النموذج الهيكلي حيث توصلت الدراسة إلي عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي في تحفيز النمو الاقتصادي في البرازيل، كما توصلت نتائج الدراسة إلي أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الخاص في البرازيل (أثر تكاملي)، وهذا يعني عدم فعالية سياسات التقشف التوسعي في تحفيز النمو الاقتصادي، كما تشير نتائج الدراسة إلي عدم فاعلية سياسات التقشف التوسعي في خفض معدلات البطالة، بينما فاعلية سياسات التقشف التوسعي في علاج التضخم في البرازيل، وتتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة، فوجدت دراسة Filho and Paula (2016) التي توصلت إلي أن خطة الإصلاح الاقتصادية التي نفذتها البرازيل نجحت بلا جدال في السيطرة علي التضخم وتثبيت الأسعار، كما وجدت أن هذه الخطة فشلت بالفعل في السيطرة علي معدلات البطالة ومعالجة انخفاض معدل النمو الاقتصادي. ومن ثم توصي نتائج الدراسة بالآتي:

1. عدم فاعلية سياسات التقشف في تحفيز النمو الاقتصادي وعلاج البطالة، بينما فاعلية سياسات التقشف التوسعي في علاج التضخم في البرازيل.
2. علي الرغم من فاعلية السياسات الانكماشية في علاج التضخم، فإنه يجب توخي الحذر حتى لا تكون معوقة للنمو الاقتصادي، وتسهم في رفع معدل البطالة؛ لذا يجب الأخذ في الاعتبار العلاقة بين التضخم والبطالة وفقا لمنحني فيليبس في الاجل القصير.
3. توجيه الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والاستثمار في البشر الأمر الذي يقلل من أثر المزاحمة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الخاص، أي ضرورة توخي الحذر عند تطبيق السياسات الانكماشية، حتى لا يتحول الإنفاق الحكومي إلى معوق للنمو الاقتصادي، بدلاً من تحفيز النمو الاقتصادي.
4. من النتائج السابقة يمكن استخلاص أن استخدام أدوات السياسة المالية قد يُعد فعالا في علاج التضخم، إلا أن السياسة المالية قد لا تكون فعالة في حالة علاج البطالة وتحفيز النمو الاقتصادي وهذا يتوقف على أثر المزاحمة.
5. وأخيرا توصي الدراسة الحالية بإمكانية تطويرها مستقبلاً، من خلال اختبار فترات زمنية مختلفة، وبالتطبيق على اقتصادات اخري، وباستخدام أساليب قياس أحدث نسبياً كلما أمكن، كما يمكن الاعتماد على نموذج المعادلة الواحدة في اختبار فاعلية سياسات التقشف التوسعي.

المراجع العربية

أبو عزوم عبد الرحيم ومحمد سعيد أبو القاسم السعيد (2016)، " أثر السياسة المالية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2014"، جامعة سبها.

أمولاي هواري وتسابت عبد الرحمان وعدوكة لخضر (ديسمبر 2016)، "دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة مصطفي إسطمبولي معسكر الجزائر، العدد السادس، ص: 373-391.

الطاهرة السيد (2014)، "أثر سياسة الموازنة العامة على الأسعار والواردات في مصر: دراسة تطبيقية"، مشكلات في الاقتصاد المصري: إطار فكري ومنهج تطبيقي، توزيع المكتبة الأكاديمية، شارع التحرير، الدقي، الجيزة، ص ص: 307- 324.

فاروق عزام (2005)، "أثر تمويل عجز الموازنة العامة في التضخم في الأردن"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات"، جامعة عمان الاهلية.

وديع خلف الله وأمال أبو سميحة (2017)، "السياسة المالية ودورها في علاج التضخم دراسة حالة الجزائر 1990-2015"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

المراجع الإنجليزية:

Bandeira, G., Caballe, J., and Vella, E., (Ferbruary 2018), "Should I Stay or Should I Go? Austerity, Unemployment and Migration", Working paper, No. 08.

Blanchard, O., and Perotti, R. (2002), "An Empirical Characterization of the Dynamic Effects of Changes in Government Spending and Taxes on Output", *The Quarterly Journal of Economics*, Volume 117, Issue 4, Pages 1329–1368 .

Cardoso, E., (March 1993), "Lessons From The Mexican Crisis From Reforming Economies", The Egyptian Centre For Economic Studies (ECES), Distinguished Lecture series 1, p, 30.

Carvalho, F.J.C, and Souza, F.E. P., (March 2011), "Financial Regulation and Macroeconomic Stability in Brazil in the Aftermath of the Russian crisis", ITF , P., 8.

Erixon, L.(2013), "Can fiscal austerity be expansionary in present Europe? The lessons from Sweden", Department of Economics, Stockholm University.

Filho, F.F., and Paula, L., (2015), "A Critical Analysis of the Macroeconomic Policies in Brazil from Lula da Silva to Dilma Rousseff (2003-2014)", Brazilian Keynesian Review, 1(2).

Filho, F.F., and Paula, L.F., (2016), "The legacy of the Real Plan and an alternative agenda for the Brazilian economy", Investigación económica, Escuela Nacional de Economía, Universidad Nacional Autónoma de México 62(244) ·

IMF Country Report, (2018), "Brazil Article Consultation Press Release", Staff Report, and Statement by The Executive Director For Brazil, No. 18/253, P., 31.

KU TEPEL, Y., (2005), "Effectiveness of Fiscal Spending: Crowding out and/or crowding in?", Celal Bayar Universitesi, B.F. MAN SA, Cilt:12.

Lopes, J.C., Amaral, J.F., (March 2017), "Self-defeating austerity? Assessing the impact of a fiscal consolidation on unemployment", Volume: 28 issue: 1, page(s): 77-90.

Obben J. (1998), "The demand for money in Brunei", Asian Economic Journal, Vol: 2, No: 12.

Ostry, J. D., Loungani, P., and Furceri, D. (2016), "Neoliberalism Oversold?", IMF, Finance & Development, June.

OXFAM BRIEFING (September 2013), "A Cautionary tale The true cost of austerity and inequality in Europe".

Phillip, P.C.B., and perron, p. (1987), "testing for a unit root in time series regression", Working Paper, Vol. 75.

Reinhart, C.M. and Rogoff, K. S. (2010), "Growth in a time of debt", National Bureau Of Economic Research (NBER), Working paper, NO.15639 .

Skidelsky, R. (2015), "The Failure of Austerity, Sheffield Political Economy Research Institute (SPERI)", Working Paper No. 23.

Spilimbergo, A., and Srinivasan, A., (2018), "Brazil: Bust and Rode to Recovery", International Monetary Fund (IMF), ISBN 978-1-48433-974-9 (paper), P., 18.

Walter,P.M., (Sep 2017), "Austerity and Competitiveness in the Eurozone: a misleading linkage", MPRA Working Paper, No. 81172.

المواقع الإلكترونية:

World Bank: https://www.albankaldawli.org/

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الأول – (2020) 63- 103
المعهد العربي للتخطيط

دور الصناعات اليدوية والحرفية في التنمية الاقتصادية المحلية بجمهورية مصر العربية: دراسة في تحليل السياسات

محمد حسن*

ملخص

تحاول الدراسة أن تفحص الدور الذي تقوم به الصناعات والحرف اليدوية في التنمية المحلية من جانب، وأهم الفاعلين الرسميين في صنع سياسات الصناعات الحرفية واليدوية من جانب أخر. وقد شهدت الفترة من (2010 – 2019) عدداً من المتغيرات الإيجابية لدعم هذه الصناعات، وتتمثل أبرز هذه التغيرات في تأسيس أول غرفة لصناعة الحرف اليدوية وإنشاء أول مجلس تصديري للصناعات اليدوية. وصدور مجموعة من القوانين والتشريعات المشجعة للتصدير والميسرة للعمل الإنتاجي وخصوصاً اليدوي والحرفي. وارتفاع كل من صادرات الصناعات اليدوية وأعداد المعارض المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بالصناعات اليدوية والحرفية والتي ساهمت في زيادة الوعي والتعريف بأهمية هذه الصناعات. وإعادة هيكلة عدد من المؤسسات الاقتصادية كإعادة هيكلة جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي وتأسيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر. وإيراد تلك الصناعة الهامة في برنامج عمل الحكومة. وفي حين جاء إنشاء غرفة لصناعة الحرف ومجلس تصديري وإصدار عدد من القوانين المشجعة للصناعات اليدوية والحرفية كتطور كبير في جانب التشغيل والاستثمار إلا أن الممارسة العملية وما انتهت إليه الدراسة تؤكد أن هناك عدد من المشكلات التي لا يزال يعاني منها قطاع الصناعات الحرفية واليدوية مثل تعدد الفاعلين المحليين في صنع السياسات المتعلقة بهذه الصناعة في مصر وعدم وجود سياسة عامة للصناعات وغيرها من المشكلات، ما كان له عميق الأثر على أداء تلك الصناعات اليدوية والحرفية. وتحاول هذه الدراسة أن تفحص الدور الذي يقوم به الفاعلون الرسميون في صنع السياسات العامة الخاصة بالصناعات اليدوية والحرفية في مصر من أجل الوصول إلى ميزات تنافسية لهذه الصناعات والمساهمة في التنمية المحلية.

The role of Handicrafts and Crafts in Local Economic Development in Arab Republic of Egypt: Study in Policy Analysis

Mohamed Hassan

Abstract

This study examined the role of the formal actors in Handicrafts Industries in the process of policy analysis in Arab Republic of Egypt. Egypt witnessed progress and development in Handicrafts Industries, from (2010-2019) a lot of institutional and legislative framework were initiated. A first chamber of handicrafts industry was established, a handicraft export council and restructuring economic institutions such as restructuring the handicraft industries and productive cooperation on the legislative level a set of laws and legislations encouraging export and facilitating productive work were issued, along with other numbers of local, regional and international exhibitions for handicrafts, which contributed to raising awareness of the importance of handicrafts. Despite of these developments, a number of obstacles still exist, this paper is trying to explore the effectiveness of policies and cooperation among the formal and informal actors of Handicrafts Industries in Egypt.

*مدرس السياسات والإدارة العامة والمحلية –معهد التخطيط القومي، البريد الالكتروني: m.hassan@inp.edu.eg

مقدمة

تعد الصناعات والحرف التراثية واليدوية من الصناعات المحلية الإبداعية التي تُعبر في جانب من جوانبها عن تفاعلات المواطنين مع بيئتهم المحلية. فهي أحد القواعد الرئيسية للنسيج الاقتصادي. ولا ريب في كون تلك الحرف والصناعات اليدوية والتراثية مجال خصب للإبداع والابتكار وتعبير عن الميراث الثقافي المحلي لأي دولة. حيث تشكل أحد أدوات ايجاد فرص العمل وتحسين الدخول ورفع مستويات المعيشة ومراعاة العدل بين الجنسين وتقليل حدة الفقر ومحاولة تحقيق التنمية المحلية فضلا عن أنها مجال من مجالات الاستثمار فهي أحد مصادر التنمية الاقتصادية المحلية وعامل من عوامل زيادة التبادل التجاري والسياحي بين الدول. وعلى مدار السنوات الأخيرة برزت مكانة تلك الصناعات والحرف اليدوية في إثراء عملية التنمية حيث بلغ حجم التجارة العالمية للحرف اليدوية والتقليدية عام 2018 ما يزيد عن 100 مليار دولار (الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، 2019) وحظيت بمكانة في جدول الأعمال الدولي للتنمية فلم تقتصر فوائدها على الاعتبارات الاقتصادية والمالية وحسب إنما تجاوزته إلى جوانب تتعلق بتوليد جملة من القيم والفضائل.

وتزخر مصر بالعديد من الحرف والصناعات اليدوية التي يمكن أن تفتح لها آفاقاً لتنشيط الاقتصاد كونه أحد القطاعات الواعدة التي تسهم في الاستثمار والإنتاج والتشغيل والسياحة إلا أنه ومع التقلبات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر في العقود الأخيرة واجهت تلك الحرف والصناعات عدداً من التحديات الأمر الذي دفع بالدولة نحو علاج بعض تلك المعضلات ووضع حد للصعوبات. ويظل المجتمع المحلي في مصر يواجه تحديات اكتشاف الفرص والإمكانيات الاقتصادية الخاصة به ويحاول التغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية والاستثمار.

المشكلة البحثية

تشير عدد من الدراسات الى وجود علاقة إيجابية مترابطة بين الصناعات اليدوية والحرفية وبين التنمية المحلية من جانب، وبينها وبين التشغيل والاستثمار والتصدير والاقتصاد ككل من جانب آخر.

وقد سعى المشرع المصري لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية خصوصاً في جانب الاقتصاد الإبداعي فعُدل قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017. وجاء قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم 95 لعام 2018 ليعالج قضية التصنيع المحلى. وبموجب قرار رئيس الجمهورية في نوفمبر 2014 تم تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر. فضلاً عن العديد من المبادرات الرسمية والخاصة والأهلية والمعارض الدولية والإقليمية والمحلية والهادفة لدفع الجهود وتحسين هذا القطاع وعودة الثقة فيه مرة أخرى.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الوزارات والهيئات الرسمية للمساهمة في تشجيع الصناعات اليدوية والحرفية إلا أن هذا التعدد في الفاعلين الرسميين يواجه عند التنفيذ بمشكلات يمكن إرجاعها لاعتبارات لم تؤخذ في الحسبان عند الإعداد لتلك السياسات، مما يهدد بعدم الاستقرار والتشتت.

وفي هذا المضمار، تحاول الدراسة الإجابة على تساؤلات رئيسية كما يلي:

1- ما هو مفهوما كل من الصناعات اليدوية والحرفية والتنمية المحلية؟ وكيف تؤثر الصناعات اليدوية والحرفية على التنمية المحلية؟
2- ما هي أهم ملامح السياسات العامة للصناعات اليدوية والحرفية في جمهورية مصر العربية، وتطورها عبر العقود؟
3- من هم أبرز الفاعلين الرسميين المباشرين وغير المباشرين في صنع سياسات الصناعات الحرفية واليدوية في جمهورية مصر العربية؟ وما هي أدوارهم؟ والخطط المطروحة منهم ووثائقهم لتعزيز التنافسية والإنتاجية في المرحلة الراهنة؟
4- ما هي المشكلات التي تعوق التقدم في جانب الصناعات الحرفية واليدوية؟ وما هي بعض المقترحات العملية لمعالجتها؟

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة المنهج التحليلي فيما يرتبط بالخلفية النظرية لمفهوما التنمية المحلية والصناعات الحرفية واليدوية، وذلك بالاستفادة من مراجعة عدد من الأدبيات ذات الصلة بالموضوع لاستخراج ما تتضمنه من معانٍ فيما يرتبط بالمفهومين. وتسعى الدراسة لفحص وتحليل معالم التنمية المحلية وعناصرها ودور الصناعات الحرفية واليدوية في ذلك، كما تعتمد منهج دراسة الحالة للمساعدة في رصد سياسات الصناعات اليدوية والحرفية في تجربة جمهورية مصر العربية، ومظاهرها والأطراف المعنية الرسمية في ذلك، وكيف تعاملت الدولة أو المؤسسات مع تلك الصناعة موضع التحليل والبحث، كل ذلك بالاستناد إلى بعض المعلومات الأولية المتاحة سواء ما كان منها في صورة الوثائق أو الأهداف أو السجلات أو التصريحات الرسمية.

فروض الدراسة

يتناول الباحث في هذه الدراسة ثلاث فروض أساسية، وهي كالتالي:

- توجد علاقة ارتباط موجبة بين فعالية صنع السياسات العامة والصناعات اليدوية.
- تمثل الصناعات الحرفية واليدوية عنصراً فاعلاً وهاماً في التنمية المحلية والاقتصاد الوطني.
- تعود التنمية الاقتصادية المحلية في جانب كبير منها إلى فعالية الصناعات الحرفية واليدوية.

تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى عدد من المحاور الرئيسية، حيث تبدأ أولاً بالتعرض إلى مفهومي الصناعات والحرف اليدوية والتنمية المحلية وأهميتها مع الإشارة إلى دور تلك الصناعات والحرف في التنمية المحلية، وثانياً تحاول الدراسة رصد عمليات طرح وصياغة سياسات للصناعات اليدوية والحرفية في مصر من خلال تقصى مراحل تطور سياسات الصناعات اليدوية ومنظومة الحرف اليدوية وشبكة الفاعلين الرسميين في الحالة المصرية، وثالثاً تفحص الدراسة بالتحليل أهم التحديات التي تواجه الصناعات الحرفية واليدوية الأمر الذي يتيح – رابعاً – تقديم عدد من التوصيات لتفعيل سياسات للصناعات اليدوية والحرفية.

أولا: الصناعات والحرف اليدوية والتنمية المحلية: المفهوم والدور

أ. مفهوم الصناعات والحرف اليدوية

يمكن تصنيف الصناعات والحرف اليدوية ضمن إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة[1].
ومن خلال مراجعة بعض الأدبيات التي تحاول الاقتراب من مفهوم الصناعات والحرف اليدوية والتراثية نجد أن هناك تعدد وتنوع شديد الاتساع بين التعريفات وبعضها البعض، فبعض التعريفات تُعرف الصناعات الحرفية على أنها "تلك الصناعات التي يقوم بمزاولتها الحرفي معتمداً في عمله على مهاراته الفردية الذهنية واليدوية التي اكتسبها من تطور ممارسته للعمل الحرفي، وذلك باستخدام الخامات الأولية المتوفرة في البيئة المحلية أو الخامات الأولية المستوردة، بحيث يتم التعامل معها في الانتاج بصورة يدوية أو باستخدام بعض العدد والأدوات البسيطة" (إبراهيم ، 2015)، والبعض الآخر يعرفها على أنها "النشاط أو مجموعة من الأنشطة التي من شأنها إنتاج سلع عالية الجودة دون أن تحكمها مقاييس أو أنظمة معينة" (الحارثي،2005)، وتعرّف على أنها "تلك الصناعات التي تعتمد على مهارات يدوية خاصة بالعمال أو التي تستخدم أدوات بسيطة فقط، وتستند تلك الصناعات إلى فكرة رئيسية تتمثل في تحويل المواد الخام البسيطة – وبشكل يدوي – إلى منتجات مصنعة تعكس طابعاً تراثياً وثقافياً محلياً، ويتم تسويقها باعتبارها سلعة اقتصادية، وتحمل هذه المنتجات

تعابير وملامح تراثية ودينية في معظم الأحيان" (مكحول، هنطش،2006)، كذلك "هي الحرف اليدوية البسيطة التي لا تحتاج إلى آلات وأشخاص كثيرة ولكنها تحتاج إلى المهارة والخبرة" (ماضي وآخرون، 2014). وتتميز الصناعات التقليدية بمجموعة من الخصائص "كاعتمادها على المواد الأولية البسيطة التي لا تدخل فيها التعقيدات العلمية أو المواد الكيميائية التي تتطلب معالجات مخبرية والاعتماد على القوة البدنية للحرفي أكثر من الآلات والتأثر بنفسية الحرفي وذوقه واعتزاز الحرفي بما ينتجه" (مكحول، هنطش، 2006).

وللحرف والصناعات اليدوية أهمية بالغة حيث تعد من الأنشطة التي تساهم في التصدير ومورد من موارد الدخل الأجنبي وتوفير العملة الصعبة، ومن الأنشطة التي تقوم بدعاية إيجابية للدول خارج نطاق حدودها، تساهم في توفير فرص العمل والمشاركة في حل مشاكل البطالة حيث يعمل بها أعداد كبيرة من القوي البشرية ذات المؤهلات التعليمية المتوسطة والمنخفضة، تقوم بدور تنموي في النهوض بالبيئة المحلية التي يعمل فيها الحرفي فقد يوظف الموارد المحلية التي يعيش فيها ليحولها لمواد أخرى، الحفاظ على هوية المجتمع والسمات الخاصة بالبيئة البيئة المحلية، قادرة على توظيف السيدات للمساهمة فيها بقوة، تجمع ما بين الملكية والإدارة الذاتية. (عبداللطيف، 2016)

كما أن للصناعات والحرف اليدوية مجموعة من الأهداف المتنوعة ما بين الاقتصادي والسياحي والثقافي والاجتماعي.

ب. التنمية المحلية: المفهوم والأهمية

عُرف مفهوم التنمية المحلية باعتباره جزء من التنمية الإقليمية. ويحوي المفهوم على معاني النمو الذاتي وإعادة اكتشاف الموارد المحلية والاعتماد على القدرات الذاتية في عملية التنمية وايجاد حلول للمشكلات المحلية بشكل ابتكاري. ويفترض نموذج التنمية المحلية قيامه على أربع عناصر أساسية، رواد الأعمال المحليين، نشاط المؤسسات المحلية، التوسع خارج الإطار المحلي، بناء هيكل اقتصادي إقليمي يستند إلى المبادرات المحلية. (Polèse، Coffey، 1984)

كما يقصد بالتنمية المحلية أنها "عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل" (ستيفتانج وآخرون، 2004).

ويتضح من خلال هذا التعريف أنه يأخذ بالاعتبار مجموعة من الشركاء أي الفاعلين من غير الحكومة الذين يمكن أن يساهموا بقوة في التنمية المحلية، وجدير بالذكر أن وظائف ومهام الدولة في العقود الأخيرة قد تغيرت وتبدلت بحيث انتقلت من أدوارها التقليدية كفاعل رئيسي في صنع

السياسيات العامة وتنفيذها والإشراف عليها إلى أن أصحبت مجرد شريك، وشريك أول بين شركاء متعددين في إدارة شئون الدولة والمجتمع، تقوم بدور المحفز والمنظم والموجه وليس المنفذ الوحيد أو الأوحد. وحتى ينجح ذلك فإنه مرهون بإشراك الفاعلين الآخرين في العملية التنموية المحلية سواء كانوا (قطاع خاص أو منظمات مجتمع مدني أو مؤسسات دولية أو غيرهم) ومدي قوتهم.

كذلك تُعرف التنمية المحلية على أنها "مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة استثارة روح المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير" (محمد، 2002).

ويمكن الإشارة إلى أن هناك عنصرين ترتكز عليها التنمية المحلية هما، مدى مشاركة كل الأطراف المعنية في إحداث التنمية المحلية، ومدي وجود مشروعات أو خطط للتنمية المحلية. وتعد "التنمية المحلية نظاماً فرعياً في نظام التنمية الشاملة والتي تعتبر عملية مجتمعية متكاملة ومتعددة الأبعاد والمستويات وتتطلب تنسيقاً بين قطاعاتها المختلفة، ونظراً للترابط العضوي بين التنمية الشاملة والتنمية المحلية فإن مفهوم التنمية المحلية لابد أن يعكس الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة ولكن على مستوي الأجزاء والوحدات المحلية. فالتنمية المحلية. تُعني بتنمية المكان كنظام إقليمي متكامل مهما صغر حجمه، فهي تتعامل مع وحدات جغرافية ريفية أو حضرية كأوعية تخطيطية لحصر الحاجيات وتحليل المشاكل ومن ثم وضع الحلول، فهي مجموعة العمليات والوظائف والأنشطة التي ترمي إلى تحسين مستوي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ومواطنيها" (الربابعة، 1995). وتشتمل البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية المحلية على عدة أمور، وذلك على النحو التالي:

- البنية التحتية كتوافر الأمن وشبكات الطرق والصرف الصحي والمياه والاتصالات والسكك الحديدية والطرق المعبدة. وعدد من المؤسسات التعليمية والصحية وأعداد الأراضي ومساحاتها وأي الأنسب منها لأي نشاط، بالإضافة إلى معرفة دور الغرف التجارية والصناعية.
- الخدمات الرئيسية كالخدمات الثقافية والاجتماعية والمنح والمساعدات التي يقوم بها المجتمع بذاته.
- القدرات الكامنة في المجتمع المحلي والتي يمكن اكتشافها لإعادة تحسين مستويات المعيشة وبناء مشروعات للتنمية المحلية.

- بيانات ومعلومات ديموغرافية تحتوي على أعداد السكان وأعمارهم وأنواعهم وأنشطتهم الاقتصادية وأنواع الحرف والمهن التي يمارسونها، وأعداد البطالة في المستويات المحلية المختلفة.
- بيانات اقتصادية بحته مثل أعداد الشركات العاملة والوظائف التي توفرها وأنواعها وحجم استثماراتها ورأسمالها، وأعداد المشروعات الجديدة والمتوقفة أو المُعطلة.
- القوانين واللوائح المعمول بها فضلا عن الأساليب الإدارية المطبقة والتي تشجع العمل الاقتصادي المحلي وتوفر له بيئة آمنة. (ستيفتانج وأخرون، 2004).

أ. دور الصناعات والحرف اليدوية في التنمية المحلية

تلعب جغرافيا المكان وتاريخيته دوراً في إحداث النمو المحلي بقوة الابتكار ويمكن الاستناد هنا إلى نظرية الوسط الابتكاري Milieu Innovateur والمنسوبة إلى نظرية التعلم الجماعي Collective Learning وترتبط هذه النظرية "بالمنشآت الصغرة حيث ترتفع قدرتها الابتكارية من واقع تركزها في منطقة محلية مشتركة، وتجمعها في المكان، مما يزيد من إمكانيات العمل الجماعي عبر كثافة التفاعل الاجتماعي والتلاحم الشخصي" (عيسى، 2008).

ولذلك تعددت الاتجاهات الخاصة بالتنمية المحلية لكن يأتي على قمة ذلك الجزء الخاص بالتشغيل وتوفير فرص العمل خصوصاً في جانب المهن والحرف والصناعات اليدوية والتراثية. ويعتبر بروز الصناعات والحرف اليدوية أحد منتجات البيئة التي يعيش فيها الناس حيث تظهر العادات والتقاليد المميزة لكل مجتمع محلي وبه يحافظ على خصائصه المميزة. وعلى الرغم من ازدياد فرص التوسع في الصناعات اليدوية والحرفية في دول العالم الثالث خاصة في تلك الدول التي تتمتع بتاريخ وحضارة عريقة إلا أنه لا تزال هناك العديد من القيود التي تعوق تحقيق الغاية المنشودة.

وبما أن التعريفات الخاصة بالتنمية المحلية أكدت على كونها مجموعة من الخطوات المنظمة والمتناسقة والمتتابعة وجملة من الوظائف التي تؤدي من خلال الأفراد أو الهياكل أو الهيئات فإن الصناعات اليدوية والحرفية تُعد في صلب التنمية المحلية ذلك لأن الصناعات والحرف اليدوية والتراثية تساهم في تحقيق العدالة التنموية والتوازن الجغرافي بين أقاليم الدولة وبعضها البعض والمساهمة في تقليل التفاوتات الاقتصادية الاقليمية، حيث تتسم تلك الصناعات بالمرونة في الانتقال بين المناطق والمحافظات مما يساعد على نشوء أسواق محدودة ومجتمعات منتجة في تلك الأماكن. ومن طبيعة تلك الصناعات قدرتها على التوطن الصناعي مما يقلل من تكاليف النقل والعمل ويزيد من الوفرة الناجمة عن التركز الحرفي. كذلك تُنمي الصناعات والحرف اليدوية والتراثية المواهب والإبداع والابتكارات عن طريق الخبرات الفنية والعملية للعاملين في تلك الصناعات الأمر الذي يساعد في اكتشاف ومن ثم إثراء رأس المال البشري. ولا يقف دور الصناعات والحرف اليدوية في تنمية

المجتمعات المحلية بل يتجاوزه إلى المساهمة في الاقتصاد الوطني والاستفادة من المدخرات المحلية حيث إنها وسيلة من وسائل توظيف الادخار. وتباعاً فإن الصناعات والحرف اليدوية والتراثية تؤدى دوراً في تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى المحلي حيث ترتفع نسب مشاركة الإناث في تلك الصناعة، فوفقاً لدراسة قام بها المركز المصري للدراسات الاقتصادية بلغ عدد السيدات العاملات في هذا القطاع مليون سيدة في عام 2017.

وعلى السياق الدولي ذكرت منظمة اليونسكو بعد أن جمعت عدداً من الخبراء الاقتصاديين المختصين "لتحديد المعالم الاقتصادية للقطاع الحرفي، فسجلوا أن 20% من النشاط الريفي في الدول السائرة في طريق النمو يتم في قطاع الحرف والصناعات اليدوية، وأن الحرف والصناعات اليدوية تسهم على الأقل بنسبة 3% من الناتج الوطني لتلك الدول" (الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، 2015). فعلى سبيل المثال وصلت مبيعات السجاد الإيراني داخلياً أكبر قليلاً من مبيعاتها في الخارج بإجمالي إيرادات حوالي 700 مليون دولار إلى 800 مليون دولار في السنة، ففي عام 2010م – وقبل فرض العقوبات على إيران – وصلت صادرات البساط الفارسي للولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي 80 مليون دولار في السنة، بنسبة 16% من إجمالي الشحنات الإيرانية. (مجلة نيوزويك، 2016).

وقد تعددت المدخلات الأساسية للصناعات والحرف اليدوية والتراثية المحلية بحيث تضمنت تلك المدخلات على العامل/ الحرفي الماهر، الأجهزة البسيطة، رأس المال، الخبرة والمهارة، الإبداع، التسويق. ويأتي على قمة تلك المدخلات الحرفي الماهر أو العامل المبدع والصنعة أو الحرفة التي يتقنها، فهو المتغير الرئيسي للصناعات اليدوية. فالمشتري الذي يقبل على شراء تلك المنتوجات المحلية من الهام أن يكون راضياً عنها وعن جودتها وما تمثله من قيمة فنية وجمالية كبري، وعلى العكس إذا كانت تلك السلعة أو المنتج ليس بالمستوي المطلوب فإن الإقبال عليها لن يكون مجدياً ومن ثم فإن وجود عدد من العمال المهرة ذوي الأيادي الإبداعية يعد واحداً من الجوانب المؤثرة على الصناعات والحرف اليدوية والتراثية، كما يمثل وجودهم مؤشراً على الاهتمام الحكومي أو الشعبي بهم. وتعد عملية إعداد وتدريب وتأهيل العامل المحلي من أهم العوامل الأساسية لخلق تلك الحرف والصناعات بشكل احترافي. ورغم وجود عدد متزايد من المراكز والهيئات التي توفر فرص التدريب والتأهيل للصناعات والحرف اليدوية والتراثية في مصر مقارنة بالأعوام والعقود الماضية إلا أنه ما تزال هناك العديد من النقص في مهارات تلك الكوادر الحرفية المؤهلة. وتتعدد المتغيرات التي تؤثر في انتاج الصناعات والحرف اليدوية والتراثية في مصر منها: تسعير المنتج، وتحديات الاقتصاد الكلي، والمجمعات الحرفية، والضرائب، والأحوال الأمنية والسياسية.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه هذه الصناعات في مصر إلا أن عدداً منها لا يزال منتشر في محافظات الجمهورية مثل: السجاد، والسبح، والخزف، والعمارة، والمنسوجات، والأواني الفخارية، وصناعات الخوص بأنواعها المختلفة والمشغولات الفضية والذهبية وصناعة الجلود وصناعات الجريد والصناعات النيلية، والخشبية، والتطريز، وصناعة الزجاج، وغيرها من الصناعات.

ونظراً لأهمية الصناعات اليدوية والحرفية أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن المشروعات الصغرة والمتوسطة تلعب دوراً في تعزيز توظيف العمالة في الاقتصاديات النامية، وأنها يمكن أن تخلق حوالي 16 مليون وظيفة بحلول عام 2025 في منطقة الشرق الأوسط. (بلانشه، 2019).

وتقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وفق مجموعة من الدراسات "بتوظيف أقل من 50 عاملاً حوالي 99% من إجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي، كما يساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة، ويعمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة 76% من العمالة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية لا يكاد يتجاوز 4% فقط مقارنة بـ 60% في الصين، و56% في تايوان، و70% في هونج كونج، و43% في كوريا" (عبد الدائم، 2017).

وتعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها، إذ يبلغ عدد هذه المشروعات حوالي 2.45 مليون مشروع، وتساهم بنسبة 80% من الناتج المحلي الإجمالي المصري كما تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من مشروعات القطاع الخاص، وتستوعب ما بين 65 إلى 75% من العمالة (اتحاد المصارف العربية، 2019).

هذا، وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين التنمية المحلية في مصر وبين تمويل ودعم الصناعات والحرف اليدوية والتراثية ذلك أن نجاح التنمية المحلية مرهون في أحد أبعاده بالقدرة على حشد الموارد المحلية بالطرق الذاتية.

وتشترك عدد من المؤسسات المالية المصرية في تمويل المشروعات على المستوي المحلي كبنك ناصر الاجتماعي، وبنك التنمية الصناعية، وجهاز تنمية القرية المصرية، وصندوق التنمية المحلية، وبنوك التنمية الوطنية بالمحافظات والبنوك التجارية الخاصة وبنك التنمية والائتمان الزراعي وجهاز تنمية القرية المصرية وصندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانتعاش الريفي.

وفي هذا الإطار يستهدف هذا الجزء من الدراسة تحليل واقع السياسات التراثية والحرفية في مصر على مستوي المبادرة لطرح تلك السياسة وصياغتها والأطراف الفاعلة فيها.

ثانيا: طرح وصياغة سياسات الصناعات اليدوية والحرفية في مصر

يُعد قطاع الصناعات اليدوية والحرفية من بين القطاعات الاقتصادية المصرية الهامة ذلك أنه قطاع يتسم بالتشغيل الكثيف للأيدي العاملة ورأس المال البسيط، فهو يساهم في ايجاد فرص عمل ويحد من البطالة. ونتيجة لجهود عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية وصل عدد الحرفيين المسجلين داخل مصر إلى حوالي 20 ألف حرفي، يضمُ ما يقرب من 1500 ورشة ومصنع، ووصل عدد الحرفيين غير المسجلين إلى ما يزيد عن 2.5 مليون حرفي. وهو ما يعني أن هناك شرائح عديدة من السكان تعيش من موارد هذا القطاع الهام. وحسب التقديرات المتوفرة بلغت إجمالي صادرات الصناعات اليدوية في عام 2018 نحو 3.764 مليار جنيه، مقارنة بحوالي 2.966 مليار جنيه عام 2013 (الموقع الرسمي لرئاسة مجلس ا لوزراء، 2019). ما يعني أن هناك ميزة تنافسية يتمتع بها هذا القطاع كاكتساب الحرفي مجموعة من المهارات التي يقوم بتعليمها للأجيال التي تليه عبر الصناعات المختلفة. وتقوم عدد من المدارس والمراكز التعليمية الحكومية والخاصة والمدنية بتدريب الشباب على الحرف والصناعات اليدوية نذكر منها على سبيل المثال: مركز الحرف اليدوية والصناعات التقليدية بكلية الآثار بجامعة سوهاج، ومركز الحرف التقليدية بالفسطاط، ومركز المصريين الأولي لتعليم الحرف اليدوية وأكاديمية الصناعات اليدوية.

ووفقاً لتقسيم اليونسكو للمناطق الإقليمية في العالم من حيث مدي وجود سياسة عامة للاقتصاد الإبداعي ومن وراءه الصناعات اليدوية والحرفية فقد تم تقسيم البلدان إلى خمس فئات، وذلك على النحو التالي (اليونسكو، 2013):

1- البلدان التي بدأت في وضع سياسة متسقة بشأن الاقتصاد الإبداعي تتوافق مع التفكير المراعي للتنمية البشرية.
2- البلدان التي اعتمدت جدول أعمال للصناعة الإبداعية تغلب عليه الاعتبارات الاقتصادية بصورة أساسية والتي تحركها بالتالي دوافع استهلاكية.
3- البلدان التي غدت تعترف بالاقتصاد الإبداعي بوصفه خياراً إنمائياً مجدياً إلا أن أطرها السياسية محدودة و/ أو تستند إلى منطق النهج القطاعي.
4- البلدان الواعية بالنموذج المفاهيمي العام للصناعات الإبداعية إلا أنها اختارت ألا تعتمده بالنظر إلى طبيعة القطاعات الثقافية في هذه البلدان.
5- البلدان التي ما زالت لا يوجد فيها اعتراف بالاقتصاد الابداعي بالمعني الكامل للعبارة.

وبناء على ما سبق، يتناول هذا الجزء من الدراسة رصد سياسات الصناعات اليدوية والحرفية في مصر بداءً من بعض المراحل التي مرت بها صناعة الحرف اليدوية والتي تتوافق مع السياسة العامة للحرف اليدوية للدولة، والكشف عن مدى توثيق هذه السياسات، وعناصرها، ومن هم الأطراف الفاعلون فيها، ومن ثم التركيز على الأطراف الرسمية دون الدخول في عرض تفصلي لباقي الفاعلين غير الرسميين لصعوبة توفر البيانات عنهم.

أ. مراحل تطور سياسات الصناعات اليدوية في مصر

من المهم الإشارة إلى أن أي سياسة عامة لا تبدأ من الفراغ وإنما هي وليدة لمقدمات وتفاعلات طويلة عبر عقود من الزمن، وتعود الصناعات اليدوية والحرفية في مصر إلى عهد الحضارة الفرعونية وتطورت مع تطور الأزمان وتعاقب الحقب.

وفي هذا الجزء سيتم التركيز على الحقبة الأخيرة بوصفها شهدت عدداً من التطورات الهامة. ويمكن تسمية المرحلة الأولي بالتأسيسية فقد أنشأت الدولة خلال حقبة الستينيات مجموعة من المراكز بالعاصمة المصرية القاهرة لتنشيط الحرف التقليدية والتدريب عليها واتخذت من حي الأزهر مركزاً لها، كما قامت بعض المؤسسات العامة التابعة للوزارات كوزارة الثقافة والهيئة العامة لقصور الثقافة عبر دورها في الأقاليم بنشاط في هذا المضمار، كذلك قطاع الفنون التشكيلية وصندوق التنمية الثقافية التابع للوزارة. وصدر القرار الجمهوري الخاص بإنشاء صندوق التنمية المحلية لدعم التنمية الاقتصادية للقرى. وكذلك جهاز للصناعات الحرفية والتعاون الانتاجي. وعبر التسعينيات والألفية الجديدة خصصت الدولة مقرين للحرف التقليدية واحد للخزف والآخر للحرف التقليدية واتسمت هذه المرحلة بالعمل الطوعي في مجال الصناعات اليدوية والحرفية، كما اهتم مركز تحديث الصناعة التابع لوزارة التجارة والصناعة بالحرف اليدوية.

ثم جاءت المرحلة الثانية من (2006 – 2015) حيث تم البدء في تدشين برنامج للمشروعات الحرفية لتنمية الأسواق الداخلية للمنتوجات وارتفعت عوائد صادرات الصناعات اليدوية، وتبني مركز تحديث الصناعة برامج للتجمعات الصناعية والحرفية.

واتصالاً بما سبق شهدت المرحلة الثالثة (2016 – 2019) عدداً من الملامح الاستراتيجية والقانونية والتنظيمية فضلاً عن المبادرات والمعارض المتعددة والمنتشرة. فمن ناحية الاستراتيجية تم الإعداد لإطلاق استراتيجية قومية لتطوير قطاع الصناعات الحرفية والتراثية من وزارة الصناعة والتجارة، والبدء في تسجيل العلامة التجارية للصناعات الحرفية واليدوية. وأطلق البنك المركزي المصري مبادرة لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بحيث يشكل إجمالي

القروض الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 20% من إجمالي المحفظة الائتمانية لكل بنك بحلول عام 2018" (صندوق النقد العربي، 2019).

ومن الناحية القانونية عُدل قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017م ليشمل عدداً من الخصومات على الأرباح. وصدر قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم 95 لعام 2018 والذي يعالج قضية التصنيع المحلى. وأصدر رئيس الجمهورية قرار في نوفمبر 2014 بشأن تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر.

ومن الناحية التنظيمية أنشئت غرفة صناعة الحرف اليدوية بصدور القرار الجمهوري عام 2017 ليكون لها شخصية اعتبارية كأحد المؤسسات العامة حيث قسمت إلى تسع أقسام فرعية وعضوية 200 منشأة مسجلة، كذلك في عام 2013 تم إنشاء المجلس التصديري للصناعات اليدوية بعضوية 170 من المصدرين والمصممين والمنتجين. وفي 2016 قرر رئيس الوزراء دمج جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي بديوان عام وزارة التنمية المحلية. وأنشئ الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر وفقاً لقانون 141 لعام 2014 لتنظيم التمويل متناهي الصغر وإلزام الشركات والجمعيات الأهلية التي تمارس نشاطاً في تمويل المشروعات متناهية الصغر بالانضمام لعضويته كشروط للحصول على التراخيص.

وفي جانب المبادرات أطلق رئيس الجمهورية وعدد من الوزارات والبنوك والجمعيات الأهلية مبادرات كمبادرة "صنايعية مصر"، ومبادرة "إبداع من مصر"، وحملة "قومي يا مصر"، ومعرض "تراثنا"، و"مشروعك" وغيرها من المبادرات لتحفيز الصناعات اليدوية والحرفية. وأعلنت وزيرة التضامن الاجتماعي أن عام 2019 هو عام دعم الحرف اليدوية والتراثية والتقليدية.

ب. إعداد وصياغة وثيقة السياسات العامة للصناعات اليدوية والحرفية في مصر

ترددت فكرة صياغة سياسات عامة للصناعات اليدوية والحرفية على لسان وزير التجارة والصناعة في عام 2017 حينما أعلن عن الإعداد لإطلاق استراتيجية قومية لتطوير قطاع الصناعات الحرفية والتراثية، وألمح إلى أن تلك الاستراتيجية تأخذ في اعتبارها كافة جوانب التنمية لهذا القطاع، من تدريب للفنيين، وربط لسلاسل التوريد المحلية، ودعم لعمليات النفاذ إلى الأسواق الخارجية، ورصد للتجمعات الصناعية الطبيعية في مصر، بهدف ربطها بسلاسل التوريد الإقليمية والدولية[2].

وعلى الرغم من تصريحات الوزير إلا أنه لا توجد سياسات مكتوبة ومدونة للصناعات اليدوية والحرفية في مصر بشكل واضح ومحدد. كما لا يتضح مدى وجود ممثلين عن الأطراف المعنية من القطاع الخاص والقطاع الأهلي والأفراد للمساهمة في الإعداد والصياغة. ويمكن تلمس الاهتمام بالصناعات اليدوية والحرفية من خلال رؤية مصر وبرنامج عمل الحكومة وتصريحات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء المعنيين بالموضوع. حيث اقتصر ذكر الصناعات اليدوية والحرفية ضمن برنامج عمل الحكومة المصرية تحت بند "بناء الإنسان المصري" والوعد بتطوير الصناعات الحرفية والتراثية. كما ورد في البرنامج الفرعي السابع من برنامج العمل "تطوير وحدة إنتاج النماذج الأثرية وتعظيم الاستفادة من تصنيع المستنسخات الأثرية"[3] وذلك ضمن تطوير المناطق الأثرية والمتاحف.

وقد عول رئيس الوزراء عام 2019 على الصناعات والحرف اليدوية ومخرجاتها في المساهمة في إبراز النسق الحضاري لمصر وتراثها العريق. ومن ذلك مثلاً ما أعلنه من أن صناعات الحرف اليدوية تحظى بأهمية خاصة لدى الدولة في الوقت الراهن، حيث تحرص على تنظيم العديد من المعارض في الداخل والخارج لتسويق منتجاتها. ويعمل بها العديد من الأيدي العاملة من مختلف أنحاء الجمهورية.[4] وتباعاً بلغت إجمالي صادرات الصناعات اليدوية في عام 2018 نحو 3.764 مليار جنيه، مقارنة بحوالي 2.966 مليار جنيه عام 2013 (الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، 2019).

وجري توقيع بروتوكول تعاون بين المجلس التصديري للصناعات اليدوية وبنك الاسكندرية ومبادرة إبداع من مصر[5] تستهدف مساعدة العاملين بقطاع الصناعات اليدوية في الحصول على شهادة التجارة العادلة wfto (المنظمة الدولية للتجارة العادلة World Fair Trade Organization) والعمل على رفع كفاءة الشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي، ويستمر تنفيذ البروتوكول لمدة عامين.

وورد في قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 المادة 11 حديث عن حوافز استثمارية للصناعات الخشبية والأثاث تتمثل في خصومات من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، وذلك بنسبة (30%) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع لكن لم يرد حديث بشكل واضح عن الصناعات الحرفية واليدوية.

وفي شهر أبريل من عام 2019 بادرت مؤسسة الرئاسة بإطلاق مبادرة بعنوان "صنايعية مصر" والتي هدفت إلى تدريب وتأهيل أصحاب الأعمال اليدوية والحرف والمهن من خلال توفير برامج التدريب والتأهيل اللازمة لإعداد الكوادر الفنية لمواكبة احتياجات سوق العمل وتوطين الصناعة المحلية[6].

كما صدر القانون رقم 142 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 213 لسنة 2017 بشأن إصدار قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي. ونصت المادة الأولى من التعديلات على أن يكون للعاملين بالمنشأة الحق في تكوين اللجنة النقابية للمنشأة بما لا يقل عن خمسين عاملاً منضماً لها. وللعاملين في المنشآت التي لم تستوف النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة، وللعاملين في المنشآت التي يقل عدد العاملين بها عن خمسين عاملاً، وكذلك للعاملين من ذوي المهن والحرف، تكوين لجنة نقابية مهنية عمالية على مستوى المدينة أو المحافظة، حسب الأحوال، لا يقل عدد أعضائها عن خمسين عاملاً، وذلك بالاشتراك مع غيرهم من العاملين المشتغلين في مجموعات مهنية أو حرفية، أو صناعات متماثلة، أو مرتبطة ببعضها، أو مشتركة في إنتاج واحد، على أن تعتبر المهن المتممة، والمكملة لبعض الصناعات، داخلة ضمن هذه الصناعة، وفقاً للمعايير الدولية المطبقة في هذا الشأن.

وكانت وزارة التضامن الاجتماعي قد أعلنت أن عام 2019 هو عام دعم الحرف اليدوية والتراثية والتقليدية من خلال استراتيجية تسويقية وتدريبية وتمويلية[7].

قررت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في عام 2015 اعتماد تخطيط وتقسيم منطقة المرافق المجمعة والورش الحرفية وإسكان العاملين بالمرحلة الخامسة بمساحة 237,44 فدان ضمن مشروع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني "مدينتى."

وبناء على ما سبق، بأن هناك سياسات تخص الصناعات اليدوية والحرفية، كما يلاحظ أن الأهداف التي ذكرت في رؤية مصر أو تصريحات بعض الوزراء متكررة لدي عدد من الفاعلين في الصناعات اليدوية لكن زيدت في تصريح وقلت في آخر. والواقع أن هناك مساحة مجهولة خاصة فيما يتعلق بمشاركة غرفة صناعة الحرف اليدوية والمجلس التصديري للصناعات اليدوية وغيرهم من الفاعلين في صياغة تلك السياسات، ذلك أنهم وغيرهم يعدوا من مراكز الثقل في عملية التخطيط للسياسات الصناعية اليدوية، كما أن ضعف مشاركة كافة الأطراف المعنية في صياغة وثيقة للسياسات الصناعية اليدوية والحرفية يحد من فاعليتها ومصداقيتها سواء فيما يتعلق بجانب التنفيذ أو جانب التنسيق أو جانب العلاقات البينية أو تقسيم الأدوار. الأمر الآخر الذي يمكن رصده هنا أن هذه التصريحات لم تُبرِز إذا كانت هناك مؤشرات ضمن السياسات يمكن الاستدلال بها أو كيف ستتم عمليات التقييم، وبأي طرق، كذلك لم يتم تناول أهم المشكلات التي يتعرض لها القطاع وكيف ستتم مواجهتها وفي أي إطار زمني، وربما جاءت التصريحات كرد فعل على من يطالب بسياسة عامة للصناعات اليدوية والحرفية. كذلك خلت الرؤية وبرنامج عمل الحكومة من الحديث عن التطوير والتحديث وتعزيز التنافسية والانتاجية في قطاع الصناعات اليدوية والحرفية عدا تصريحات وزير الصناعة والتجارة.

ج. منظومة الحرف اليدوية وشبكة الفاعلين في مصر

تشيع في منظومة الحرف اليدوية في مصر عدد من القضايا والأبعاد حيث تشتمل المنظومة على فاعلين متنوعين لهم أدوار مباشرة وغير مباشرة في صنع السياسات العامة للصناعات والحرف اليدوية. وتدور بين هؤلاء الفاعلين عدداً من الوظائف والعمليات الخاصة بوضع الخطط والأهداف والاستراتيجيات والتنسيق والمتابعة أحياناً. ويمكن ملاحظة أن هؤلاء الفاعلين يشكلون "شبكة" لدعم الصناعات اليدوية والحرفية بأكثر من مسار. فعلي جانب التمويل تستدعي مؤسسات الدولة والمنظمات الأهلية والدولية والأفراد والقطاع الخاص للحديث عن الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة وتسهيل استخراج التراخيص. وعلى جانب الإنتاج تثار موضوعات خاصة بالمواصفات القياسية للمنتجات والمنافسة الدولية والتصميمات الجديدة والتجمعات الحرفية والحصول على الخامات الأولية وحقوق الإبداع وقضايا التصدير والاستيراد. وفي جانب التوزيع يتم مناقشة قضايا التسويق والتوزيع وتسعير المنتوجات وغير ذلك.

ويمكن ملاحظة أيضاً أن هؤلاء الفاعلين بينهم مستويات من العلاقات التفاعلية المتكررة ومسافات متقاربة وقضايا متداخلة وأنماط اتصالية واعتمادية متنوعة فيما يتعلق بموضوع الحرف اليدوية والتراثية يتبادلون فيما بينهم المعلومات والموارد والتمويل والرقابة وأحياناً الشراكة ويعتمدون على بعضهم البعض في مسألة ما في وقت معين كأوقات المعارض الدولية أو الإقليمية أو المحلية، كما يلعبون أدواراً مختلفة للتأثير على تلك السياسات في مراحلها المختلفة بناء على الفترة الزمينة والوزن النسبي لكل فاعل فيهم وقدرته على التأثير وامتلاكه للقدرات والامكانيات. ويتسع النطاق الجغرافي لهؤلاء الفاعلين ليشمل المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ويتنوع أثر دور الفاعلين، فالقطاع الخاص مثلاً يشارك في تنفيذ السياسات الخاصة بالصناعات اليدوية والحرفية وينافس في تقديم تلك الحرف والصناعات بأنواعها المختلفة، فيما يكون دور القطاع الأهلي أو المدني منصباً على التشجيع والتحفيز والتدريب وأحياناً التنفيذ والتقييم والتمويل، ويكون دور الفاعلين الرسميين كالدولة وأجهزتها المساهمة بالمنح والتدريب والدعم المادي والتشريعي وتهيئة المناخ. بينما يكون أثر المنظمات الدولية بارزاً في تحديد الأولويات ولفت نظر صناع القرار لقضية الصناعات والحرف اليدوية والتراثية والدعم المادي والفني المشروط في بعض الأحيان. ويطرح البعض علاقة بين ثلاث أطراف في هذه الصناعة هم: المُصمم، والحرفي والمُسوّق (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2019).

ومن أهم الفاعلين المؤثرين سواء الرسميين وغير الرسميين: لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب، المؤسسات الحكومية ذات الصلة وعلى رأسها كل من: وزارة الصناعة والتجارة (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – مركز تحديث الصناعة –

الهيئة العامة للتنمية الصناعية – المجلس التصديري للصناعات اليدوية – غرفة صناعة الحرف اليدوية)، وزارة التنمية المحلية (جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي – صندوق التنمية المحلية)، وزارة الاستثمار، وزارة الثقافة (الهيئة العامة لقصور الثقافة – صندوق التنمية الثقافية – قطاع الفنون التشكيلية)، وزارة التضامن الاجتماعي (الاتحاد التعاوني الإنتاجي – صندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانتعاش الريفي)، والمجلس القومي للمرأة، والمحافظات والمجالس التنفيذية المحلية وبعض مؤسسات المجتمع المدني، وعدد من الأفراد الناشطين في هذا المجال. فضلاً عن لاعبين إقليميين ودوليين كالاتحاد العربي للصناعات التقليدية والحرف الفنية والتراثية، واتحاد الغرف العربية، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف اليدوية، واليونسكو. وسيتم التركيز على الجهات الحكومية المسئولة بشكل مباشر وغير مباشر كالوزارات والهيئات التي تُعني بالسياسات الخاصة بالحرف والصناعات اليدوية.

1. لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب

تختص لجنة المشروعات في مجلس النواب بعدد من الاختصاصات منها: دراسة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واقتراح قوانين جديدة أو تعديلات على قوانين أو قرارات قائمة، ومتابعة تطبيق القوانين واللوائح والالتزام بها ومشاكل تنفيذها، وبحث المشكلات التي تواجه المشروعات ومناقشتها، وتأهيل وادماج القطاع الغير رسمي وادخاله في الاقتصاد الرسمي ومراقبة ومتابعة أجهزة الدولة المختصة بالتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعقد جلسات استماع للمسئولين وأصحاب المشروعات وقيادات مجتمع الأعمال لبحث قضايا متعلقة بالمشروعات فضلا عن حق النواب في توجيه أسئلة وطلبات إحاطة وطلب تشكيل لجان تقصي حقائق حول أي قضية أو موضوع يخص المشروعات الصغيرة والعاملين بها. (هدهود، عبد الوهاب، 2017).

2. وزارة التجارة والصناعة

تتمثل مهام الوزارة في؛ أن تصبح التنمية الصناعية هي قاطرة التنمية الاقتصادية الاحتوائية والمستدامة في مصر، والتي تلبي الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات، لتصبح مصر لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي وقادرة على التكيّف مع المُتغيّرات العالمية. وذلك من خلال توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي المستدام القائم على تعزيز التنافسية والتنوع والمعرفة والابتكار وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة. وتتمثل أهم أهداف الوزارة في؛ زيادة معدل النمو الصناعي ليصل إلى 8%، وزيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي من 18 % إلى 21 % في الناتج المحلي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدل نمو الصادرات ليكون 10% سنوياً، وتوفير 3 مليون فرصة عمل لائقة ومنتجة، وتحسين

الأداء المؤسسي. ويلاحظ أن الصناعات اليدوية والحرفية لم تذكر من ضمن الأهداف الخاصة بالوزارة ولكن اتخذت الوزارة في وقت لاحق قراراً بمنع استيراد المنتجات التراثية، حماية للصناعة المحلية، ويمكن اعتبارها ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

ويتبع وزارة التجارة والصناعة جهات لها دور في الصناعات اليدوية والحرفية، تشمل ما يلي:

- **جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**

يُعد الجهاز ذو دور ريادي لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال في مصر. وتتمحور رسالته في "تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال من خلال نشر المعرفة وأدوات الاستهداف، اتاحة البيئة الداعمة، وتقديم التدخلات المبتكرة والمتكاملة[8]" ويعمل الجهاز وفق ثلاثة محاور ؛ الأول– بيت خبرة خاص بالمشروعات، حيث يقوم بإتاحة المعلومات عن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وادماج بُعد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بكافة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية وزيادة مشاركة الجهات في نمو القطاع. وتوفير نظام كفء وفعال للمتابعة والتقييم.

المحور الثاني: بيئة الأعمال، وتعني مراجعة وتعديل القوانين والتشريعات ذات الأثر على المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وتبسيط إجراءات التسجيل والتصاريح للمشروعات بناءً على توحيد الشباك الواحد وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. ودعم بيئة خدمات تنمية الأعمال. وتحسين البنية التحتية للقطاع المالي مما يعزز الشمول المالي. وإتاحة البنية الاساسية والمجتمعية وتحسين مستويات المعيشة لدعم للمشروعات.

المحور الثالث: تنمية المشروعات، وتسعى إلى تطوير وإتاحة برامج تنمية الأعمال والتمويل. وتطوير برامج التنافسية وروابط الاعمال (التجمعات، سلاسل القيمة) بناءا على تحليل الفجوات النوعية. وازدياد تمويل المشروعات وريادة الأعمال كما ونوعا. واتاحة خدمات مبتكرة لتنمية الأعمال. وتوفير حزم متكاملة من البرامج تشمل التمويل، دعم الأعمال، والتدريب.

ويستهدف المركز أصحاب الخبرة والقادرون على إدارة المشروعات الصغيرة من المهنيين والحرفيين، وأصحاب المشروعات الصغيرة والحرفية القائمة والراغبون في تطوير مشروعاتهم.

وقد قام الجهاز بتنظيم معرض «تراثنا» كأكبر ملتقى لأصحاب الحرف اليدوية والتراثية في مصر، على مساحة 10 آلاف متر وبمشاركة أكثر من 500 عارض، بمركز مصر للمعارض الدولية.

وقبل إعادة هكيلة الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي تم تأسيسه بالقرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991 والذي يستهدف الحرفيون الراغبون في بدء نشاط أو التوسع في أنشطتهم القائمة. وذلك قبل دمجه مع كل من مجلس التدريب الصناعي ومجلس تحديث الصناعة ومجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار تحت مسمى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

خلال الفترة من عام 2004 وحتى عام 2019، قام الجهاز بضخ حوالي 37 مليار جنيه لتمويل حوالي 2.8 مليون مشروع صغير ومتناهي الصغر، وقد وفرت تلك المشروعات حوالي 4 مليون فرصة عمل خلال تلك الفترة بلغت نسبة مساهمة المرأة فيهم 53%، وفي عام 2018م قام الجهاز بتوفير تمويل بقيمة 5.5 مليار جنيه لمشروعات ساهمت بحوالي 50 مليار جنيه في الناتج القومي المحلى خلال نفس العام .(الموقع الرسمي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، 2019).

- **مركز تحديث الصناعة**

تم تأسيس مركز تحديث الصناعة بمرسوم رئاسي في ديسمبر 2000 لإعطاء قوة دفع لصناعة مصرية حديثة، حيوية، تنافسية ومستدامة. ويهدف ذلك الى دعم المؤسسات الصناعية، وخلق بيئة أعمال مواتية للقطاع الصناعي، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويهدف المركز إلى تنمية الصناعات التراثية والإبداعية من خلال دمج وتكامل تجمعات الصناعات الإبداعية مع سلاسل التوريد المحلية والعالمية للمنتجات اليدوية والتراثية، ودعم التنمية الشاملة، والترويج للصناعات التراثية والحرفية المصرية وزيادة القدرة التنافسية وفرص دخول الأسواق للتجمعات المشتركة في البرنامج، ودعم عمليات التصميم والابتكار ورفع جودة المنتجات. ويساهم المركز في توفير فرص تصديرية للصناعات اليدوية من خلال المعارض المحلية والعربية والدولية، والقيام بتدريب المعنيين على طرق ووسائل التصدير للخارج والنفاذ للأسواق العالمية. كما يهدف المركز إلى زيادة عدد 5 تجمعات حرفيه جديدة (منتجات النخيل والمنسوجات في أسوان والنوبة– منتجات الفخار والأخشاب بالشرقية– الرخام بالإسكندرية)، وزيادة المبيعات بنسبه 20%، وزيادة التصدير بنسبه 10%، وزياده أعداد العاملين بنسبه 10%[9].

ونجح المركز بالتعاون مع الوزارات المعنية والمحافظات في إقامة منفذ بيع دائم لعرض المنتجات اليدوية والتراثية المصرية يدار من قبل المركز باسم "Creative Egypt". ويضم المنفذ منتجات لأكثر من 16 ألف حرفي ومبدع، يمثلون أكثر من 45 تجمعاً لأقدم الصناعات الحرفية والتراثية المصرية، المنتشرة في 17 محافظة. وتشمل صناعة الكليم في مناطق فوة والجورة بالعريش

ومرسي علم وأبو سمبل وسيوة، وصناعة التطريز في مناطق دمياط وسيوة وبئر العبد بالعريش وسانت كاترين، وصناعة النسيج في مناطق أخميم بسوهاج ونقادة بالأقصر وساقية أبوشعرة المتخصصة في صناعة السجاد اليدوي، وصناعة الجلود وتتركز في مناطق مصر القديمة والإسكندرية وحلايب وشلاتين، وصناعة الحلي في مناطق تجمع نصر النوبة وتجمع حلايب وشلاتين ومرسي علم وتجمع الجمالية المتخصص في المشغولات الفضية، وصناعة الرخام وتتركز في مناطق الدريسة وشق الثعبان بالإضافة إلى تجمعات في مجالات صناعة الخيامية والتللي والعرجون والأثاث [10].

ويعد مشروع Creative Egypt – وفق المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة – أكثر من كونه مجرد منفذ تجاري، فهو أول علامة تجارية مسجلة في مصر لمجال المنتجات الحرفية والمشغولات اليدوية، تهدف إلى تعزيز التراث المصري، وتحقيق التنمية المستدامة للحرفيين ورواد الأعمال والمصممين المصريين. وسعي المركز بالتعاون عربياً مع إمارة الشارقة إقامة جناح دائم للمنتجات المصرية، تحت شعار "مصر الإبداع"، والذي يتضمن عرضا لنماذج من الصناعات البيئية واليدوية والتراثية، والتي من أبرزها صناعة الفخار والخزف والرخام و"الألباستر" والزجاج والأثاث والمشغولات الخشبية والمنتوجات اليدوية والتلي، إلى جانب المنتجات النحاسية والمشغولات المعدنية والحلي والجلود والشمع ومنتجات التجميل الطبيعية[11].

كما قام المركز خلال معرض فيرنكس في فبراير 2015 بدعم وعرض منتجات التجمعات الحرفية والصناعية وصغار المصممين بهدف تسويق منتجاتهم محلياً وعالمياً[12].

وتبني المركز خلال عام 2014 على سبيل المثال برنامج للتجمعات الصناعية والحرفية استفاد منه ما يقرب من 7 آلاف أسرة مصرية من خلال العمالة المباشرة وغير المباشرة للمستفيدين من الحرفيين داخل تلك التجمعات والذي بلغ عددهم 2338 حرفيا يمثلون 25 تجمعا صناعيا، فضلا عن المعارض داخل مصر وخارجها والتي حققت مبيعات بنحو مليون و142 الف جنيه مبيعات مباشرة وقيمة تعاقدات بنحو 4 ملايين و890 الف جنيه.

وفيما يتعلق بافتتاح أول منفذ بيع دائم لمنتجات التجمعات الصناعية والتراثية والحرفية بفرع عمر أفندي بمنطقة المهندسين في القاهرة أشار المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة إلى أن العمل يجري بشكل سريع للانتهاء من إعادة تأهيل الفرع ليتناسب مع نوعية المنتجات المستهدفة إضافة إلى تشكيل فرق عمل متخصصة متجر لتحديد المنتجات وجودتها وأسعارها حيث يستهدف المركز من خلال هذا المنفذ الوصول بهذه المنتجات إلى كافة الفئات المستهدفة محلياً وإقليمياً لزيادة فرص بيع المنتجات ومردود هذا البيع على العمالة المباشرة وغير المباشرة في هذا القطاع وما يمثله ذلك من حراك ايجابي في الدائرة الاقتصادية من المنظور الشامل وأثره على تنمية المجتمعات المهمشة في شتى محافظات الجمهورية.

- **الهيئة العامة للتنمية الصناعية**

هي الجهة المسئولة عن تنفيذ السياسات الصناعية التي تضعها وزارة التجارة والصناعة لتحفيز وتشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي ووضع وتنفيذ سياسات تنمية الأراضي للأغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين وتيسير وتبسيط إجراءات حصولهم على التراخيص الصناعية. وقد حددت الهيئة رؤيتها في "النهوض بالصناعة لتصبح مصر من الدول الرائدة صناعيا في الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال تعميق التصنيع المحلى، والتوسع في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمكون التكنولوجي المرتفع، وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات العربية والأجنبية"[13]. ووفقاً لقانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم 95 لعام 2018 فإن لها صندوق يسمي بصندوق دعم المناطق الصناعية يتولى تنفيذ سياسة الوزارة في التنمية الصناعية بالمناطق الصناعية ويكون له دعم إنشاء وتطوير المناطق الصناعية، ودعم أسعار الأراضي والأنشطة الصناعية الإنتاجية والخدمية المرتبطة بها في المناطق الصناعية ودعم سياسات تشجيع الصناعة بما يحقق خطط الوزارة للتنمية الصناعية والإجراءات التي تؤدي إلى زيادة قدة المناطق الصناعية على جذب الاستثمارات وتشجيع المنافسة في الداخل والخارج. (الجريدة الرسمية، 2018م).

وقد عملت الحكومة خلال عام 2017/2016 على تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ودعمها لتطبيق المواصفات القياسية للمنتجات ونظم الادارة بنسبة أقل من 10% وتقديم 1200 خدمة لعدد 600 عميل في عدد 70 تجمعاً حرفياً. بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني لرواد الأعمال المصممين من خلال مركز التصميمات والموضة لمدة عام وإمدادهم بمعلومات واستشارات ومهارات التصميم اللازمة للوصول إلى منتجات قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية وإتاحة الفرصة للمبتكرين والمصممين المصريين من رواد الأعمال لعرض تصميماتهم في مجال الصناعات والحرف اليدوية والإبداعية للعلامة المصرية.

- **غرفة صناعة الحرفة اليدوية**

تأسست غرفة صناعة الحرف اليدوية بمقتضى القرار الوزاري رقم 964 لسنه 2015 وقرار وزاري رقم 59 لسنة 2016 بتشكيل لجنة مؤقتة لتسيير أعمال الغرفة حتى إجراء الإنتخابات وهي إحدى غرف اتحاد الصناعات المصرية. وجرى في سبتمبر 2016 أول انتخابات لمجلس إدارة الغرفة بالاقتراع الحر المباشر. وفي عام 2017 تم صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم 2 لسنه 2017 الذي خص الغرفة وجعل منها هيئة حكومية لها شخصيتها الإعتبارية كونها إحدى المؤسسات العامة. وتتكون غرفة صناعة الحرف اليدوية من ثمان قطاعات هي (المنسوجات اليدوية والتطريز – المنتجات الزجاجية – حرف الأحجار – الفخار والخزف والسيراميك – المشغولات الخشبية – السجاد والكليم اليدوي – صناعات المجوهرات والحلى – صناعه الشمع – الصناعات المعدنية)

تتعامل غرفة صناعة الحرف اليدوية مع تابعيها ككيانات متباينة، وتتمثل رؤية ورسالة غرفة صناعة الحرف اليدوية في "الحفاظ على التراث المصري الحضاري من حرف تقليديه وذلك من خلال دعم تطوير الصناعات الحرفية المصرية كذلك العمل على البعد الاجتماعي بدعم ورعاية كل المبدعين الحرفيين في كافة القطاعات الحرفية من خلال توفير بيئة صحية صالحه للعمل تذليل كل العقبات والمشاكل التي تواجههم بالتعاون مع كل الجهات والهيئات حكومية كانت أو خاصه"[14]. وفي هذا السياق تسعي الغرفة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مثل "رفع كفاءة الصناعات اليدوية حتى تتناسب مع احتياجات السوق المحلي والدولي. ورعاية مصالح العاملين في مجال الحرف اليدوية وتقديم تسهيلات في القروض من البنوك لأصحاب المشاريع الصغيرة وتخصيص أماكن للحرف اليدوية في السفارات والمتاحف والمطارات والبيوت الأثرية لعرض منتجاتهم وتوفير التدريبات اللازمة لأصحاب الحرف اليدوية، والإعفاء الضريبي المؤقت لأصحاب الحرف الصغيرة، والاشتراك مع كل الجهات التي تعمل بالحرف اليدوية لتطوير منتجاتهم، والعمل على تسهيل إجراءات استخراج التراخيص لأصحاب الحرف اليدوية والمشروعات الصغيرة، والعمل على تحويل القطاع غير رسمي إلى قطاع رسمي فيما يخص الحرف اليدوية في الدولة، والعمل على تخصيص أماكن للحرف اليدوية في المناطق الصناعية، والعمل على توفير نظام تأمينات اجتماعية ورعاية صحية لأصحاب الحرف اليدوية، ودعم القدرات التنافسية للمنتج المصري"[15].

ونظراً لأهمية الموضوع تم الاتفاق على "خطة عمل تتضمن كافة المناطق التي يوجد بها ورش ومصانع تابعة للقطاع على مستوى الجمهورية، بهدف توفير التدريب اللازم للصناع العاملين بمختلف قطاعات الحرف اليدوية، لرفع كفاءة المنتجات حتى تتمكن من المنافسة عالميا"[16] وذلك بالتشارك بين كل من جهاز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومركز تحديث الصناعة والمجلس التصديري للحرف اليدوية وذلك في العام 2017، كما تم توقيع برتوكول تعاون بين جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والمجلس والغرفة بهدف دعم القطاع مالياً خلال الفترة القليلة المقبلة، حيث تم الاتفاق على تطوير القطاع.

وفي نوفمبر 2018 وقعت غرفة الحرف اليدوية بروتوكول تعاون مشترك مع هيئة البريد المصري لتعزيز سبل التعاون المشترك بين الطرفين. ومؤدي الاتفاق هو خلق تغيير وتطوير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعاملين بالحرف لإحداث طفرة على المستوى الاقتصادي في حياة البسطاء داخل القرية لإحداث تغيير إيجابي مقصود على الحياة الصناعية التي يعمل بها أغلب سكان مصر في المناطق الفقيرة والأكثر فقراً والمناطق الحدودية المهمشة. ويستهدف البروتوكول حصر العاملين بقطاعات الحرف اليدوية من خلال 4 آلاف مكتب بريد على مستوي الجمهورية وهو ما يسهل التواصل معهم وضمهم للقطاع الرسمي وحل مشاكلهم، بالإضافة إلى توفير مجموعة متنوعة من الخدمات في التسويق والدعم لقاطني القرى في مختلف محافظات مصر، والمساهمة في التسويق

الالكتروني من خلال موقع البريد مول للتسويق الإلكتروني والترويج للحرف اليدوية والعمل على النفاذ لأفريقيا من خلال الموقع. ومع زيادة الاهتمام بالموضوع إعلامياً وسياسياً وقعت الغرفة برتوكول تعاون مشترك مع غرفة الحرف التقليدية بطنجة بالمغرب، لتعزيز سبل التعاون المشترك بين الغرفتين وذلك في عام 2019 وهو ما يُعد إطاراً أوسع لتعزيز العمل عربياً وإقليمياً.

- **المجلس التصديري للصناعات اليدوية[17]**

تأسيس المجلس التصديري للصناعات اليدوية بالقرار الوزاري رقم 760 لعام 2013 بهدف "تنمية الصادرات المصرية في مجال الصناعات اليدوية، من خلال تعزيز مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية. (الوقائع المصرية، 2013)، وحصل المجلس التصديري للحرف اليدوية، على المساندة التصديرية من صندوق تنمية الصادرات، للشركات المتخصصة بقطاع الحرف اليدوية من يوليو 2016، ويعد الحصول على المساندة التصديرية أحد أهداف استراتيجية تطوير قطاع الحرف اليدوية 2017–2020، كما تم اعتماد خطة المعارض الدولية الخاصة بقطاع الحرف اليدوية وهي 10 معارض، بينها معارض جماعية، وفي حالة اشتراك 5 شركات أو أكثر، يتم تخصيص جناح لتلك الشركات داخل المعرض ممثلا لمصر، وتحصل على دعم من الدولة يصل لحوالي 80%، بجانب المعارض الفردية والتعاون مع التمثيل التجاري المصري بالدول المختلفة.

وتتضمن استراتيجية تطوير قطاع الحرف اليدوية تخصيص منطقة الفخارين بمصر القديمة لتصبح "design hub" أي منطقة مخصصة للمصممين للعمل على تطوير تصميماتهم، واستحداث دبلومة للتصميم لمدة عام، وذلك للوصول الى معدل إيجاد تصميمات جديدة كل 6 أشهر لتتناسب مع أذواق المشترين بالخارج، حيث تعمل حالياً 20 شركة بالمنحة الخاصة لمنظمة CBI الهولندية للتدريب والتطوير، كما تسعى الغرفة حالياً لإقامة بازارات للحرف اليدوية بالمواصلات والمتاحف والمطارات لتوسيع دائرة التسويق لتلك المنتجات[18]. وقد حقق المجلس خلال عام 2016 صادرات قدرت بنحو 246 مليون دولار.

وقد "ارتفعت صادرات الصناعات اليدوية المصرية خلال ال 7 أشهر الأولى من عام 2018 لتسجل نحو 128 مليون دولار مقابل 111 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي 2017" (الموقع الرسمي لجريدة أموال الغد، 2019) [19].

ويتضح مما سبق أن الأهداف شديدة العمومية في جوانب كثيرة منها، وتتسم بلغة إنشائية بلاغية دون تحديد دقيق لأرقام تلك الاحتياجات أو أي تسهيلات تلك التي ستوفرها البنوك ونسب الإعفاءات الضريبية وكيف يمكن تحويل القطاع الغير رسمي إلى رسمي، وبأي طريقة سيتم دعم

القدرات التنافسية لتلك المنتوجات وغيرها من الأسئلة التي تقف أمام تلك الأهداف، ذلك أن واقع أداء الصناعات اليدوية والخطط التنموية في حاجة إلى أن تعكس ذلك التوجه الايجابي.

3. وزارة الاستثمار

تقوم الوزارة بعمل مساند من خلال تخصيص بعض فروع شركاتها التابعة من أجل توفير الأماكن المناسبة كمنفذ دائم لعرض وبيع المنتجات الحرفية والتراثية واليدوية، وغيرها من منتجات الكيانات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

4. وزارة الثقافة

تتمثل الجهات التابعة لوزارة الثقافة والمعنية بقضية الصناعات الحرفية واليدوية في: الهيئة العامة لقصور الثقافة، وصندوق التنمية الثقافية، وقطاع الفنون التشكيلية وما يتبعه من دار النسجيات المرسمة – مركز الغوري – مركز بحوث الحرف اليدوية. وكانت وزارة الثقافة قد أطلقت عدداً من المهرجانات والمبادرات منها: مبادرة صنايعية مصر[20]، ومهرجان الحرف التراثية وتنمية أفريقيا.

- **الهيئة العامة لقصور الثقافة**

تؤدي الهيئة العامة للثقافة دوراً هاماً عن طريق فروعها في الأقاليم والمحافظات والقرى في مجال تنمية الحرف والصناعات اليدوية حيث تنص المادة رقم 4 لعام 2007 من لائحة الهيئة على إجراء المسابقات في مجال الفنون التلقائية والحرف البيئية وتهدف إلى البحث عن الفنانين التلقائيين وتقديمهم إلى الساحة الفنية والحفاظ على الحرف البيئية من الاندثار، وتشجيع المبدع الشعبي واختيار المتميزين منهم لإقامة معارض لأعمالهم في مجال الفنون التلقائية والفنون الحرفية التقليدية. وقد عرفتها بكونها "فنون يدوية متصلة بالتراث الشعبي في المدينة والقرية أو المستلهمة منه مثل الكليم، السجاد، الجوبلان، الخيامية، الأزياء، الزجاج المعشق بالجص، المشغولات الخشبية، المطروقات النحاسية، التطعيم بالصدف والعظم، الخزف والفخار، المشغولات الجلدية، مشغولات الخوص، مشغولات الجريد، مشغولات الحصير، مشغولات الخرز". وتعقد الهيئة الورش الفنية في القري لإكساب الشباب مهارات فنية ويدوية لرفع المستوي الاقتصادي وتحقيق مردود ثقافي واجتماعي يمكن قياسه أو إخضاعه للتقييم العلمي ودراسة إمكانية تسويقه، وذلك بحد أدني عشر بورفات ولا يقل عدد ليالي العرض عن عشر ليال. (لائحة أنشطة الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2007).

وفي سبيل ذلك أسست الهيئة العامة لقصور الثقافة عدة قصور ثقافية متخصصة للحفاظ على الحرف البيئية والتقليدية من الاندثار والحفاظ على التراث الشعبي المصري الأصيل والهوية

المصرية والشخصية الوطنية عبر تدريب رواد هذه القصور على عمل هذه الحرف وإقامة المعارض لمنتجاتها.

وتوجد عدد 4 قصور ثقافية متخصصة في الحرف التقليدية واليدوية والفنية والتراثية وهي (قصر كفر الشرفا للحرف الفنية – قصر الإبداع الفني 6 أكتوبر – قصر العمال بشبرا الخيمة – قصر أحمد بهاء الدين بأسيوط وهو متخصص في ثقافة الطفل وبه ورش لتعليم حرفة التلي) وهي قصور تابعة إداريا للإدارة العامة للقصور المتخصصة التابعة للإدارة المركزية للدراسات والبحوث وهي تعمل على (الموقع الرسمي للهيئة العامة لقصور الثقافة، 2019):

- رعاية الحرف والحرفيين وتدريب الفنيين والهواة على هذه الحرف.
- الاتصال بالخبراء والدارسين لإجراء البحوث اللازمة على الحرف اليدوية.
- التعاون المشترك مع المؤسسات التعليمية والمعاهد والكليات الفنية المتخصصة في هذا المجال .
- التواصل مع مراكز الشباب ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي من أجل المساهمة في خلق كوادر مدربة ومؤهلة في هذه الحرف.

- **صندوق التنمية الثقافية**

يتبع صندوق التنمية الثقافية مجموعة من مراكز الحرف بالفسطاط، وهي إحدى المشروعات الكبرى التي أنشأتها وزارة الثقافة والهادفة لإتاحة الفرص أمام الفنانين والحرفيين لممارسة إبداعاتهم وتأكيد القيمة الفنية في هذا المضمار، وهي تعد من أهم مناطق مدينة القاهرة العريقة وأكثرها ثرا ء.

وتعتبر مراكز الحرف التابعة لصندوق التنمية الثقافية إحدى أهم الأماكن التي تعتمد في إنتاجها على حرفيين قادرين على استيعاب واستلهام روح الماضي وإبداع منتجات مستوحاة من التراث ولديهم المقدرة على إبتكار وتصميم وتنفيذ الوحدات والزخارف الإسلامية. (الموقع الرسمي لمركز الحرف التقليدية، 2019)

يحتوى مركز الحرف على الأقسام الآتية: قسم النجارة ويشتمل هذا القسم على كافة أعمال النجارة من ماكينات وتجميع وخرط عربي وأركيت وصدف وأستر، ويقوم بعمل كافة أنواع النجارة العربي والتي تشتمل الخرط اليدوي العربي، التطعيم بالصدف ومراكز التطعيم، الأويما الحفر على الخشب، الزجاج المعشق بالجبس، قسم الحلي، الخيامية، قسم النحاس.

- **قطاع الفنون التشكيلية – مركز الغوري**

في عام 1960 تم تخصيص مبنى وكالة الغوري كمركز لإبداع الحرف التقليدية بغرض تخريج أجيال من الحرفيين المهرة في مجالات الحرف التقليدية ليحملوا رسالة الحفاظ على التراث الحضاري الضارب بجذوره في نسيج التاريخ المصري الإسلامي، ويشمل المركز مجموعة الحرف التراثية ممثلة في الحلي الشعبي والأزياء المتوارثة التي تمثل مختلف مناطق مصر ومحافظاتها النائية، والنجارة الدقيقة (الخرط والأرابسك والتطعيم بالصدف والنقش على الخشب) والزجاج المعشق بالجص، والتطعيم بالصدف، وفن الخيامية، والتكفيت بالفضة، والنقش على النحاس، كل ذلك بهدف رعاية هؤلاء النفر من الحرفيين وتأمين الأجواء الملائمة لإبداعاتهم ورعايتهم مادياً واجتماعياً وتقديرهم أدبياً، عملاً على حماية هذه الحرف من الانقراض والاندثار باعتبارها تحمل بعض ملامح الخصوصية ومعالم الشخصية المصرية (الموقع الرسمي لوكالة الغوري، 2019).

- **قطاع الفنون التشكيلية – دار النسجيات المرسمة**

تم إنشاء دار النسجيات المرسمة في عام 1970، بهدف إحياء فن النسجيات المرسمة المصري وبعثة من جديد وخلق مدرسة مصرية يكون لها أسلوبها الخاص وشخصيتها المتميزة وإعداد أجيال من الفنانين المصريين المتخصصين في هذا الفن والعمل على إقامة معارض داخل وخارج الجمهورية للتعريف بهذا الفن، ويجرى العمل داخل هذه الدار من خلال أربعة أقسام هي قسم التصميم والرسم، وقسم التدريب، وقسم التنفيذ (التشغيل) وقسم الصباغة. (الموقع الرسمي لدار النسجيات، 2019)

5. وزارة التنمية المحلية (جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي – صندوق التنمية المحلية)

تؤدى وزارة التنمية المحلية العديد من الأدوار المهمة لتنمية المجتمعات المحلية في محافظات الجمهورية وتشترك الوزارة مع المحافظات في كثير من الوظائف والأدوار من بينها دعم وتطوير الصناعات الحرفية ومنظمات التعاون الانتاجي بما يواكب التقنيات الحديثة.

ولدعم التنمية الاقتصادية للقرية المصرية صدر القرار الجمهوري رقم 310 بإنشاء صندوق للتنمية المحلية في عام 1978 بهدف إقراض المجالس القروية عن طريق التوسع في تمويل المشروعات الانتاجية، وجاء من ضمن مجالات الإقراض أن يقوم صندوق التنمية المحلية بإقراض مشروعات صغار المستثمرين مثل الورش الحرفية بأنواعها. (موقع وزارة التنمية المحلية، 2019)

- **جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي**

ومن أجل متابعة تنفيذ الخطط والسياسات العامة التي تضعها اللجنة العليا للتخطيط والإشراف على قطاع الحرفيين تم إنشاء الجهاز بالقرار الجمهوري رقم 890 لعام 1973، وترأس الجهاز وزير الدولة لأمانة الحكم المحلي. وبعد ما يقرب من أربع عقود أدمج كل من جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية في ديوان عام وزارة التنمية المحلية وذلك في 30 يونيو لسنة 2016، بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1792 لسنة 2016م. (الجريدة الرسمية، 2016)

- **صندوق التنمية المحلية**

تم إنشاء صندوق التنمية المحلية كشخصية اعتبارية مستقلة في جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهوري رقم 310 لسنة 1978، وذلك بهدف إقراض المجالس القروية لزيادة النشاط الاقتصادي للقرية عن طريق التوسع في المشروعات الإنتاجية، وبدأ الصندوق في مزاولة نشاطه بصورة عملية اعتباراً من شهر نوفمبر 1979.

ويسعي الصندوق إلى عدد من الأهداف من بينها "التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية المولدة للدخل. وتنويع مصادر الدخل المحلى مع التركيز على تصنيع الريف والارتقاء بالتقنيات الإنتاجية والخدمية المستخدمة. وزيادة فرص العمل المنتج المستقر"(موقع وزارة التنمية المحلية، 2019).

6. المحافظات – الوحدات المحلية "المجالس التنفيذية"

تنص اللائحة التنفيذية لقانون رقم 43 لسنة 1979 لنظام الإدارة المحلية في مصر بالفصل الحادي والعشرين، المادة 24 وتحت عنوان الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي على أن تتولى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها حصر وتصنيف الحرفيين وتجميعهم في جمعيات تعاونية إنتاجية، وتوفير الخامات اللازمة للحرفيين والإشراف على توزيعها، والنهوض بالجمعيات التعاونية الإنتاجية والإشراف عليها وتسويق منتجاتها. وإنشاء إدارة مراكز التدريب المهني، وتعتبر المحافظة هي الجهة الإدارية المختصة للجمعيات التعاونية الإنتاجية وجمعيات الخدمات الواقعة بدائرتها.

وبفضل الحرف التراثية والتقليدية انضمت محافظة القاهرة لشبكة اليونسكو للمدن الإبداعية في مجال الحرف اليدوية والفنون الشعبية، وذلك في نوفمبر 2017. وتمكنت المحافظة من إنشاء تجمع للصناعات الحرفية والتراثية ضمن إطار التجمعات الصناعية المتكاملة وكأحد مشروعات برنامج التنمية الصناعية الستة.

وقامت محافظة الاسماعيلية في مايو 2018 بإنشاء مشروع مجمع الورش الحرفية والصناعات الصغيرة الجديد، الذي يجرى تنفيذه جنوب المنطقة الحرة العامة الاستثمارية بمنطقة مدينة المستقبل، على مساحة إجمالية قدرها 25 فدانًا بما يوازى 105 ألف متر مربع، ويتضمن إقامة 462 ورشة مختلفة المساحات تشمل الصناعات الحرفية. وتصل التكلفة الإجمالية للمشروع الى 75 مليون جنيها، ويتم تنفيذه على ثلاث مراحل، بهدف نقل جميع الورش الحرفية من داخل المدينة إلى الموقع الجديد، من أجل الحفاظ على البيئة والمظهر للمحافظة. (الموقع الرسمي لمحافظة الإسماعيلية، 2019)

7. وزارة التضامن الاجتماعي (الاتحاد التعاوني الإنتاجي – صندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانتعاش الريفي)

يهدف دعم وتمكين أكثر من 20 ألف مبدع من أصحاب الحرف اليدوية في مصر، عقدت وزارة التضامن في مايو 2018 بروتوكول تعاون مع بنك الاسكندرية يتضمن توفير دعم فني ومالي بتمويل أكثر من 3 مليون جنيه على مدار البرنامج المستمر لمدة عامين. ويهدف البروتوكول لتحسين فرص التسويق للصناعات اليدوية المصرية، من خلال الترويج لها على المستوى المحلي والعالمي، وذلك عن طريق تنظيم العديد من المعارض وطرح كتالوج مصور لعرض المنتجات اليدوية المختلفة من مختلف أنحاء الجمهورية. (موقع بنك الإسكندرية، 2019)

- **الاتحاد التعاوني الإنتاجي**

طبقا لقانون التعاون الانتاجي رقم 110 لسنة 1975 وقرار رئيس الجمهورية رقم 472 لسنة 2016 المعدل للمادة 72 من القانون رقم 110 لسنة 1975 يعتبر وزارة التضامن الاجتماعي هي الجهة الإدارية المختصة بالنسبة للاتحاد، وهو أحد فروع الحركة التعاونية المصرية المنوط بها تنظيم وتنمية طاقات الإنتاج في الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويتولى دعمها فنياً واقتصادياً وإدارياً وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات التعاونية بهدف رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي. ويقوم الاتحاد بعدد من الأدوار من بينها: دعم الصناعات الوطنية الكبيرة من خلال قيام الورش الحرفية والمصانع التعاونية الصغيرة بتوفير احتياجاتها من الأجزاء والمكونات المغذية لها، وكذلك دعم قدرة الاقتصاد المصري من خلال العمل على فتح الاسواق الخارجية أمام تصدير السلع والمنتجات الحرفية وتبني الآليات التي تساعد على ذلك (الموقع الرسمي للاتحاد التعاوني الإنتاجي، 2019)

وتولي الاتحاد إنشاء نظام "مشروعك" والهادف إلى مساعدة صغار الصناع والحرفيين وتجميع كل مجموعة من الشباب مشتركة في النشاط داخل جمعية تعاونية انتاجية تقدم العون الفني

والتقني لهم وتساعدهم في التسويق بعد حصولهم على قرض من الدولة حتى لا يتعرض عملهم للفشل. كذلك يقوم الاتحاد بعمل معارض تسويقية للمنتوجات الحرفية وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية لتأهيل الشباب على الصناعات الحرفية.

- **صندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانتعاش الريفي**

يعتبر الصندوق هيئة عامة منشأه بالقانون رقم 167 لسنه 1956 والمعدل بالقرار الجمهوري رقم 1075 لسنة1964 وله شخصيته الاعتبارية وموازنته الخاصة ولا يهدف إلى تحقيق ربح ويخضع لإشراف وزارة التضامن الاجتماعي، ويهدف الصندوق إلى دعم الصناعات الريفية والبيئية والإنعاش الريفي إلى الارتفاع بالمستوى الاقتصادي للأسر المصرية بصفه عامة والأسر الريفية بصفه خاصه من خلال التعاون مع الجهات المحلية والدولية من أجل تعزيز القدرة على رفع إنتاجية الصناعات الريفية والبيئية والمنزلية وإنشاء وإدارة الأنشطة التي تساهم في تنمية المجتمعات المحلية بصفه عامه والريفية بصفه خاصه، والمزج بين المعرفة التقليدية والأساليب العملية في تنمية الصناعات البيئية والريفية والمنزلية وتمويل الأنشطة سالفة الذكر في إطار الأهداف التي يقررها مجلس إدارة الصندوق والعمل على تنمية الموارد المالية للأنشطة المختلفة ومعاونة الأشخاص الاعتبارين والأفراد الطبيعيين في تسويق المنتجات عن طريق المعارض الداخلية الدائمة والمؤقتة والمعارض الخارجية والمتنقلة ورفع الكفاءة الفنية للأفراد والمؤسسات العاملة في مجال تنمية الصناعات الريفية والبيئية والمنزلية، وتيسير حصول الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأفراد على القروض من مصادر التمويل المختلفة (الموقع الرسمي لصندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانتعاش الريفي، 2019).

8. المجلس القومي للمرأة

يقوم المجلس القومي للمرأة بدور في تطوير الحرف اليدوية وذلك من خلال تدريب عدد من السيدات على ذلك. ففي عام 2017 أتاح المجلس عدداً من الفرص للسيدات من 11 محافظة لعرض منتجاتهن في العاصمة. كما قام المجلس بتوسيع قاعدة بيانات المدربين المتعاملين مع مركز تنمية المهارات بالمجلس القومي للمرأة، خاصة في مجال الحرف اليدوية. ويذكر الموقع الرسمي للمجلس أنه "لما كان المجلس القومي للمرأة هو أحد الجهات الحكومية المعنية بالنهوض بالمرأة اقتصاديا فقد قام بالتعاون مع مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية وبنك الاسكندرية (مبادرة ابداع من مصر) لإصدار كتالوج يعمل على مساعدة السيدات على فتح قنوات تسويق لهن والاحتكاك بجمهور المستهلكين، كما يتضمن قصص نجاح لبعضهن ممن واجهن صعوبات في بداية الطريق". (الموقع الرسمي للمجلس القومي للمرأة، 2019).

9. الهيئة العامة للرقابة المالية

تأسست الهيئة بالقانون رقم 10 لعام 2009 لتحل محل مجموعة من الهيئات الأخرى، وأصبحت مسئولة عن سوق رأس المال والتمويل العقاري والتأجير التمويلي بالإضافة إلى التمويل متناهي الصغر. وتقدم الهيئة مجموعة من التمويلات في المجالات الانتاجية والصناعية والحرفية: وتشمل كافة مجالات الانتاج والتصنيع في مجال المنسوجات والحياكة والاثاث والمنتجات الغذائية والجلدية والورقية والخشبية والمعدنية والبلاستيكية والزجاجية والادوات المكتبية والاجهزة والآلات والمعدات، والمشغولات اليدوية بكافة انواعها، وتدوير المخلفات، وغير ذلك من الانشطة أو المشروعات في المجالات الانتاجية والصناعية والحرفية.

وفي عام 2014م صدر القانون رقم 141 للتمويل متناهي الصغر والذي وضع شروط وضوابط لتنظيم مصالح الأطراف المعنية وتطوير المعايير المهنية لنشاط التمويل متناهي الصغر وجذب التمويل وزيادة الشمول المالي للفئات المهمشة وتشجيع وتنظيم العمل بالشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تمنح تمويل متناهي الصغر(الهيئة العامة للرقابة المالية، 2015).

وتضمن القانون إنشاء "الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر" للعمل على تنمية الصناعة وفقا لأفضل الممارسات ودعم قدرات أعضائه، وألزم جميع الشركات والجمعيات الأهلية الممارسة للنشاط بالانضمام لعضويته كشرط للحصول على الترخيص. وقد وصل عدد الأعضاء المنضمين لمنظومة الاستعلام الائتماني إلى 567 عضو، وتم تنفيذ أكثر من 940 ألف عملية استعلام خلال عام 2017 بالاتحاد.

وإذا نظرنا على المستوي الإقليمي نجد الاتحاد العربي للصناعات التقليدية والحرف الفنية والتراثية والذي تأسس في عام 2007 في إطار المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية لتنسيق المواقف العربية في مجالات الدفاع عن التراث وتبادل الخبرات والمحافظة على تميز الصناعات الحرفية والمهن التراثية العربية مع تطوير المبادلات التجارية العربية في هذا المجال. ودعا الاتحاد إلى فتح الاسواق العربية أمام المنتوجات الحرفية العربية، وتقديم تسهيلات وإعفاءات في كافة المجالات المالية والضريبية وتأمين المستلزمات وتصريف الانتاج. كما أوصى بضرورة إقامة معارض متخصصة للصناعات التقليدية وتنظيم يوم عالمي لهذه الصناعات.

كما دعا الدول العربية للإهتمام بقطاع الصناعات التقليدية وتعميم إنشاء المجمعات والقرى والجمعيات الحرفية على مستوى المناطق والقطاعات المختلفة في الدول العربية لأهمية دورها في الترويج للمنتوج التقليدي والمحافظة على تقنيات انتاجه ورفع جودته وتطويره ليستجيب لأذواق المستهلك. والإستفادة من وسائل الإتصال والإعلام الحديثة في الترويج للمنتجات التقليدية والتعريف

بها على مستوى الأسواق المحلية والدولية. والإهتمام بالجانب المعلوماتي وتطوير شبكة عربية للمعلومات في مجال الصناعات التقليدية تربط بها جميع الأجهزة والغرف والجامعات المهتمة بهذا القطاع الهام في الدول العربية. والإهتمام بالتكوين والتأهيل المستمر والدعوة لإدخال منهج تعليمي يهتم بالصناعات التقليدية ضمن التعليم الأساسي في الدول العربية. ورفع الوعي بأهمية الملكية الفكرية في مجال الصناعات التقليدية حفاظا لحقوق الحرفيين والمبدعين العرب في هذا المجال. ودعوة المصارف العربية لزيادة اهتمامها بقطاع الصناعات التقليدية والعمل على ايجاد قنوات للتمويل الميسر للصناع والحرفيين في هذا المجال. ودعوة المنظمات العربية والإقليمية وخاصة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين للتعاون مع الإتحاد في تنفيذ فعاليات وأنشطة لصالح العاملين في قطاع الصناعات التقليدية بالدول العربية.(المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2007).

ثالثا: أبرز التحديات التي تواجه الصناعات الحرفية واليدوية

تواجه الصناعات والحرف اليدوية عدداً من التحديات التي تؤثر سلباً على فعالية نشاطها على المستوي الوطني والمحلي، ويمكن استعراض عدد من هذه التحديات كالتالي:

أ. تحديات تشريعية وقانونية

توجد مجموعة من المعوقات التشريعية والقانونية تتمثل في عدم وجود نظم أو لوائح خاصة بها بشكل واضح ومحدد ومفصل، فضلا عن أن هذه الصناعة تتجاذبها كثير من التشريعات التي ترد في ثنايا وظائف أو أهداف عدد من المؤسسات. ففي بعض الأحيان لا يقوم البرلمان بضبط القوانين التي تقدمها كل وزارة على حده فتكون القوانين الحاكمة لبيئة الصناعات والحرف والاستثمارات كأنها جزر منعزلة عن بعضها البعض، ومن ثم تظهر مشكلات عند التطبيق.

وهنا تثور قضية إشكالية الطبيعة القانونية للصناعات اليدوية والحرفية وهل تتحقق الغايات المطلوبة للتنمية من وجود قانون ملزم لذلك أو تترك للعمل الطوعي؟ وهل ثمة خصوصية للدولة في العالم العربي بحكم كونها دول تمر بمراحل انتقالية للعبور إلى التنمية ما يشجع على وجود قانون مُلزم ينظم تلك الصناعة ويضبط عملها؟

وعلى الرغم من أن عدداً من المؤسسات الدولية بادرت بطرح بنود أو توصيات لتحسين بيئة العمل والحفاظ على حقوق وسجلات الملكية مثل منظمة التجارة الدولية أو منظمات الأمم المتحدة أو اليونسكو إلا أنها تظل كتوصيات أكثر منها كالتزام حقيقي على الدول.

ب. تحديات إدارية وتنظيمية

تعاني الصناعات والحرف اليدوية من فراغ في صنع السياسات الواضحة والمتسقة تجاه هذه الصنعة، وعدم كفاية الخطط الاستراتيجية فضلاً عن عدم وجودها أحياناً، ما ترتب عليه أن اتسم العمل – في بعض الأحيان– بالتخبط والعشوائية والارتجال دون وجود شكل تنظيمي له خطط وأهداف محددة سواء متوسطة أو طويلة المدي تتفق مع الخطة التنموية العامة للدولة. وتشير التقديرات إلى أن "نسبة 40% إلى 60% من تكلفة القيام بالأعمال في مصر تأتي من القيود الإجرائية حيث تكثر الشكاوي من اضطرار المشروعات الصغرة والمتوسطة إلى التعامل مع المسئولين الحكوميين والمكاتب الحكومية المركزية والمحلية وعدم وتوافر المعلومات وعدم الرغبة في تقديم المساعدة" (عبد الدائم، 2017). وأبرز مثالين على ذلك: أن تلك الصناعة لا تزال تعتمد على المبادرات الطوعية والخاصة أكثر من اعتمادها على المبادرات الحكومية ولحظية الأسواق الخاصة بالمنتجات الحرفية وندرتها – في بعض الأحيان – ولا نجد أيضاً إطارات تنظيمية تتم فيها سواء بين الوزارات أو المحافظات وبعضها البعض أو بينها وبين القطاع الخاص والأهلي فلا يزال هناك تفاوت كيفي وكمي بين المحافظات وبعضها البعض. وهنا تثور قضية خلافية وهي هل تحتاج تلك الصناعات إلى تنظيم حكومي بيروقراطي يُدير تلك المنظومة على الرغم من المثالب المعروفة لذلك؟ وهل وجود تنظيم سيكون عامل قوة لتعزيز تلك الصناعة أو عامل ضعف؟

الأمر الآخر هو عدم التعامل مع الصناعات الحرفية واليدوية باعتبارها كتلة واحدة متجانسة في المحافظات والأقاليم في الجمهورية. فبعض الجهات مسئولة بشكل مباشر عن تلك الصناعات من حيث الإعداد والمساندة والتمويل والتدريب وجهات أخرى مسئولة بشكل غير مباشر ما ينبئ بأنها مشتتة الجهود والنفقات الأمر الذي يؤثر بالسلب على إجمالي العمل اليدوي والحرفي.

وبمراجعة عدد من أهداف وغايات المؤسسات الرسمية فيما يخص تلك الصناعة نستطيع معرفة مدي كون تلك الأهداف واقعية أو عمومية، وهل هي قابلة للقياس أو غير ذلك؟ وهل كانت الأهداف مُصاغة من المجتمع المحلي ومن الحرفيين أنفسهم أو غير ذلك؟

من ناحية أخري أدت الزيادة في أعداد الهيئات المركزية والمحلية إلى إعاقة العمل أحياناً فعلى سبيل المثال تحتاج تصاريح أنشطة تلك الصناعات إلى وقت طويل للبدء في الممارسة! ولا نعرف الكثير عن تقسيم الجهود والأعمال أو عمليات التنسيق سواء بين الهيئات المختلفة وبين بعضها البعض أو بينها وبين أجهزة الحكومة. وهل تقوم تلك الجهات بالتدارس والاتفاق المسبق على الإجراءات، وهل هناك اجتماعات دورية تُعقد، وهل ثمة أقسام أو وحدات أو أفراد مهمتهم الاتصال المستمر بين هؤلاء الفاعلين. جانب آخر وهو غياب الإشراف على أنشطة تلك الصناعات من قبل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام.

وعلى الرغم من أن وجود الإحصاءات ونشر البيانات المالية والنقدية والعمالية يساعد الدولة والباحثين على تشكيل صورة أدق عن الأوضاع الاقتصادية ويساهم في تعزيز صنع السياسات – التي تستند إلى أدلة – فإن الصناعات اليدوية والحرفية تعاني من غياب الإحصاءات الدقيقة والحقيقية عنها.

ج. تحديات إعلامية وتعليمية وثقافية

تمكنت قلة اهتمام وسائل الإعلام –مع عوامل أخرى– بنشر التجارب الايجابية عن تلك الصناعات وتعميق الوعي بثقافة الحرف اليدوية، وتشوه أهمية القطاع الحرفي بإيجاد صورة ذهنية مغلوطة عن صاحب المهنة أو الحرفي كرستها بعض الصور السلبية للإعلام أو بعض التجارب السلبية لهم خاصة وأن عدد منهم ترك تلك الصناعة والحرفة وانتقل لأخري أقل مخاطرة وأكثر ثباتاً وربحية.

د. تحديات مالية

قصور الاعتمادات المخصصة من قبل الحكومة أو استثمارات القطاع الخاص إزاء تلك الصناعة بل واختلافها من وزارة لأخري، ومن وقت لوقت ومن قيادة لقيادة وفق إدراكها لأهمية الصناعة. فنجد مثلاً أن البنوك تقوم بتمويل بعض المشروعات بمبالغ صغيرة جداً للقادرين على العمل في القرى والمدن وهو ما يحتاج إلى مراجعة. كما أن العلاقة بين البنوك وبين الحرف والصناعات اليدوية فيها عدد من الإشكالات كالإجراءات البيروقراطية الطويلة والضمانات وفترات السداد، ويأتي ذلك ضمن مناخ استثماري حرج "حيث يتم تمويل 56% من المشروعات القائمة بالتمويل الذاتي بينما تمثل مساهمة البنوك في تمويلها أقل من 40% منها 13% للبنوك العامة و26% للبنوك الخاصة. وتشير خريطة النفاذ إلى قنوات التمويل إلى أنه كلما كبر حجم المشروع زادت قدرته على النفاذ للتمويل وتدل الأرقام أن 78% من المشروعات الصغيرة لم تتقدم مطلقاً للحصول على قروض بنكية وأن نسبة 92% من المشروعات الصغيرة التي تقدمت للحصول على تمويل بنكي تم رفضها"، كما تعاني الحرف والصناعات اليدوية من تذبذب أسعار المواد المستخدمة حيث لم تعد أوعية الموارد في إطار البيئة المحلية فالحصول عليها بات مكلفاً" (عبد الدائم، 2017).

هـ. تحديات تسويقية

تعتمد الصناعات التقليدية والحرفية على الشهور التي تزدهر فيها السياحة ومن ثم يمكن القول أنها "موسمية" نوعاً ما، وفقاً للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية الجاذبة للسياح وتقلباتها. بالإضافة إلى استنادها على المعارض المحلية والإقليمية والدولية. ونظراً لارتفاع كُلفة المشاركة في

تلك المعارض سواء ما تعلق منها في جانب النقل أو الشحن أو الإقامة أو التصدير تظهر مشكلة عدم قدرة عدد من الحرفيين على المشاركة فيها.

رابعا: آليات تفعيل سياسات للصناعات اليدوية والحرفية

يوجد عدد متنوع من المقترحات الخاصة بتفعيل سياسات خاصة بالصناعات اليدوية والحرفية تختلف ما بين إداري وتنظيمي ومالي وتسويقي وإعلامي وتدريبي، وذلك على النحو التالي:

أ. آليات من قبل الحكومة

- إنشاء جهاز شبه حكومي تابع لرئيس الوزراء أو استحداث منصب نائب رئيس الوزراء للصناعات الحرفية واليدوية أو إنشاء (اللجنة الوطنية للصناعات الحرفية واليدوية) أو (المجلس الأعلى / القومي للصناعات الحرفية واليدوية) أو (الهيئة التنسيقية للصناعات الحرفية واليدوية) مهمتها مساعدة الشركات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لتبني استراتيجيات وسياسات وآليات للتنفيذ مشتركة وبنطاق زمني محدد ومؤشرات لقياس نجاح الخطة بشأن بعض القضايا وفق معايير التنمية المستدامة، يتم اختيار القائمين عليها من الناشطين في مجال الصناعات الحرفية واليدوية.
- إشراك الهيئة التنسيقية التي تمثل تلك الجهات في صنع سياسات عامة متعلقة بالصناعات الحرفية واليدوية وتنفيذها وتقييمها.
- وضع قضية الصناعات الحرفية واليدوية على رأس أولويات السياسة العامة الحكومية بالتشارك مع المعنيين بالموضوع.
- البدء في شراكة مع منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني باقتراح مشاريع ومبادرات مبتكرة ترتبط بالأعمال الأساسية للصناعات الحرفية واليدوية وتتوافق مع الحاجات المجتمعية ومع الخطة العامة للدولة.
- التزام الحكومة بالشفافية والنزاهة وإتاحة المعلومات للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- إطلاق جوائز تقديرية في مجال الصناعات الحرفية واليدوية مثل: شهادات تقدير أو التكريم في المحافل الرسمية أو تخفيض الضرائب أو نياشين وطنية وغيرها وذلك على مستويين مستوى الهيئات الحكومية والأهلية الفاعلة ومستوي الحرفيين المتميزين.
- إدراج مناهج خاصة بالصناعات الحرفية واليدوية داخل الكتب التعليمية الإلزامية، واستحداث مدارس حرفية ودبلوم حرفي (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2019).
- إزالة العقبات من أمام الحرفيين وتقديم المساعدة لهم بكافة الطرق والوسائل ووضع الضوابط التي تفيد لتحقيق ذلك بحيث توفر لهم الحماية وتسهل لهم ممارسة صناعتهم.

- بناء تحالفات مشتركة ترعاها الحكومة بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنسيق وتوحيد الجهود المختلفة وإيجاد خطة عمل مشتركة بين الأطراف الفاعلة.
- عقد منتدى حواري بين الفاعلين المختلفين لتبادل الخبرات والأفكار الخاصة بالصناعات الحرفية واليدوية، ومعرفة أبرز نقاط القوة ونقاط الضعف لدي كل طرف إن على مستوي الممارسات أو الخبرات.
- تحسين وتطوير اللوائح والمنظومة التشريعية لإدماج الحرفيين إلى القطاع الرسمي وذلك بالنص على ضريبة قطاعية له. وتبسيط الإجراءات التنظيمية والإدارية لتفادي التضارب وتعدد الجهات.
- الاستفادة من المعايير والخبرات والتوصيات الدولية خاصة في هذه الصناعة التي تميزت فيها عدد من الدول.
- التفكير في تدشين حملات تمويل جماعية بدلاً من سياسات الاقراض.
- إطلاق مسوح ميدانية خاصة بالصناعات الحرفية واليدوية على مستوي المحافظات والمراكز والمدن والقري لإنشاء بنك من المعلومات عن أهم الصناعات والحرف التي تميز كل منطقة جغرافية.
- وضع أكواد للصناعات اليدوية والحرفية بكافة أنواعها وأشكالها.
- الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال كتجارب دول كل من الصين والهند ونيبال وفيتنام وتونس وغيرها من الدول.

ب. الآليات من قبل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

- بناء القدرات الفنية والمهارية للعاملين في المجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير الصناعات اليدوية والحرفية.
- إعداد نشرات دورية تخص الصناعات الحرفية واليدوية ومنتوجاتها.
- توفير فرص تدريبية للتلاميذ في الصناعات الحرفية واليدوية والمشاركة في المراقبة والإشراف على تدريبهم في مواقع العمل وتوجيههم وتقويم أدائهم.
- المشاركة في تخطيط وإعداد البرامج وصياغة المناهج الدراسية للصناعات الحرفية واليدوية مع الفاعلين الآخرين فضلا عن البرامج التدريبية وتنفيذها.
- تقديم التسهيلات المادية والبشرية كالأجهزة والمعدات وتوفير الخبرات المتخصصة والمشورة الفنية وتصميم وتطوير البرمجيات ومشاركة الخبراء والمختصين من أصحاب العمل في نشاطات الصناعات الحرفية واليدوية.
- قيام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بتوفير التنبؤات والتوقعات المرتبطة بالاحتياجات المحلية لسوق العمل المستقبلية وتزويد مؤسسات الدولة بهذه المعلومات.

ج. بعض الآليات من قبل وسائل الإعلام

- إدراك وسائل الإعلام المختلفة أهمية قضايا الصناعات الحرفية واليدوية باعتبار أن الصناعة فريضة إعلامية.
- تقديم نماذج مشرفة وناجحة للحرفيين والصناع الملتزمين والمهرة وتوثيق ذلك.
- إثارة حوارات ولقاءات سواء على المستوي الرسمي أو غير الرسمي عن قضايا الصناعات الحرفية واليدوية ومشكلاتها.
- القيام بدور رقابي على أنشطة الشركات والجمعيات والمراكز التدريبية العاملة في مجال الصناعات الحرفية واليدوية، ومتابعة الإجراءات الحكومية الخاصة بالصناعات الحرفية واليدوية.
- تخصيص برامج وإعلانات لتوعية المواطنين بمجالات الصناعات الحرفية واليدوية ونشر ثقافة الحرفة والصنعة.
- تكوين رأي عام مستنير إزاء قضايا الصناعات الحرفية واليدوية.

خامساً: الخلاصة

سعت هذه الدراسة بشكل أولي إلى محاولة اكتشاف أهم الفاعلين المحليين والمركزيين المؤثرين في عملية صنع سياسات الصناعات اليدوية والحرفية في جمهورية مصر العربية وذلك خلال العشر سنوات الأخيرة مع بروز عدد من التحولات والتي يمكن أن تشير بأننا على أعتاب مرحلة مختلفة من حيث خصائصها وسماتها عما قبل. ودور كل ذلك في عملية التنمية المحلية والقدرة على استيعاب أعداد الخريجين وخلق فرص عمل في المجتمعات المحلية.

ويمكن ملاحظة أن استمرارية بعض الحرف والصناعات اليدوية حتى الآن كمشاريع خاصة لعدد من الأفراد يؤكد على تسارع إنشاء بعض المشاريع الواعدة وكذلك سرعة تلاشيها حيث لم تملك القدرة على الاستمرار. والأمر الآخر هو أن حصيلة مبيعات تلك الصناعات هي المصدر الرئيسي لتمويل أنشطته اليومية والأسبوعية. ومن هناك كان لزاماً على الجهات المعنية أن تتدخل.

لكن النتيجتان المباشرتان التي يمكن الخروج بهما هي أن المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعات اليدوية والحرفية تتشابه مع تلك التي يعاني من قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الصغر. النتيجة الثانية هي عدم اليقين بخصوص تلك السياسات وازدياد مساحات ما لا نعرفه عن ما نعرفه أو ما هو منشور، وكل هذا يجعلنا نتعامل بحذر مع سياسات جديدة لم تكتمل معالمها بعد، وبما أنها غير مكتملة بعد فإنها تظل في حالة غموض حتى حين.

وفي ضوء الملامح العامة التي سبق الإشارة اليها ثمة ثلاث تساؤلات على بساط البحث، الأول: يدور حول التصورات المستقبلية للصناعات اليدوية والحرفية، والثاني: أي من المناطق والأقاليم المحلية وكذلك أي من الصناعات الحرفية واليدوية التي ينبغي إيلائها الاهتمام باعتبار أن لها ميزة تنافسية محلية وإقليمية ودولية ويمكن أن تشكل أساساً لتحديث تلك الصناعات والحرف في الوقت القريب؟ والثالث: إلى أي مدي يصح الحديث عن وجود سياسات للصناعات اليدوية والحرفية واضحة فعلاً أو في طريقها إلى التبلور؟

الهوامش

(1) لم يكن هناك تعريف واضح للمنشآت والشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى أن صدر قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004م والذي عرف المنشأة الصغيرة عند تطبيق أحكامه، بأنها "كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً. أما المنشأة متناهية الصغر فهي التي تمارس نفس النشاط ولكن يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه."، وفي ديسمبر 2015م وضع البنك المركزي المصري تعريفات أكثر تحديداً للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفق معايير ثلاثة، هي: حجم الأعمال وراس المال المدفوع وحجم العمالة. فعلى سبيل المثال اعتبر المشروع متناهي الصفر ذلك الذي يبلغ رأس ماله أقل من 50 ألف جنيه وحجم العمالة أقل من 10 أفراد.

(2) ذكر الوزير أن إعداد هذه الاستراتيجية قد تزامن مع إطلاق مصر لأول خريطة للاستثمار الصناعي، التي تحدد الصناعات المستهدفة في كل محافظة بناء على الممكنات، والثروات المتاحة، سواء الطبيعية والبشرية، لاستهداف كل محافظة بحزمة من الحزم التنموية التي تسهم في تحسين مؤشراتها الاقتصادية. للمزيد راجع: إطلاق أول استراتيجية قومية لتطوير قطاع الصناعات الحرفية والتراثية، موقع الأهرام، متاح على الرابط التالي http://gate.ahram.org.eg/News/1641774.aspx

(3) برنامج عمل الحكومة: مصر تنطلق 2019-2021/2018-2022، رئاسة مجلس الوزراء، ص 123.

(4) رئيس الوزراء يلتقي مسئولي المجالس التصديرية للجلود والصناعات اليدوية والطباعة والتغليف، الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، متاح على الرابط التالي: http://www.cabinet.gov.eg

(5) هي مبادرة أطلقها بنك الإسكندرية في نهاية 2016م وتعتمد على مفهوم "القيمة المشتركة" من خلال تمكين المجتمعات المحلية التقليدية وزيادة فرص تنظيم المشروعات من خلال الترويج للتراث المصري من الأعمال اليدوية والفنية الأصلية والحفاظ عليها. وتعتمد المبادرة على ستة دعامات أساسية، منها إتاحة الفرص أمام المجتمعات المهمشة اقتصاديا، وبناء القدرات والتدريب المهني لقطاع أصحاب الحرف اليدوية والحفاظ على تراث مصر الحضاري الغني بالحرف اليدوية وحماية الحرف المصرية الأصيلة من خطر الاندثار. ومساعدة أصحاب الحرف اليدوية من المصريين على النفاذ إلى الأسواق الدولية وأن يكون لهم تواجد واضح وقدرة كاملة على تسويق منتجاتهم، ودعم المجتمعات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا من خلال توفير الحصول على التعليم الفني والتدريب المهني للعاملين؛ وتم إنشاء موقع إلكتروني لعرض المنتجات اليدوية وبيعها محليا ودوليا.
الموقع الرسمي للمبادرة متاح على الرابط التالي: http://www.ebda3menmasr.org/ar/about/

(6) السيد الرئيس يجتمع مع السيد رئيس مجلس الوزراء والسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، 2 يناير 2019م، متاح على الرابط التالي: http://www.sis.gov.egr

(7) وزيرة التضامن: 2019 سيكون عام دعم الحرف التقليدية والتراثية، 22 يناير 2019م، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com

(8) الموقع الرسمي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، متاح على الرابط التالي: http://www.msmeda.org.eg/strategy.html

(9) الموقع الرسمي لمركز تحديث الصناعة، متاح على الرابط التالي: http://www.imc-egypt.org/index.php/ar/latest-news/item/122-16

(10) جدير بالذكر أن المركز اهتم بالحرف اليدوية وجلب خبراء أجانب لتدريب صانعيها على انتاج منتج يناسب السوق الغربي تمهيدا لتصديره. وتعود فكرة مشروع إبداع مصر الي العام 2005م حتي وصل الي

معرض دائم. راجع: لقاء جريدة الأهرام المسائي مع رئيس المركز، متاح على الرابط التالي: http://www.imc-egypt.org/index.php/ar/latest-news/item/176-2016-02-23-11-09-18.

(11) الموقع الرسمي لمركز تحديث الصناعة، متاح على الرابط التالي: http://www.imc-egypt.org/index.php/ar/latest-news/item/134-2015-09-02-08-34-56

(12) المرجع السابق.

(13) الموقع الرسمي للهيئة العامة للتنمية الصناعية، متاح على الرابط التالي: http://www.ida.gov.eg/webcenter/portal/IDA/pages_aboutida

(14) الموقع الرسمي لاتحاد الصناعات المصرية، على الرابط التالي: http://www.fei.org.eg/index.php/ar/hancraft-chamber-mission-and-vision-ar

(15) المرجع السابق.

(16) دانه الحديدى ، "الحرف اليدوية": خطة عمل لتدريب العاملين بالقطاع على مستوى الجمهورية اليوم السابع ، 01 يوليه 2017.

(17) الموقع الرسمي للمجلس التصديري للصناعات اليدوية، متاح على الرابط التالي: http://eech.org.eg/

(18) الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، متاح على الرابط التالي: http://sis.gov.eg/Story/151580?lang=ar

(19) صادرات الصناعات اليدوية ترتفع 15% وتحقق 128مليون دولار خلال 7 أشهر، متاح على الرابط التالي: https://amwalalghad.com

(20) مبادرة صنايعية مصر مشروع يهدف إلى التدريب على الحرف التقليدية والتراثية في مجالات (أعمال النحاس – الصدف – القشرة – الخيامية – الخزف – الحلى التراثية). متاح على الرابط التالي: https://akhbarelyom.com

المراجع العربية

إبراهيم، سهير حسين، (2015)، الصناعات التقليدية بين الأصالة والمعاصرة: دراسة أنثربولوجية مقارنة لصناعة الفضة والجلباب في مصر، جامعة عين شمس، كلية الآداب: حوليات آداب عين شمس، المجلد 43.

الحارثي، حسين سعيد، (2005)، حماية الصناعات الحرفية العمانية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية ووزارة التجارة والصناعة، مسقط.

مكحول، باسم، هنطش، إبراهيم، (2006)، قطاع الصناعات الحرفية غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: الوقاع والآفاق، القدس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

ماضي وآخرون، .نجلاء محمد أحمد، (2014)، توظيف أقمشة المخرمات في استحداث تصميمات طباعية كمدخل تجريبي للطباعة اليدوية لخدمة الصناعات الصغيرة، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد 35، العدد 4، أكتوبر – ديسمبر.

عبد اللطيف، علاء الدين أسامة، (2016)، الحرف والصناعات اليدوية كأداة للجذب السياحي في مصر بالتطبيق على منطقة خان الخليلي، مجلة كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم، المجلد العاشر، العدد 1/1، مارس 2016م.

ستيفتانج وأخرون، بيرتلزمان، (2004)، التنمية الاقتصادية المحلية، البنك الدولي، سبتمبر، ص 9.

محمد، محمد عبد الفتاح، (2002م) الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج تطبيقية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الربابعة، فاطمة علي محمد، (1995)، دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الأردن: دراسة ميدانية، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير.

عيسي، د.محمد عبد الشفيع، (2008)، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43 – 44/ صيف – خريف.

الحرف والصناعات اليدوية، (2015)، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، المملكة العربية السعودية.

بلانشيه، نيكولا، (2019)، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي، صندوق النقد الدولي.

عبد الدايم، هبة، (2017)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بنك الاستثمار القومي، قطاع الاستثمار والموارد، دراسات دورية، العدد الثالث، فبراير.

المشروعات الصغرة والمتوسطة: عماد التنمية الاقتصادي في مصر، اتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث، متاح على الرابط التالي: http://www.uabonline.org

الاقتصاد الإبداعي: تعزيز سبل التنمية المحلية، (2013)، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، (2019)، صندوق النقد العربي.

هدهود أيمن، عبد الوهاب أحمد، (2017)، مقترح للأجندة التشريعية للجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب، القاهرة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة.

الجريدة الرسمية، قانون رقم 95 لسنة 2018 بإصدار قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية، العدد 23 مكرر أ، 11 يونيه 2018.

قرار وزير التجارة والصناعة، رقم 760 لعام 2013، جريدة الوقائع المصرية، العدد 261، 18 نوفمبر 2013.

لائحة أنشطة الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2007.

قرار رئيس الوزراء رقم 1792 لعام 2016، الجريدة الرسمية – العدد 25 مكرر (و) 30 يونيو عام 2016.

الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، متاح على الرابط التالي:

www.aidmo.org

الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، تمت زيارته في 29-10-2019م، على الرابط التالي:

http://www.sis.gov.eg

ورشة عمل: التمويل متناهي الصغر – الإطار القانوني ومتطلبات الانطلاق، (2015م) الهيئة العامة للرقابة المالية، 6 أبريل.

الموقع الرسمي لصندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانتعاش الريفي، متاح على الرابط التالي:

http://elsandook.weebly.com/

الموقع الرسمي للمجلس القومي للمرأة، متاح على الرابط التالي:

https://ncw.gov.eg/ar/ecatalog-al-masrya-2/

الموقع الرسمي للاتحاد التعاوني الانتاجي، على الرابط التالي: http://pcu-egypt.org/activity-ar/role-ar/

الموقع الرسمي لبنك الاسكندرية، متاح على الرابط التالي:

https://www.alexbank.com/retail/about-us/media-and-news/2018/2-may.html

الموقع الرسمي لدار النسجيات المرسمة، متاح على الرابط التالي:

http://www.fineart.gov.eg/arb/musem/Musem.asp?IDS=23

الموقع الرسمي لوزارة التنمية المحلية، متاح على الرابط التالي:

https://mld.gov.eg/ar/projects

الموقع الرسمي للهيئة العامة لقصور الثقافة، متاح على الرابط التالي:

https://www.gocp.gov.eg/Section.aspx?SectionID=75

الموقع الرسمي لمحافظة الإسماعيلية، متاح على الرابط التالي:

http://www.ismailia.gov.eg/Pages/default.aspx

الموقع الرسمي لمركز الحرف التقليدية بالفسطاط، متاح على الرابط التالي: http://www.foustatcenter.gov.eg

الموقع الرسمي لوكالة الغوري، متاح على الرابط التالي: مركز الحرف التقليدية بالفسطاط http://www.fineart.gov.eg/arb/musem/Musem.asp?IDS=21

الصناعات اليدوية في مصر: هل نحن على الطريق الصحيح، (2019) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ندوة قام بها المركز، متاح على الرابط التالي:

.http://www.eces.org.eg/ar/Default.aspx

المراجع الإنجليزية

William J. Coffey, Mario Polèse,(1984) The concept of local development: A stages model of endogenous regional growth, Papers of the Regional Science Association, December, Volume 55, Issue 1, pp 1.

LEAH MCGRATH GOODMAN, (2016) The Persian Rug Trade Is Back in Business!, available at: https://www.newsweek.com/persian-rugs-iran-sanctions-428789

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الأول – (2020) 105- 123
المعهد العربي للتخطيط

مداخلة علمية
مجتمع المخاطر وتحولات القيم العالمية

فيصل المناور*
عمر ملاعب**

يمكن النظر إلى النقاشات العالمية حول تغير بنى المجتمعات المعاصرة وتحولات منظومات القيم المشكلة لأنماط التفاعلات الإنسانية في سياقين تحليليين متقابلين. وفي حين يرتبط الأول بوتائر تطورات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أقاليم العالم المختلفة، يتعلق الثاني بصيرورة الإدراك البشري لها. وإذا ما استثنينا العقود الثلاثة الماضية فإن جل اهتمام علم الاجتماع الحديث، وأعني هنا بالأساس دراسات علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا، قد انصب على محاولة سبر أغوار السياق الأول وإضفاء الطابع الموضوعي أو على الأقل مسحة منه على شروح العلماء للمحطات الكبرى في تاريخ البشرية المنتقلة إما من " الجماعة البسيطة" (Gemeinschaft) إلى "المجتمع المركب" (Gesellschaft) المتزايدة درجة تعقد بناءة باستمرار أو من مراحل العبودية والإقطاع إلى مرحلة التصنيع والتوسع الرأسمالي. وتبلورت في هذا الإطار العديد من الأنساق النظرية – والتفسيرية ذات الصبغة الوظيفية مثل مقولة التحديث (Modernization Narrative) أو الماركسية من شاكلة أفكار صراع الطبقات وجدلية البناء "التحتي – الفوقي" التي ادعت القدرة على صياغة فهم شامل لوقائع الحياة الإنسانية بل والتنبؤ على أسس علمية بمساراتها في المستقبل. إذن اكتسى علم الاجتماع حتى سبعينيات القرن العشرين برداء الموضوعية والنظر لأحاديث التطور والتغير على أنها تجسيد لحقائق قائمة بالفعل أو آتية لا محالة.

أما سياق الإدراك وعوالمه شديدة الذاتية (Subjectivity) فقد تم تجاهله في معظم الأحيان أو اعتباره فيما ندر من الدراسات مجرد تابع للسياق الأول (تطورات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي)، وكأن دور العالم أو المفكر ينحصر فقط في الانتقال برؤاه وتحليلاته من مرحلة إلى أخرى وفقاً لتحولات الزمن الفعلية. واقترنت هذه النظرة، خاصة في الفكر الغربي العلماني، من جهة ببحث دؤوب عن لحظات في التاريخ يضفي عليها رمزية الانقطاعات الكبرى (Historical Ruptures) التي يستحيل ما بعدها أو "الجديد" على علاقة تضاد مطلق مع ما سبقها أو "القديم"،

* عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط، البريد الالكتروني: faisal@api.org.kw
** عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط، البريد الالكتروني: malaeb@api.org.kw

ومن جهة أخرى، بما يمكن أن يطلق عليه "الذهنية التطورية" التي رتبت في سياق الإيمان بحركة البشرية الخطية نحو الكمال والارتقاء، وهو الحكم المسبق على "الجديد" وبغض النظر عن كينونته بأنه "الأفضل". والحقيقة أن مفاهيم مثل التقدم والعقلانية والرشادة قد اكتسبت أهميتها المحورية في تفسير حركة التاريخ لكونها أضفت مضامين خلاصية (شبه دينية) على "الجديد" وعبرت عن ترجمة قيمية لجوهري الكمال والارتقاء في الواقع المجتمعي. وكان من الطبيعي أن يرتب التحيز البنيوي "للواقع" على حساب "الإدراك" هيمنة للعوامل المادية المرتبطة بالاجتماع والاقتصاد والسياسة وتهميش لوزن العوامل الثقافية والقيمية في تفسير صيرورة المجتمعات البشرية، وربما كانت مقولات مدرسة التحديث الأمريكية كما عبرت عنها كتابات عالم الاجتماع "تالكوت بارسونز" في أعقاب الحرب العالمية الثانية هي الأوضح في هذا الصدد.

بدأت أركان هذه الصورة الحداثية الكلاسيكية في الاهتزاز بشدة مع بدايات الثلث الأخير من القرن الماضي، وجاء ذلك على وقع عدد من التغيرات الرئيسية والظواهر الجديدة التي لم تتمكن الإطارات النظرية التقليدية بشقيها الوظيفي والماركسي من تقديم تفسيرات مقنعة لها. فقد مثلت حقيقة وصول نمط التقدم الغربي (الرأسمالي والاشتراكي) إلى حدود بدت قصوى وواضحة في كوارث تكنولوجية من شاكلة تشيرنوبيل (Tschernobyl)، وأزمات اقتصادية واجتماعية حادة لدولة الرفاهة في الشمال المتقدم كان أهمها تراجع معدلات النمو وتزايد نسبة البطالة وتصاعد تيارات التطرف السياسي والعنصري فضلاً عن مشكلة التهديد الإيكولوجي للوجود الإنساني إشارات تحذير واضحة بدأت معها النخب السياسية والثقافية في الغرب، ولو على نحو جزئي، في التفكير في استراتيجيات جديدة لإدارة مجتمعاتها ركزت بالأساس على مواجهة تراجع معدلات الأمن والاستقرار المجتمعي والتعامل مع الأبعاد القيمية للتطور البشري. وتواكب هذا التحول مع تنامي الأهمية السياسية لما عرف بالحركات الاجتماعية الجديدة مثل حركات المرأة والخضر والمثليين بأجنداتها الحقوقية والثقافية المغايرة في جوهرها لمطالب القوى الاجتماعية الرئيسية (العمال وأصحاب العمل) وأيدولوجيات اليمين واليسار التقليدية على نحو عمق من بحث الغرب عن نماذج معيارية بديلة لاستعادة مساحة التوافق المفقودة. ثم ساهمت ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات على صعيد أخر في اكتشاف أشكال ومساحات جديدة للفعل المجتمعي حتمت إعادة التفكير في ثنائية المجال العام والخاص وتأثير علاقات العمل ما بعد الصناعية على بنى المجتمعات المعاصرة والمفاهيم المركزية المعبرة عنها مثل الملكية والطبقة والمصلحة والوعي.

من جهة ثانية شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين تراجعاً عالمياً لدور الدولة القومية سواء على أرضية صراعات عرقية ومذهبية أو في سياق فشل عمليات التحديث على المستوى الدولي وخصوصاً في العديد من البلدان غير الغربية، وهو الأمر الذي رتب بروز قوى سياسية ودينية معارضة شكلت تهديداً مباشراً لموقع الدولة القومية وهويتها وأنتجت عملية إحياء شاملة

لرؤى تقليدية حول المجتمع والسياسة رفضت الحداثة العلمانية المحيدة في تصوراتها للعنصر الثقافي والقيمي، والتي لم تعد قادرة على طرح صيغ مقنعة للتعاطي مع تحديات العصر. والحقيقة أن الدعوات الاسترجاعية لاستعادة "مساحة المقدس" أو كما أسماها عالم الاجتماع الأمريكي "دانيل بل" (Return Of The Sacred) قد بدأ صداها في التعالي مع النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي في أروقة الفكر المحافظ في الغرب وسعى مرددوها إلى البحث عن مستويات جديدة لدور الدين في المجال العام تخرجه من عباءة مقولتي خصخصة الدين (Privatization Of Religion) والدين المدني (Civil Religion) اللتين حصرتا أهمية الظاهرة الدينية إما في مجال الفرد والأسرة أو نظرتا إليها بصورة فلكلورية ساوت بينها وبين تعاليم اليوجا على سبيل المثال باعتبارها مصدر لراحة الإنسان النفسية. وعلى الرغم من أن هذه الدعوات اتسمت بطابع أيدولوجي صريح ومثلت جزئياً ردة فعل مسيسة ضد تصاعد تيارات اليسار الجديد في الغرب، إلا أنها لامست وتراً شديد الحساسية في مشروع الحداثة آلا وهو الإيمان بوجود بدائل قيمية للدين تستطيع تقديم إجابات مقبولة مجتمعياً على أسئلة الوجود البشري الكبرى حول معنى الحياة وما بعدها. فمصداقية البدائل تلك وبغض النظر عن جوهرها ومسمياتها من عقلانية التنوير مروراً بالعلمية (Scientism) وانتهاءاً بالمادية التاريخية لم تصمد طويلاً إزاء كوارث القرن العشرين المتتالية وعدم تخلي الإنسان عن قناعته بحتمية المعنى الميتافيزيقي لوجوده كخط دفاعي أخيراً أمام عبث التاريخ، أو لنقل ما يبدو كذلك.

ثم شكل السقوط لدول المعسكر الاشتراكي (تلك التي رغبت في استبعاد الدين تماماً من خريطتها المجتمعية) جزئياً في إطار حركات احتجاج شعبية ذات صبغة دينية واضحة، عاملاً إضافياً في زخم حركة "عودة المقدس" في عالم الليبرالية المنتصرة ونهاية التاريخ. تواكبت "إعادة اكتشاف الدين" في النقاشات الفكرية حول مستقبل المجتمعات المعاصرة مع ظهور الحركات الدينية الأصولية في مناطق مختلفة من العالم، وإرهاصات متنوعة امتدت من اليمين المسيحي الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية حتى ظاهرة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، وأنتجت هذه الحركات التي عبرت عن قوى مجتمعية متعددة رؤى وخطابات اتسمت بطغيان المكون القيمي والمثالي على الواقع المادي وبفهم ماضوي ودائري لحركة التاريخ جاء بمفردات مثل الجماعة الأولى والأصالة والنقاء لم تتمكن الأنساق الحداثية من استيعابها فسعت في البداية إلى تهميشها على أنها تعبير لا عقلاني عن رفض التقدم ثم اكتشفت مع تصاعد أهميتها واستحالتها كظاهرة عالمية ساهمت في تعميق التحدي الذي تعبر عنه.

هذا، وأنسجم جل هذه التحولات من حيث وجهتها التي خلقت حالة عالمية من "القلق الوجودي"(Existential Uncertainty) وأعادت للجوانب غير المادية أهميتها في دراسات علم الاجتماع مع ظاهرتين جديدتين اتضحت معالمها في النصف الثاني من التسعينيات، وهما؛ **أولاً**، الوجود المتنامي في المجتمعات الغربية لجماعات من أصول أجنبية استقرت بها وأصبحت بدياناتها

وثقافاتها المتنوعة جزءاً من نسيجها المجتمعي، **وثانياً**، تسارع وتائر عمليات وتقنيات العولمة بصورة غير مسبوقة. فقد بدأت معضلات الاندماج وقضايا التمايزات الثقافية والدينية بين الأغلبيات والأقليات في البروز إلى السطح، وتسارعت وتائر النقاش حول البعد القيمي في المجتمعات المعاصرة وحدود التعددية وتبلورت بالتبعية صياغات فكرية متعددة حول أساليب واستراتيجيات التعامل مع الآخر الديني والعرقي، حيث نوقشت بصورة نقدية تحت مسميات، مثل؛ الثقافة القائدة والتعددية الثقافية والثقافة الخليط، وأسفرت بالأساس عن وضع قضية الحق في الاختلاف في موقع القلب من النقاش العام، ولكنها عمقت في ذات الوقت من الشعور بحالة الانفلات المجتمعي.

وجاءت المرحلة المعاصرة للعولمة بنقلاتها النوعية السريعة لتضع مجتمعات العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أيضاً أمام سلسلة من الأزمات المرتبطة بتراجع قدرة الدول القومية كفاعل ذي سيادة على إدارة اقتصادياتها ونظمها الاجتماعية مع انتفاء حدود حركه رأس المال وأماكن العمل، وتمازج العناصر الثقافية سواء كانت ذاتية أو أصيلة أو حديثة (دخيلة) على نحو جعل من الحديث عن الهويات الوطنية كجواهر خالصه ضرب من ضروب الخيال. ولكن الأخطر من ذلك هو حقيقة أن عمليات العولمة قد اجهزت على فكره الحدود الفاصلة بين المجتمعات الغنية والفقيرة، أو بعباره اخرى بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف. فتحديات العصر البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لم تعد تعترف بمنطق الكيانات القومية أو الأقاليم المحمية ولم يعد بالإمكان التغلب عليها من خلال سيناريوهات انعزاليه. ثقب الأوزون ومرض الايدز واخطار التكنولوجيا النووية والبطالة والفقر والعنف ليست قاصره على شعوب أو مناطق بعينها بل تمتد إلى كل ارجاء المعمورة على نحو يفرض عالميه منهج التفكير واستراتيجيات المواجهة. فبذلك تستحيل مقوله فيلسوف التنوير "ايمانويل كانت" عن وحده المصير الإنساني واقعاً قيمياً ومجتمعياً، وتودع بدون رجعه مساحة الفعل الحداثي الرمزي التي جردتها طويلاً من ثوريتها الحقيقية.

أولاً: مفهوم المخاطر: المبني والمعني

جسدت نقاشات العلم الاجتماعي منذ سبعينيات القرن الماضي خاصه في الاكاديميات الغربية الرغبة في التوصل إلى أنساق بديله قادره على التعامل مع التغيرات "سالفه الذكر" ولم تقف فقط عند محاولة نقد المقولات الحداثية الكبرى المتمثلة في التقدم والعلمانية والعقلانية والمجتمع المركب (complex society)، وطرحت في هذا السياق مفاهيم أخرى مثل "المجتمع ما بعد الصناعي، ومجتمع المعلومات، وزمانيه ما بعد الحداثة، والسبيه الثقافية، والهوية الخليط"، وهي مفاهيم ساعدت على التعبير عن واقع المجتمعات المعاصرة، وبقت هذه المفاهيم تدور حول مفهوم مجتمع المخاطر (Risikogesellschaft) الذي طوره عالم الاجتماع الالماني "أولريش بك"، وشكلت جذوره الفكرية .

وقبل الانتقال إلى معالجه الافكار المركزية لمجتمع المخاطر يجدر التمييز في إطار النقاش الدائر حول طبيعة البنى المجتمعية ومنظومات القيم السائدة منذ نهايات القرن العشرين بين موقفين فلسفيين يتنازعان عقول وضمائر المفكرين، هما؛ **الدفاع عن مشروع الحداثة التنويري**، واعتبار مقولاته على الرغم من التحديات التي تواجهها ما زالت قادرة على التوجيه والتفسير من جهة، **وإعلان فشله التام ونهاية دورة كوجهة أو قبلة للمجتمعات الإنسانية التي تدور حركتها إتجاهة ساعية للاقتراب الحثيث من مركزها من جهة أخرى**. والواقع ان التناقض الواضح بين الموقفين الحداثي وما بعد الحداثي والجدل المستمر بين رموزه الأوسع شهرة عالمياً من أمثال "يورجن هابرماس، وجاك دريدا" يخفي حقيقة أن الأمر لا يتعلق هنا بأنساق نظرية تفسيرية حدية جامده لا تتغير ولا تتداخل. فدفاع "هابرماس" عن الخطاب الفلسفي للمشروع الحداثي إنما استند على اعاده صياغة مرتكزاته في ضوء خبرة القرن العشرين والعديد من النزعات النقدية ابتداءً من رؤى "نيتشه، والفكر الرومانسي الألماني، مروراً بنظريه تيودور ادورنو، وماكس هوركايمر في النقد الاجتماعي، وانتهاءً بآراء الماركسيين الجدد حول تناقضات المشروع (القومية في مواجه العالمية والعقلانية امام دينامية التوسع الرأسمالي)". وينسحب الوصف ذاته على تيار ما بعد الحداثة الباحث باستمرار عن امتدادات له في فكر القرن التاسع عشر، قرن الحداثة بامتياز. بل ان مضامين الشق الأول من المفهوم "ما بعد الحداثة" بجانب عدم القدرة على توصيف الواقع المعاصر بوضوح، باستمرارية الحالة الحداثية كإطار ادراكي للقياس والتفسير. تعيدنا إلى محوريه الدمج بين سياقي الواقع والادراك عند تحليل تغيرات العصر المادية والقيمية. ويبدو على صعيد آخر اجتهاد "أولريش بك" الناظر لمجتمع المخاطر على أنه "طريق حداثه جديده" (العنوان الفرعي لكتابه الأساسي) للوهلة الأولى بمثابة محاولة توفيقه بين الموقفين قد تكشف عن مساحات التقائهما الفكرية.

انجز "أولريش بك" كتابه الأول عن مجتمع المخاطر في بدايات النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، تحديداً في عام 1986، واضفت كارثه المفاعل النووي "تشيرنوبيل" التي وقعت في نفس العام بعداً شديد الواقعية على مقولات الكتاب الرئيسية. ففي الفقرة الأولى من مقدمة الكتاب المعنونة بـ "لسبب معروف" تُقيم بلغه المصير التاريخي (وهي في جميع الأحوال محببة لقلوب المفكرين الألمان) للقرن العشرين؛ "**لم يفتقر هذا القرن بأي حال من الأحوال للكوارث التاريخية من حروب عالميه، وزلازل، وفيضانات، والآن تشيرنوبيل. وتختم هذه الحقيقة الحرص في استخدام كل كلمة وتزيد من أهمية تدقيق النظر في الخصوصيات التاريخية. فقد عرفت كل اشكال الشقاء والمعاناة والعنف التي سببها البشر لبعضهم البعض على الدوام مفهوم الآخر، وتمركزت حوله، اليهود، والسود، والنساء، واللاجئين، والمنشقين، والشيوعيين، وغيرهم. فمن جهة وجدت باستمرار سياج فاصله ومعسكرات للاعتقال واحياء بعينها في المدن وكتل عسكريه، ولكن ومن جهة أخرى كان سياج المسكن الخاص بمثابة حدود فعليه ورمزيه مكنت أولئك الذين بدوا بعيدين عن الاحداث**

ان يحتموا دائماً خلفها. حقيقة أن كل ذلك مازال حولنا، إلا أنه وفي نفس الوقت في طريقه إلى الاختفاء منذ تشيرنوبيل، إنها نهاية الاخر، نهاية قدرتنا على ابعاد أنفسنا، تلك النهاية التي اضحت مع التلوث النووي خبره حياتيه. وعلى الرغم من ان امكانيه دفع شبح المعاناة بعيداً عنا ما تزال قائمه، إلا أن ذات الأمر لم يعد ينطبق على اخطار العصر النووي، التي تكمن هنا قوتها الثقافية والسياسية غير المسبوقة. قوتها هي قوه الخطر التي تقضي على كل مناطق الحداثة المحمية وتنويعاتها".

ينطلق الكاتب من محاولته توصيف التغيرات الحادثة في مجتمعات نهاية القرن العشرين من قناعات أوليه أربعه هي: **أولاً**، أن اللحظة الراهنة هي لحظه انقطاع جذري في تاريخ الحداثة، **ثانياً**، أن مفهوم الخطر قد اضحى المحرك الاساسي للبنى المجتمعية المعاصرة، **ثالثاً**، أن مقوله وحدة المصير البشري "التنويرية" والتي ناقضتها مسيرة الحداثة منذ القرن الثامن عشر وحولتها إلى مساحه للفعل الرمزي كما اشرنا اعلاه ، تستحيل الآن تحويلها إلى حقيقه واقعة، **رابعاً**، أن جل هذه التحولات يفرض اعاده النظر في مدى فعالية منظومات القيم العالمية وصياغة نسق نظري وتفسيري بديل لفهم تحديات العصر. والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو حول مساحة التجديد في فكر "أولريش بك" إذا ما قورن بكُتاب آخرين تناولوا نفس الموضوعات وتشابهت رؤاهم مع القناعات السابقة. فمن المعروف أن تحليلات "مجتمع المخاطر" قد تأثرت على سبيل المثال بوضوح بأعمال الفيلسوف الألماني "هانس يوناس"، خاصة في مؤلفه الصادر عام 1979 والمعنون " مبدأ المسئولية– نحو علم اخلاقي لحضارة التكنولوجيا".

"هانس يوناس" الذي ولد في بدايات القرن العشرين لأبوين ينتمون إلى الديانة اليهودية واضطر عام 1933 للهجرة بعد ان تتلمذ على يد كل من "هوسرل، وهايدجر" وأمضى بقية حياته في امريكا الشمالية حتى وفاته عام 1993 سعى كالعدد الأكبر من معاصريه الذين مروا بتجارب مشابه (ادورنو، هوركايمر، ارنت) إلى الإجابة على سؤال النصف الأول من القرن العشرين، " كيف أدت عقلانية الحداثة وتقدمها العلمي والتكنولوجي إلى الحربين العالمتين والهولوكوست والكوارث الساتالينيه؟". وظل خطابه الفكري الدائر في فلك النزعة الإنسانية أسير هذه الخبرة التاريخية ولم يخرج عن سياقها المتخوف من الشمولية السياسية والناظر دواماً إلى المجال السياسي باعتباره الحكم الأخير في المجتمع. أما "أولريش بك" فهو بحق ممثل لأجيال الثلث الأخير من القرن الماضي التي رأت الرخاء الاقتصادي لغرب الخمسينيات والستينيات يتهاوى تدريجياً وظهور أزمات حياتية ارتبطت بالأساس بتراجع أنظمة الأمن الاجتماعي لدولة الرفاهة وكوارث التكنولوجيا الحديثة. لم يقف الوعي السياسي لهذه الأجيال طويلاً عند قضايا ثورات الطلاب أو الصراع مع الإمبريالية ومشاكل الجنوب الفقير، بل تمحور حول محاولة سبر أغوار الحقيقة المجتمعية (في الغرب) التي صار فهمها مستعصياً على النماذج الحداثية التقليدية. كما أن "أولريش بك" لا يرغب في صياغة "علم أخلاق للحضارة

التكنولوجية" بقدر ما يستهدف وضع " جدول إرشادات " غير مسيس للحياة في المجتمع ما بعد الصناعي والفرق بين الهدفين شايع.

على صعيد ثان توضح المقارنة بين أسلوب الكتابة العلمية لكل من "هانس يوناس، وأولريش بك" مدى حيوية الأخير الذي يلامس باستعارات من الحياة اليومية وتعابير جريئة لا تقف عند حدود فهم جامد للمنهجية العلمية (إيقاع إنسانية نهاية القرن) التي ما عادت تستسيغ النصائح الاخلاقية المطلقة أو الاستخلاصات الفلسفية من "عبر الماضي". فحاضرها أسرع بكثير وأشد تعقيداً من أن يستكين إلى حكمة التاريخ.

يناقش "هانس يوناس" في أحد محاضراته تحت عنوان "النظرة القدرية هي جريمة الموت" مسألة التسليم بأن المصير لا يمكن تغييرة أو الحيلولة دونة، مما قد يؤدي إلى بروز العديد من المخاطر التي تتهدد الانسانية ومستقبلها وحاضرها، لذلك يدعو "هانس يوناس" أن كل من ينادي باستحالة عمل شيء في مواجهة مختلف المخاطر نتيجة ضرورات موضوعية تصعب معالجتها. إن تلك النظرة التي أطلقها تحاول في مكنوناتها طرح إطار عام حول مواجهة القدر والمصير، والتي لا تقتصر فقط على "إصلاح العطب" ومنع تكرار حدوثه مرة أخرى، إذ يستحيل بذلك التسلم بالمسألة القدرية والمصيرية، مما يستوجب إعادة النظر فيها ضمن خطاب الحداثة المؤمن بلا نهائية. بالمقابل يحدثنا "أولريش بك" عن لحظة انقطاع الحداثية الراهنة مستخدماً لغة مغايرة تقوم على "مفهوم المخاطر"، ويستند على تقدير مؤداه أننا كفاعلين وموضوع للفعل أيضاً نشهد لحظة انقطاع في داخل الحداثة تخرجها عن حدود المجتمع الصناعي الكلاسيكي وتمنحها شكل ومضمون جديد يمكن وصفة بمجتمع المخاطر الصناعي، ويستدعي ذلك إيجاد توازن صعب المنال بين تناقضات الاستمرارية والانقطاع التي تعبر عن نفسها في جدليات الحداثة والمجتمع الصناعي (المجتمع الصناعي، ومجتمع المخاطر). حيث سعى "أولريش بك" إلى إيضاح حقيقة أن هذه التغيرات الجذرية تحدث بالفعل في اللحظة الراهنة وفي الواقع الذي نعيشه. أما إجابة التساؤل حول كيفية التمييز بين عناصر التغيير المختلفة فتستدعي النظر بدقة إلى كافة التطورات المجتمعية، وعلى الرغم من ذلك فإن وضوح الرؤية سيتطلب على الدوام الانتظار لما سيفصح عنه المستقبل من خلال المتغيرات المستقبلية. فلذلك نجد أنفسنا هنا أمام قراءة شارحة للواقع يمكن من خلالها توصيف تغيراته وتعترف بعجزها عن الإلمام بكل عناصره بصورة شاملة، لذلك تتوارى النصائح والاستخلاصات، بإسم قيم الإنسانية السامية أو باسم التاريخ، خلف محاولة صياغة فهم جزئي لحقيقة ما يحدث.

وبذلك من الصعب اختزال التباينات الواضحة بين "هانس يوناس، وأولريش بك" إلى اختلاف منطلقات الفيلسوف وعالم الاجتماع فقط. إنما هي في المقام الأول تجسيد لاصطدام الأفكار والأنساق التي تم تبنيها، حيث مازال يدعى القدرة على التوجيه والتفسير والتنبؤ بتأويل متواضع للحقيقة

المجتمعية، ويحاول الخروج من عباءة الأول، وإن استمر في طرح أسئلته الكبرى حول الوجود البشري.

ثانياً: نحو حداثة مغايرة جديدة

كيف تبدو إذن البنى المجتمعية ومنظومات القيم في عالم أفكار "أولريش بك" وما هي المضامين المادية والرمزية للحظة الانقطاع الحداثية في الجزء الأخير من القرن العشرين؟ ويمكن لأغراض العرض النقدي التمييز بين مستويات متعددة للإجابة على هذين السؤالين في أعمال "أولريش بك" الرئيسية. فهناك من جهة أولى واقع دخول المجتمعات المعاصرة في مرحلة جديدة من مراحل نموها تناقض (بأشكال مختلفة لم يتضح مداها بعد) حقائق المجتمع الصناعي في سياق التوسع الرأسمالي منذ القرن التاسع عشر. يحدث هذا التغيير، من جهة ثانية، بفعل عمليات التحديث المتتالية في المجتمع الصناعي وعلى نحو يمكن مقارنته بالتحول في القرن التاسع عشر من المجتمع الزراعي إلى الصناعي، ويقول "أولريش بك" في هذا الصدد "**أدى تحديث بنى المجتمع الزراعي المتهالكة في القرن التاسع عشر إلى تفككه وبدء ظهور بنية المجتمع الصناعي. كما يترتب على عمليات التحديث اليوم تفكيك قواعد المجتمع الصناعي. وفي سياق استمرارية الحداثة يبزغ شكل ومضمون جديد للحقيقة المجتمعية**".

إلا أن حقيقة التشابه التاريخي بين المنطق المجتمعي المؤدي إلى المجتمع الصناعي وذلك أدى إلى استبداله؛ أي أن التحديث لا ينبغي له من جهة ثالثة أن يحجب جزء رئيسي أخر مكمل للصورة. ففي حين أن تحديث القرن التاسع عشر صارع في المقام الأول بنى تقليدية ومنظومات قيم دينية وطبيعة متمردة رغب في السيطرة الشاملة عليها، وتواجه عمليات التحديث حالياً ذاتها أو بعبارة أدق النتائج التي ترتبت عليها في القرنين الماضيين، يعبر "بك" عن هذه الرؤية بصورة بالغة الدقة في الصفحات الأولى لكتابة "مجتمع المخاطر" حيث ذكر "**أخذ تحديث القرن التاسع عشر مداه في سياق مواجهة مع نقيضه؛ عالم تقليدي ملئ بتراث الماضي وطبيعة رغب في معرفتها والسيطرة عليها. اليوم، على أعتاب القرن الحادي والعشرين، ابتلع التحديث نقيضة وفقده ويواجه ذاته على أرضية مرتكزات المجتمع الصناعي ومبادئ حركته. يتوارى التحديث في الخبرة التاريخية ما قبل الحداثية لتحل محله أزمات تحديث ناظر بالأساس إلى ذاته**".

يطول هذا الاختلاف بين تحديث المجتمع التقليدي وتحديث المجتمع الصناعي على صعيد رابع جوهر الصراع المجتمعي المعاصر الذي يتمحور حول البحث عن بدائل للوظيفة التقليدية للعلم والتكنولوجيا (غزو الطبيعة)، وأشكال مغايرة لعلاقات العمل والحياة الخاصة والنماذج المثالية لأدوار الرجال والمرأة المرتبطة بها، وبالتبعية عن منظومة قيمية جديدة أو معدلة لأنماط السلوك البشري. أما محرك عمليات التحديث الراهنة فيحدده "أولريش بك" على مستوى خامس في مفهوم الخطر.

والمعنى المقصود ببساطة هو أن بنى المجتمع الصناعي وميكانزمات حركتها وخاصة في مجال التكنولوجيا وعلاقات العمل والاقتصاد والاستهلاك والعملية الاتصالية قد أضحت مصدر دائم لتحديات غير مسبوقة من جهة، ومن الصعب إدارتها في إطار آليات السيطرة والأمن المعهودة من شاكلة نظم الرفاهية والضمانات الاجتماعية (إعانة البطالة ، معاش التقاعد ، وغيرهما) من جهة أخرى، ويترتب على كل ذلك أخيراً على المستويين السياسي والفكري تراجع الطاقة المعرفية والتحليلية للأنساق النظرية والتفسيرية المرتبطة بالمجتمع الصناعي، اليمينية و اليسارية على حد سواء.

قبيل الانتقال إلى معالجة سمات مجتمع المخاطر الخارج (وفقاً لأولريش بك) من عباءة التغيرات سالفة الذكر تجدر الإشارة إلى ملاحظتين نقديتين. فمن الواضح أن العرض السابق ينطلق جملة وتفصيلاً من تحليل يشكل واقع مجتمعات الشمال الغنية خاصة الأوروبية الغربية والأمريكية الشمالية إطاره المرجعي (Referentiality) على نحو يجعل من التساؤل عن مدى عالمية مفهوم مجتمع المخاطر والظواهر التي يصفها أمراً مشروعاً، والحقيقة أن "أولريش بك" لم يفصل كثيراً في هذا الصدد واكتفى في عدد من كتاباته خاصة التي تلت أحدث الحادي عشر من سبتمبر لعام 2001 بالتأكيد على تنوع الأخطار باختلاف الأطر المجتمعية وعلى أن "الإرهاب الديني" ذي الطابع الأيديولوجي يجسد على سبيل المثال واقع وجود ما أسماه "مجتمع المخاطر العالمي". لكن الدفع بخصوصية المفهوم وهو ما ينسحب بالقطع على سابقيه مثل المجتمع ما بعد الصناعي ومجتمع ما بعد الحداثة، يتجاهل إمكانيتين معرفيتين في عالم أفكار "أولريش بك"؛ **أولاً** قابلية ظاهرة مجتمع المخاطر للعولمة حالها في ذلك (حتى وإن اختلفت الأدوات) حال المجتمع الصناعي في القرنين الماضيين، **وثانياً** عالمية الأخطار ذاتها التي تنتفي معها (كما أوضحنا سابقاً وبصرف النظر عن الوضعية المكانية لمصدر الخطر المعني) وظيفية الحدود العازلة، وربما كان الأهم في هذا السياق هو البحث عن ماهية ديناميات عولمة مجتمع المخاطر ومدى ارتباطها بالتوسع المطرد للسوق الرأسمال والتدقيق فيما إذا كانت تتبع عند "أولريش بك" منطق محاكاة المراحل التاريخية؛ بمعنى أن الشمال المتقدم يجسد نموذج التغيير الذي ستسير على دربه أقاليم الأرض الأخرى (هل يشكل هذا معنى استمرارية الحداثة أو على الأقل أحد مستوياته الأساسية؟) – أم أنها تخالف هذا المنطق التطوري وتلغي حواجز المكان – الزمان بدمجها القسري (Compression of time and space).

تتعلق الملاحظة الثانية بتفسير "أولريش بك" لأهمية الأنساق النظرية والتفسيرية ما قبل الحداثية وبالأخص ذات الصبغة الدينية في اللحظة الراهنة. فإذا كانت الأنساق الحداثية تفقد مصداقيتها إزاء تغيرات الواقع فكيف يتسنى للفكر التقليدي وبعد قرون من تهميش عقلانية التنوير له أن يستعيد في بعض المجتمعات المعاصرة، ولو بصورة جزئية، مواقعه في المجال السياسي والثقافي. تأتي إجابة "أولريش بك" هنا حداثية حتى النخاع، فيصف "الأيديولوجيات الدينية" بأنها البقية الباقية

من فهم عفى عليه الزمان للوجود البشري يستغل سياسياً من جانب قوى ترفض إدراك روح العصر. فبذلك ليس للدين والرؤى التقليدية من مكان في مجتمع المخاطر إلا كتعبير عن لا عقلانية البعض، عن وعيهم الزائف ربما. تتجاهل مثل هذه النظرة إمكانية تفاعل الخطابات التقليدية والدينية مع التحولات المجتمعية وقدرتها على تطوير هياكلها ورؤاها ووظائفها في سياق ما ينعت في أدبيات علم اجتماع الدين "بالعلمنة الداخلية"؛ والمقصود بها علمنة الظاهرة الدينية استجابة لتحديات الواقع.

ونعود إلى السمات المميزة لمجتمع المخاطر ومنظومة قيمة التي تتبلور في مرحلتين متتاليتين يراهما "أولريش بك" على الرغم من استقلالهما النسبي لكنهما مترابطان وظيفياً. تعبر **المرحلة الأولى** عن بدء مسيرة خروج الحقيقة المجتمعية عن إطار المجتمع الصناعي وإرهاصات تشكل وعي نخبوي (بين جماعات محدودة) بوجود أزمات هيكلية في مجالات مختلفة، وعلى الرغم من ذلك تظل ساحة النقاش العام والفعل والصراع السياسي بعيدة عن إدراك الطابع الجديد لهذه الازمات وتنحو للتعامل معها بالأسلوب المألوف في المجتمعات الصناعية (المتقدمة) على أنها تعبير عن هامش محدود وفي نهاية المطاف مشروع من مخاطر عمليات التحديث يمكن السيطرة عليه بصورة تامة، ويختفي وهم السيطرة هذا مع **المرحلة الثانية** حيث تظهر بجلاء محدودية قدرة بنى المجتمع الصناعي بعد أن استنفذت إمكاناتها تماماً على إدارة المخاطر في علاقتها مع الطبيعة والإنسان، وتتحول المخاطر بالتبعية إلى قضية الأغلبيات المركزية وتهيمن على مجالها الخاص وساحة النقاش العام، وتدريجياً تدرك القوى السياسية أهمية التعامل مع الأزمات الهيكلية، وتسعى بالأساس من خلال استراتيجيات متعددة لإطالة عمر المؤسسات الرئيسية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وحمايتها من خطر التفكك منتجة بذلك لشعور أو وهم عام بوجود مساحات للفعل والتخطيط السياسي ما زالت فعالة، ويساعد ذلك على استقرار علاقات القوة والملكية في المجتمع، ويضمن بقاء الشروط الحيوية لاستمرارية المجال السياسي والمتمثلة في قناعة المواطنين المبدئية بإدارته لشئون المجتمع، إلا أن الأمر ما يلبث أن ينقلب إلى النقيض بعد أن تتضح محدودية تأثير السياسة وضعف فاعليتها مقارنة بالمصالح الاقتصادية الكبرى على سبيل المثال على نحو يجعل منها ومن رموزها المتهم الأول بالإخفاق في نظر الأغلبيات الخائفة.

ويترتب على هذه التغيرات الجذرية تسارع معدلات النزعة في المجتمعات المعاصرة، والتي تأخذ تدريجياً أنماط غير مسبوقة تتمثل في تراجع وظيفية هويات الحداثة الجمعية (العمال، وأصحاب العمل، الفئات المهنية الأخرى، والطبقات) وظهور منظومات قيمية بالغة الفردية ليس فقط من حيث وجهتها بل أيضاً فيما يتعلق بتمازج مكوناتها بصورة تقترب من رمزية "ثقافة التفصيل". وتتزايد على التوازي مساحات حرية الفرد وإمكانات حركته (Mobility) ويصبح هو في ذاته وبدون الرجوع إلى سلطات عليا ميتافيزيقية كانت أو وضعية المعيار الأخير للصواب والخطأ، للنافع والضار، للحق والواجب. أما الوجه الأخر لهذه الحقيقة فهو يتمثل في محدودية الممارسة الفعلية للحريات الفردية

إزاء المخاطر التي تتهدد وجود الإنسان على مستويات متعددة كما أشرنا أعلاه من جهة، ومن جهة أخرى، قسوة المجتمع التي لا يمكن للفرد الاحتماء في إطاره، ولو مؤقتاً وجزئياً، خلف ستار الأسرة أو العشيرة أو الجماعة المهنية. فإمكانية الاختيار العكسي أي رفض الحرية الفردية والبحث عن بدائل لها تنتفي هيكلياً. ويستخدم "أولريش بك" في هذا السياق تعبير بالغ الدلالة وهو "أن الفرد يطلق سراحه من بنى المجتمع الصناعي إلى حرية لم يطالب بها".

ومن ثم يأتي تعريف المفهوم ليحدد النقطة الزمنية والمكانية التي يمكن معها افتراض وجود مجتمع المخاطر بحسب "أولريش بك"، **حيث يبدأ مجتمع المخاطر منذ اللحظة التي تعجز فيها منظومات القيم المجتمعية الضامنة للأمن عن القيام بدورها إزاء الأخطار التي أطلقت عنانها اختيارات سابقة.** يقتضي مثل هذا التعريف المقتضب شديد الوظيفية من حيث مفرداته (العجز – عن – القيام – بالدور) التوقف لبرهة عند العلاقات الترابطية بين مكوناته الأساسية. فالصلة بين الأخطار وغياب الأمن في المجتمعات المعاصرة تشكل جوهر الانفصال عن الإطار الزماني للمجتمع الصناعي. فعمليات التحديث منذ القرن التاسع عشر استندت، كما يشير "أولريش بك"، على الوعد العكسي بخلق ظروف حياتية آمنة للإنسان من خلال السيطرة على الطبيعة واستغلال مواردها بصورة تنقله من أسر سيناريوهات الدمار ما قبل الحداثية (زلازل، براكين، وغيرهما) إلى رحابة المجتمع الدنيوي المستقر. وتولى الفكر التنويري في هذا السياق مهمة التشكيك في مصداقة الجزء الأخر من رؤى النهايات، خطابات الوعيد الديني. ما حدث في الثلث الأخير من القرن العشرين هو بمثابة ارتداد عمليات التحديث على ذاتها بحيث صارت المنتج الأول للمخاطر، وفقدت بالتبعية شرعيتها القائمة على أساس الوعد التاريخي بمجتمع آمن، ولا تقتصر فكرة غياب الأمن هنا على رمزية كارثة انفجار تشيرنوبيل أو انتفاء القدرة على السيطرة على الأخطار المعولمة للتكنولوجيات الحديثة، إنما تتخطاها إلى تفكك بنى المجتمع الصناعي ومنظومة قيمه، وتوحش وحدة الإنسان في لحظة انقطاع تذكرنا بمفهوم **الأنومالية** "لإميل دوركايم" **والعدمية** "لنيتشة". فلذلك لا تقدم رؤية "أولريش بك"، على خلاف تقاليد التنوير العقلانية والرومانسية، نموذجاً للتغلب على أزمات مجتمع المخاطر بل تقف عند حدود الشرح والتفسير المعمق.

على مستوى آخر ينظر "أولريش بك" إلى المجال السياسي بشكله التقليدي القائم على دعامة الدولة القومية باعتباره الخاسر الأكبر من بين البنى المجتمعية. فالسياسة هي الوحيدة التي لا تملك الاعتراف بالعجز عن التعامل مع الوضع الراهن (على عكس المصالح الاقتصادية المتحدثة دوماً عن شروط وضغوط العولمة) أو ليس لها مبرر يحمي مصداقيتها إن رغبت في ذلك (على نقيض مؤسسة الأسرة أو المؤسسات الدينية التقليدية المتعللة بهيمنة النزعة الفردية على المجتمع المعاصر) تضطر النخب السياسية "حاكمة ومعارضة" في سبيل الحفاظ على دورها كمصدر القانون والرخاء والنظام إلى تقديم وعود متتالية تعلم هي مسبقاً أن مآلها إلى الاختفاء السريع، وربما كانت

خبرة دولة الرفاهية في أوروبا الغربية في السنوات الماضية، وهي الإطار المرجعي لمقولات "أولريش بك"، دليل صريح على حيرة وشقاء السياسة في مواجهة التغيرات الراهنة. فمن تراجع مستمر عن مواقعها في الخريطة المجتمعية مروراً بتكلس خطابها الرسمي ووصولاً إلى ما أصبح يطلق عليه "وباء الحركة البطيئة" تبدو النخب السياسية الأكثر ذعراً وخوفاً من ديناميات العصر. على الرغم من ذلك لا يرغب مواطن القرن الحادي والعشرين، حتى وإن أدرك محدودية الإطار القومي، في التخلي عن مطالبته للسياسة بتوفير الأمن النسبي له وهو ما يجعل الأخيرة في أكثر الاحتمالات سوءاً تدور في حلقة شيطانية من الاتهام المحق والوعد الكاذب أو تتحول في أفضلها إلى سياسة باحثة عن حلول توافقية جزئية ومؤقتة.

وبقي أخيراً في معرض التناول النقدي لمضامين مجتمع المخاطر الإشارة إلى معنى مفهوم "التحديث الذاتي" أو بعبارة أدق التحديث المنكفئ على ذاته (Reflexive Modernisierung). يفرق "أولريش بك"، كما ذكرنا أعلاه، بين عمليات التحديث في القرن التاسع عشر التي أعملت فعلها في المجتمع التقليدي ونظيراتها الراهنة المتجهة إلى نتاج الحداثة الرئيسي، متمثلاً في المجتمع الصناعي. يعني مفهوم التحديث الذاتي بادئ ذي بدء استيعاب هذه الحقيقة وإدراك أن الصراع المجتمعي الدائر لا يتمركز حول وجود نقيضين من شاكلة التقليد والحداثة، بل يأخذ مداه في سياق تناقضات ذاتية لعمليات التحديث التي أنتجت الحقبة الصناعية في السابق وتفكك أبنيتها وتتخطاها اليوم. فالبحث عن قوى تاريخية مضادة تعمل كمعاول للهدم في المجتمع الصناعي، حتى وإن كان مفهوم مثل العولمة بكل ما يحيطه من رمزية سحرية وخيالات قوة مفترضة تقترب من أوصاف الآلهة، لن يفيد في شيء. فديناميات التغيير هي آليات التحديث نفسها التي لم تعد لنا القدرة على السيطرة عليها. العقلانية والرشادة في المجال الاقتصادي يتحولان من أدوات لخلق فرص عمل وتعظيم المنفعة إلى مصدر إحلال الآلة محل القوة البشرية وظاهرة البطالة المترتبة عليها. وبنفس الصورة تستحيل التكنولوجيات الحديثة من منتجة وناقلة للمعرفة النافعة إلى موطن تهديد مستمر للبشرية وحياة الانسان، في حين تسعى السياسة ونظم الأمن الاجتماعي إلى نشر وهم المجتمع المستقر بعد أن كانت حصنه الفعلي.

ويضع "أولريش بك" الإنسانية هنا أمام ثلاثة اختيارات نمطية (أعني هنا فكرة النمط المثالي Ideal type) مختلفة المضمون والمحصلة النهائية؛ استمرار التحديث التلقائي، ما بعد الحداثة، التحديث الذاتي. ولا يتوانى في حسم اختياره هو لصالح الأخير. **يجسد الاختيار الأول** الاستسلام لبنى مجتمعية ومنظومات قيمية فقدت القدرة على الفعل والنقد الذاتي، وتنتظر بسلبية رصاصة الرحمة بعد أن وصلت إلى الحدود القصوى في إمكانيات نموها، وأضحت نتائجها الكارثية على علاقة الإنسان بالطبيعة بينة. أما ما بعد الحداثة فهي في عالم أفكار "أولريش بك" لا تعدو أن تكون تعبير معاصر عن العدمية (في لحظة انقطاع تاريخ الحداثة) وغياب المصادر القيمية للحكم على الأمور

في عالم من الجزئيات اللامتناهية. قناعة الكاتب تعتبر أن البديل الوحيد للمجتمعات المعاصرة يتمثل في "تجديد الحداثة من خلال التحديث الذاتي"، وفي الواقع يطرح "أولريش بك" رؤية تفصيلية لنسق نظري وتفسيري يناط به إنجاز النقلة الإدراكية، وهي ما تعنيه، إلى الحداثة "الجديدة" أو "الثانية" كما يصفها في بعض كتاباته، وبغض النظر عن بعض الصياغات المصيرية من شاكلة استعادة الحداثة من جمود الفكر المعاصر والسيطرة على توحش الواقع من خلال أفكار الحداثة ووعد التنوير إعمال منطق الحداثة في مسيرة الحداثة ذاتها، تأتي المقولات المركزية متسقة مع/ ومكملة لمحاولة فهم الحقيقة المجتمعية المتغيرة.

ويشكل الإدراك العلمي لتحولات المجتمع الصناعي نقطة انطلاق "علم اجتماع التحديث الذاتي"، من البنى المجتمعية مدعية الشمولية إلى الفردية من الوضوح إلى الغموض، من الأمن النسبي إلى المخاطر، من السياسة إلى ما بعدها، من ترسيم الحدود إلى التسليم بعبثيتها، من حواجز الشمال والجنوب إلى وحدة المصير، من حلم التغيير الثوري إلى تدرجية التغيير في إطار الحداثة. ويمثل البحث عن مفردات سوسيولوجية للإمساك بالفروق بين المجتمع الصناعي ومجتمع المخاطر؛ أي بخصائص لحظة الانقطاع الحداثية المكون الثاني لمفهوم التحديث الذاتي. فإذا كان المجتمع الصناعي بتنوعاته قد أدرج في إطار خريطة طبقية تبدو خلافاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية حدية، فإن اللحظة الراهنة لا تسمح إلا بالحديث عن الأفراد والجماعات وتحالفاتها المؤقتة غير الأيدولوجية بالأساس. وفي حين يقتصر تحديد ماهية محرك نمو المجتمع الصناعي على مفاهيم العقلانية والرشادة من جهة، وصراع الطبقات ومصير الرأسمالية من جهة أخرى، تتنوع مصادر التغيير في مجتمع المخاطر بتعدد الأخيرة (بيئية، بيولوجية، اجتماعية، اقتصادية، وغيرها) على نحو يؤدي إلى ما يصفه "أولريش بك" بـ "راديكالية الحداثة". وإن ظل منطق التغير يتمحور حول قدرة عمليات التحديث على تعديل مواقعها من خلال النظرة الذاتية النقدية. وفي مقابل منظومات القيم الصناعية المستندة إلى توزيع محدد لأدوار المرأة والرجل، والريف والحضر، الجماعة والمجتمع، وباستراتيجيات واضحة لإضفاء الشرعية عليها أو نفيها، تتسم منظومات القيم المعاصرة بالغموض والجزئية والتقلب (في الزمان والمكان) بصورة تنسجم مع واقع تفكك الهويات الفردية والجمعية التي ألفتها الإنسانية في القرنين الماضيين.

ثالثاً: غياب مجتمع الفرص

يصف "أولريش بك" واقع البنى المجتمعية ومنظومات القيم المعاصرة بأسلوب تحليلي شيق وعميق، وآثارت دراسته الأولى في منتصف الثمانينيات جدلاً علمياً واسع النطاق، وأصبح مفهوم مجتمع المخاطر بين ليلة وضحاها من مرتكزات علم الاجتماع في أواخر القرن العشرين، والحقيقة أن محاولة "أولريش بك"، وهنا يكمن تميزها، قد تمكنت من سد فراغ نظري وفكري بدا جلياً منذ

النصف الثاني من السبعينيات ونتج عن غياب أدوات ومفاهيم جديدة تستطيع الاقتراب من ظاهرة تفكك المجتمع الصناعي وانعكاساتها على مشروع الحداثة. فالنقاشات حول الرأسمالية المتأخرة والمجتمع ما بعد الصناعي وما بعد الحداثة بصرف النظر عن تنويعاتها الداخلية واختلافاتها البينية لم تقدم قراءة مقنعة لتحولات العصر. فهي إما ظلت أسيرة لمنطلقات عمليات التحديث الصناعية ذاتها واعتبرت أزماتها بمثابة تعبير عن الهامش المعتاد من التناقضات غير المستعصية على الحل أو حكمت على نفسها بالتهميش في ظل عدمية استدعت فقط رمزية الخوف من الحداثة ورفض التغيير. يتخطى "أولريش بك" بدراساته السوسيولوجية مثل هذه العقبات المنهجية، ويقدم تفسير لانتقال مجتمعات اليوم من المرحلة الصناعية إلى مرحلة مجتمع المخاطر في سياق حداثة ممتدة رغم لحظة الانقطاع الجذرية في تاريخها. وقراءته شديدة الحساسية للتغيرات في الواقع المعاش (Lebenswelt)، توضح بدقة تفكك البنى القديمة وطبيعة منظومات القيم البازغة. وإن كان بالإمكان اختزال مقولاته الرئيسية التي تعرضت لها الدراسة في الأجزاء السابقة في جملتين فقط، من خلال اقتراح الصياغة التالية؛ **وصلت عمليات التحديث التقليدية إلى حدودها القصوى، وبدأت في الانقلاب على مجتمعاتها الصناعية مغيبة لشبكات الأمن النسبي ومنتجة لمساحات وأشكال غير مسبوقة من المخاطر المعولمة. تتهاوى البنى المجتمعية المعروفة، وتفقد مصداقيتها، وتتصدع منظومات القيم التي أضفت عليها شرعيتها، والجديد ما زال في طور التكوين الحداثي.**

ويعبر "أولريش بك" عن روح العصر، عن حالة القلق والغموض الوجودي، عن خوف الفرد إزاء اختفاء المألوف وغياب الهوية. وعلى الرغم من أنه في ذلك يتشابه بالقطع مع العديد من كتابات ما بعد الحداثية إلا أن رؤيته تختلف عنها بحكم بحثه عن تفسير الواقع (في المقام الأول) والمخرج منه (في المقام الثاني) في إطار الحداثة التي يحاول أن يستعيد لها حيويتها. والفرضيات الكامنة هنا هي من جهة أولى الإيمان بالقدرة الذاتية لعمليات التحديث على تصحيح مسارها والزج بالحداثة في خضم مرحلة جديدة تتمكن معها من التعامل مع تحديات العصر. وتأتي من جهة ثانية، وهذا هو مربط الفرس في تعارض عالمه مع عوالم ما بعد الحداثة، قناعة "أولريش بك" بسمو وصلاح فكر التنوير الفلسفي الراغب في تحرير الفرد من قيود التقاليد وحمايته من الطبيعة وما وراءها وتطوير حياته إلى الأفضل من خلال العقلانية والرشادة والنقد الذاتي. قد تتبدل الأشكال المادية للقيم الثلاثة الأخيرة وتختلف مضامينها الخطابية من لحظة إلى أخرى، إلا أنها تظل معبرة عن منطق حركة التاريخ النهائي، وبالتبعية عن استمرارية الحداثة حتى وإن رفض "أولريش بك" الاعتراف بذلك. مساحة التقارب بين الحداثة الثانية أو الجديدة وما بعد الحداثة في تصور "دريدا" الرافض للقيم الكلية على سبيل المثال لا تعدو أن تكون سطحية، فقط للوهلة الأولى، كما ذكرنا أعلاه. "أولريش بك" هو إبن المشروع الفلسفي للحداثة الذي يبدو مهيمناً على ساحة الفعل الفكري في ألمانيا القرن الحادي والعشرين، وربيب عقلانية التنوير وإن جردها جزئياً من تعاليها.

وتبقى مساحتان مكملتان للمسكوت عنه في عالم أفكار "أولريش بك" (غياب مجتمع الفرص)، هما؛ **مفهوم الفرصة وديناميةعولمة مجتمع المخاطر**. فالحقيقة أن رمزية الخطر كمفهوم مركزي تفرض فهم قاصر لنتاج عمليات التحديث يستبعد هيكلياً وجهها الآخر، المتمثل في الفرصة. ولا يترتب على التكنولوجيا الحديثة وأنماط العقلانية والرشادة المعاصرة سلسلة متصلة من التحديات فقط، بل تخلق فرص جديدة غير مسبوقة على مستويات مختلفة، والعامل الحاسم هنا هو الكيفية التي تتوزع بها المخاطر والفرص على الأفراد والجماعات الكبرى في المجتمع المعني وعلاقتها الجدلية. فالأمر الذي لا شك فيه هو أن هناك مجموعات بعينها تتكون على أسس "مهنية، وجغرافية، وعرقية، وغيرها" تستفيد وأخرى تضار من تحولات اللحظة الراهنة، وفي ظل مجال سياسي عاجز عن الفعل أو مفتقد للفعالية، ودولة قومية تتراجع عالمياً، حيث تعود قضية العدالة وتكافؤ الفرص لموقع القلب من ساحة النقاش العام وتلعب دور هام في الحوار حول منظومات القيم والتوافق المجتمعي. يصمت "أولريش بك" عن انعكاسات غياب عدالة توزيع المخاطر والفرص على نسقه النظري والتفسيري ويكتفي بالتأكيد على أن الصراع الطبقي قد ولى زمانه وأن عدم العدالة يزيد من راديكالية الحداثة الثانية. نحن أمام أجندة ليبرالية جديدة ذات طابع خاص تبرر تجاهل مصالح الأغلبيات وتخلي السياسة عن مسئوليتها تجاه المجتمع وهيمنة الفهم التكنوقراطي على إدارة عمليات التحديث بأحاديث فلسفية عن عالمية وعمومية المخاطر. نظرياً تقع مسئولية مواجهة مثل هذه الأجندة المهيمنة بصياغات شتى على عاتق قوى اليسار بتنويعاتها المختلفة؛ القديمة والجديدة، البرلمانية وغير البرلمانية، الماركسية وما بعد الماركسية، والخيط الناظم لها جميعاً هو مقاومة الرأسمالية المعولمة والمستفيدين (Haves) من آلياتها المالية والنقدية واستعادة المضامين الإنسانية، خاصة المساواة والعدالة، لأنماط التطور المجتمعي، وإدراك الحقائق غير الوردية لواقع خاسري اللحظة الراهنة (Have–Nots) من جماعات المهمشين والعمالة البسيطة ومواطني المجتمعات الفقيرة.

وينسحب ذات الانتقاد على قضية عولمة مجتمع المخاطر. فإشارات "أولريش بك" المتفرقة إلى ظواهر القومية المتطرفة والفقر والإرهاب الديني والأزمات الاقتصادية خارج إطار الشمال المتقدم باعتبارها مصادر دينامية عملية العولمة هذه، وكذلك تشديده على أن الخطر ما عاد يحترم حدود الدول القومية، لا تجيب على التساؤل عن الفروق الجوهرية فيما يتعلق بطبيعة المخاطر والفرص التي تواجهها المجتمعات الغنية والفقيرة وما يترتب من اختلافات على صعيد تغير بنى المجتمع ومنظوماته القيمية. حقيقة أن وحدة المصير البشري أصبحت تشكل مكون أساسي لإدراك الواقع الراهن، لكن المسافة بين الإدراك والفعل الساعي لتغيير الواقع ما تزال شاسعة، إن لم تكن تنم عن تناقض جذري. كيف يمكن بدون ذلك فهم إقدام العديد من دول الشمال على تصدير نفاياتها النووية إلى الجنوب وكيف نتعامل مع الفوارق المذهلة بين المستويات الاقتصادية هنا وهناك وسياسات الهجرة وغيرها؟ أو ليست عولمة مجتمع المخاطر هي في ذاتها تعبير عن التوسع المطرد للسوق

الرأسمالي بتناقضاته الهيكلية؟ عالم "أولريش بك" الخالي من الصراع الطبقي غير قادر على أو راغب في إدراك هذه الحقيقة، فهي قد تفسد في نهاية المطاف الحديث عن انتصارات الرأسمالية كمصدر للعقلانية والرشادة والنقد الذاتي، التي تمثل قيم الحداثة الكلية.

ويبدو "أولريش بك" هنا غير حاسم لقناعاته. فهو يتحدث من جهة عن مسارات عالمية لمجتمع المخاطر في اللحظة الراهنة يحددها في الأزمات الإيكولوجية والأزمات النقدية والمالية والأخطار الإرهابية المرتبطة بشبكات إرهاب فوق قومية ويراها جميعاً مترتبة عل تعامل الإنسانية الحداثي مع الطبيعة ومواردها المادية وغير المادية. ثم يتبع ذلك في معرض تناوله لإرهاب الحادي عشر من سبتمبر لعام 2001 بحديث عاطفي عن واقع بشرية القرن الحادي والعشرين باعتبارها **"جماعة مصير مشترك" (Schickalsgemeinschaft) تقدم أمام وحدتها السياسية كفن إدارة المجتمعات بمضامينها التقليدية، الصراعية بالأساس، عاجزة عن الإدراك وبالتبعية الفعل، ويتساءل المرء المرة تلو الأخرى عن ماهية الأمر الذي يمكن أن يوحد العالم؟ ربما كانت الإجابة الأولى وبصورة تجريبية هي عدوان من كوكب المريخ. وربما يمثل إرهاب الحادي عشر من سبتمبر ما يشبه العدوان على الحضارة الإنسانية من أولئك القادمين من كوكب المريخ الداخلي. لوهلة تاريخية تبدو المعسكرات والأمم المتناحرة في عالمنا موحدة ضد عدو مشترك، الإرهاب العالمي. يترتب على عولمة التهديد الإرهابي ضد دول العالم أجمع تحول الحرب ضد الإرهاب إلى تحدي رئيسي للسياسة بمعانيها الكلية وإلى دافع لصياغة تحالفات جديدة تتناقض مع منطق المعسكرات المتعادية والصراعات الإقليمية. وبالتبعية تبدو خريطة العلاقات الدولية في اللحظة الراهنة وكأنها تصاغ من جديد".**

ويشدد "أولريش بك" من جهة أخرى في مواضع مختلفة من كتاباته على تعدد مضامين حركة التاريخ وتبدل وجهاتها بين المجتمعات الغربية وغير الغربية بصورة قد تجعل من المشروع التدبر في وجود "حداثات" متنوعة تتعاطى بطرق شتى مع المخاطر العالمية، **كما أنه لا يمكن الادعاء بأي حال من الأحوال أن هناك إجابة واحدة فقط على تحديات مجتمع المخاطر العالمي. تختلف مسارات الدخول إلى مجتمع المخاطر العالمي بين الدول والثقافات الأوروبية وغير الأوروبية تماماً كما تتفاوت وستتفاوت في المستقبل مسارات الخروج منه. بهذا المعنى يمكن القول أن المستقبل القريب سيشهد تواجد وتجاور حداثات متعددة. وقد بدأت بالفعل النقاشات حول الحداثة الآسيوية والصينية والروسية والأمريكية الجنوبية والأفريقية. تظهر خطابات وأحاديث من هذه الشاكلة بوضوح كبير أن حقيقة وجود مجتمع المخاطر العالمي سيترتب عليه إنهاء الهيمنة الأوروبية على الحداثة ومضامينها المركزية، ودعونا نبادر ونقول أخيراً. في هذا السياق لا يمكن تأويل النقد الراديكالي للحداثة القادم من العالم غير الأوروبي على أنه رفض سطحي غير مبرر وغير تاريخي لها، بل هو في المقام الأول رفض للفردية المتطرفة ولفقدان الهوية والكرامة الثقافية**

أو بعبارة موجزة محاولة لمقاومة تنميط العالم على نموذج مكدونالدز الأمريكي. الأمر هنا يتعلق بالرغبة في صياغة وتجربة حداثات مغايرة قد ترى بصورة جزئية وانتقائية في نموذج الحداثة الغربية إطاراً مرجعياً لها.

ويتأرجح "أولريش بك" إذن بين خطاب كلاسيكي حول الطابع العالمي لمجتمع المخاطر الدافع في اتجاه توحد البشرية على الرغم من صراعاتها السياسية الآنية، ونظرة ما بعد حداثية تروم التشديد الإطلاقي على التنوع والاختلاف وتمتزج باعتذارية متوجهة للمجتمعات غير الأوروبية تدافع عن نقدها للحداثة الغربية وبحثها عن بديل ذاتي. لا تتسق الفكرة الأخيرة على الرغم من جاذبيتها ومسايرتها لروح العصر مع مجمل نسق "أولريش بك" المعرفي والفكري، بل وتتناقض في نهاية المطاف باعتاد ثنائية الذاتي – الغريب مع جوهر عمليات العولمة بمضامينها الثقافية والاقتصادية.

فمفهوم العولمة الثقافية، وبغض النظر عن المعنى الرائج لدينا في العالم العربي – الإسلامي باعتبار العولمة غزوة إمبريالية غربية مهددة لهويتنا وقيمنا الأصلية، إنما ينعكس بالأساس عن تأكيد تسارع وتائر تنوع الأفكار والرؤى والتصورات الحاكمة للنظر في الأخلاق والمجتمع والسياسة في داخل كل إطار ثقافي– حضاري، وحقيقة أن بعض من هذه العناصر إنما تشكل امتدادات لثقافات أخرى تجذرت في السياق المحلي المعني في مراحل تاريخية مختلة على نحو يجعل الحديث القطعي عن الذاتي في مقابل الغريب أمر من الصعوبة بمكان. فقد أضحت منظومات قيمية ودينية تستند (وإن تنوعت) إلى ثقافات غير أوروبية في ظل وجود جماعات مهاجرين متعددة استقرت في الغرب بمثابة مكون رئيسي للثقافة هناك يفرض نفسه على شتى مناحي الحياة بل ويطول حتى ما استعصى منها على التغير السريع مثل المجال اللغوي. فمشاهدة الأفلام الروائية الألمانية والفرنسية القديمة المعالجة لقضية وجود المهاجرين ومقارنتها بالحديث منها على سبيل المثال يظهر بجلاء الاستبعاد المنظم لتعبيرات مثل الأجانب والغرباء واللاجئين من قاموس المصطلحات اللغوية المقبولة مجتمعياً عند التعرض لظاهرة الأقليات، وبالمقابل فأنه من الصعب وصف مفاهيم مثل التنوير والمواطنة وحقوق الانسان بأنها غربية بعد أن انتشرت في سياقات جغرافية وحضارية مختلفة، وتفاعلت مع مكوناتها منتجة لصياغات فلسفية ومجتمعية جديدة.

وإذا أردنا جزئياً ترك تقاطعات الثقافي – السياسي وأثارها على قضايا الهوية وإمعان النظر في عمليات العولمة الاقتصادية ونتائجها الثقافية لوصلنا في نهاية المطاف إلى صورة مشابهة من حيث حقيقة التداخل والتعدد. فعلى الرغم من أن الشركات العالمية الكبرى تهدف بالأساس إلى نشر الثقافة الاستهلاكية الغربية لضمان معدلات توزيع عالية لمنتجاتها، إلا أنها أضحت تأخذ في الحسبان العديد من هذه الشركات أصبح يشترط لتعيين مديري الفروع الإقليمية بالثقافة المحلية بجانب ثقافة المنشأ، الأمر الذي ترتب عليه تحولاً كوزمو بوليتانياً واضحاً في البناء الإداري – البيروقراطي الذي

غلب عليه في الماضي نمط الخبير الأجنبي (الرجل الأبيض) محتكر المعرفة ومحتقر الثقافات غير الغربية.

وفي مجال الإعلام والاتصال تمكن التكنولوجيات الحديثة ليس فقط المصالح الرأسمالية العالمية بل أيضاً، ولو بمعدلات متفاوتة، العديد من الجماعات الصغيرة من نشر رسائلها وأفكارها. ويتجلى هذا الجانب الديمقراطي للتطور التقني المعاصر في حقيقة التنوع الكبير للفاعلين الممثلين على صفحات شبكة المعلومات الدولية من منظمات غير حكومية عاملة في مجالات حقوق الانسان والبيئة مروراً بمعارضي العولمة ووصولاً إلى حركات نازية وراديكالية من جهة ومن جهة أخرى في فعالية الحملات التي ينظمها بعض هذه الأطراف ضد سياسات الدول والشركات الكبرى. ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال إنكار حقيقة وجود مراكز وأطراف في عالمنا المعاصر. فما يزال المعولم من الأفكار والرؤى والخطابات والرموز قادم في جزء كبير منه من الأطر الحضارية في الشمال المتقدم المسيطر بحسابات القوة الشاملة. إلا أن التحليل السابق يثبت أن الكيفية التي تصاغ وتنشر على أساسها هذه المكونات والصورة التي يتم بها التفاعل معها وإدراكها ينفيان جوهر النظرة الإطلاقية إلى ثنائية الذاتي – الغريب التي يعتمدها تحليل "أولريش بك".

المراجع الانجليزية

Anthony Giddens, Jenseits von links and Rechts -Die Zukunft radikaler Demokratie. Frankfurt am Main: Suhrkamp 1994.

Charles taylor, Mulikulturalismus and die Politik der Anerkennung. Frankfurt am main: Fischer Verlag 1993.

Daniel Bell, "Zur Aufloesung der Widersprueche von Modernitaet and Modernismus: Das Beispiel Amerikas ", in: Heinrich Meier (ed.), Zur Diagnose der Moderne. Muenchen: Piper Verlag 1990.

Egon Friedell, Kulturgeschichte der Neuzeit (Vol.2) . Muenchen: Deutscher Taschenbuch Verlag 1976.

Giacomo Marramao, Die Saekularisierung der westlichen welt. Frankfurt am main: Insel verlag 1996.

Gerhard Schulze, Die Erlebnisgesellschaft – kultursoziologie der Gegenwart. Frankfurt am main: Campus 1997 (7th edition).

Gianni Vattimo, Das Ende der Moderne. Stuttgart : Reclam Verlag 1990.

Hans Jonas, Das Prinzip Verantwortung. Versuch einer Ethik fr die technologische Zivilisation. Frankfurt am main: Insel Verlag 1979.

Juergen Habermas, Der Philosophische Diskurs de modern, Frankfurt am main: Suhrkamp 1988.

Max Horkheimer & Theodor Adorno, Dialktik der Aufklaerung. Philosophische Fragmente, Frankfurt am main: Suhrkamp 1997.

Niklas Luhmann, Soziale Systeme. Grundriss einer allgemeinen Theorie. Frankfurt am main: Suhrkamp 1994 (5th edition).

Niklas Luhmann, Funktion der Religion. Frankfurt am main: Suhrkamp 1982.

Peter L. Berger, Zur Dialektik von Religion and Gesellschaft. Frankfurt am main: Fischer Verlag 1988, p. 101-162.

Reinhart Koselleck, Kritik and Krise. Frankfurt am main: Suhrkamp 1973.

Talcott Parsons, "the place of Ultimate Values in Sociological Theory", in International Journal of Ethics 45 (1935).

Thomas Luckmann, Die unsichtbare Religion. Frankfort am main: Suhrkamp 1996 (6th edition).

Ulrich Beck, "Wissen oder Nicht – Wissen? Zwei Perspektiven reflexiver Modernisierung" , in: Ulrich Beck, Anthony Giddens &Scott Lash, Reflexive Modernisierung . Eine kontroverse.

Ulrich Beck, was ist Globalisierung? Irrtuemer des Globalismus Antworten auf Globalisierung. Frankfurt am main: Suhrkamp 1997.

Ulrich Beck, Risikogesellschaf. Auf dem Weg in eine andere Moderne. Frankfurt am main: Suhrkamp 1986.

Ulrich Beck, Die Erfindung des Politischen. Frankfurt am main:suhrkamp 1993. Ulrich Beck, Anthoy Giddens & Scott Lash, Reflexive Modernisierung. Eine Kontroverse. Frankfurt am Main: Suhrkamp 1996.

Ulrich Beck, "the Terrorist Threat. World Risk Society Revisited", in: Theory, Culture & Society 19 (2002).

Ulrich Beck, "the Silence of words: on Terror and war", in: Security Dialogue (2003).

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الأول – (2020) 125- 135
المعهد العربي للتخطيط

مراجعة كتاب

إعادة التفكير في إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية

VoxEU.org ebook، 24 أبريل 2018.

تأليف: رابح أرزقي، رؤوف بوسكين، جيفري فرانكل، محمد لكصاسي، ريك فاندربلوغ

إعداد: عبدالحميد مرغيت*

أولاً: مقدمة

بعد فترة طويلة من الارتفاع القياسي في أسعار النفط والذي استمر لأكثر من عقد من الزمان، انهارت الأسعار بصورة مفاجئة منذ منتصف عام 2014، حيث انخفض سعر البرميل من 110 دولاراً ليصل إلى حوالي 30 دولاراً مطلع عام 2016. وتبعا لذلك تناقصت الإيرادات في جميع البلدان النفطية وأسفرت عن زيادة كبيرة في عجز الموازنات العامة والحسابات الخارجية وتباطؤاً في معدلات النمو.

لقد أوضحت هذه الحقبة الجديدة من أسعار النفط المنخفضة حجم التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان الغنية بالنفط لاسيما إشكالية التوفيق بين تحقيق ضبط مالي قائم على الإنفاق (بتخفيض مستويات الدين والعجز) **ولكن** مع حماية النمو والوظائف. بالإضافة إلى إجراء الإصلاحات الهيكلية الضرورية للحد من الاعتماد على النفط وتنويع اقتصادياتها بالرغم من صعوبة ذلك وفقا لما أظهرته تجاربها التاريخية. كما أن تفاقم الاشكاليات البيئية العالمية قد نجم عنه ظهور مخاطر جديدة تواجه الوقود الأحفوري وقد تؤدي لانخفاض الطلب عليه مستقبلا.

وفي إطار التفكير في استراتيجيات مواجهة تحديات العصر الجديد لانخفاض أسعار السلع الأساسية عموماً والنفط على وجه التحديد في البلدان الغنية بالموارد، فقد انعقد بالجزائر مؤتمر رفيع المستوى تولت رعايته الحكومة الجزائرية وأشرف على تنظيمه كل من صندوق النقد الدولي وبنك الجزائر ، وهذا بتاريخ 29/28 مايو 2016 ، بعنوان "الموارد الطبيعية، التمويل والنمو" (Natural Resources, Finance and Growth).وقد شارك في المؤتمر نخبة من الاقتصاديين البارزين من الأوساط الأكاديمية والقطاعين العام والخاص، حيث تناولوا قضايا متعلقة بدراسة وتحليل المشهد المتغير في أسواق السلع الأساسية، وتقديم التوصيات إلى صناع السياسة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية فيمـــا يتعلق بكيفية صياغة إطار قوي ومحكم لإدارة اقتصاداتها على المستوى الكلي فـــي

* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل– الجزائر، البريد الالكتروني: a.merghit@univ-jijel.com

ظل انهيار أسعار السلع الأولية. وقد تم تجميع الأوراق البحثية المقدمة لهذا المؤتمر في كتاب الكتروني نشره موقع (VoxEU.org)[1] في 24 أبريل 2018 حمل عنوان "إعادة التفكير في إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية " (*Rethinking the macroeconomics of resource-rich countries*). وقد قام بتحريره مجموعة من الاقتصاديين اللامعين أبرزهم "رابح أرزقي" وهو كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، و"جيفري فرانكل" وهو أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفرد. وسنحاول في هذا العرض تلخيص أهم الأفكار التي وردت في فصول هذا الكتاب.

ثانياً: استعراض لأهم ما تضمنه الكتاب

تضمن الكتاب في مجمله ثلاثة أقسام تخللتها مجموعة من الفصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة. حيث ركز القسم الأول منه على تحليل التطورات الحاصلة في سوق النفط في السنوات الأخيرة والتي قادت إلى انهيار الأسعار، أما القسم الثاني منه فاستعرض خيارات السياسة الاقتصادية الكلية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية للتعاطي مع المستجدات الحاصلة في أسواق السلع الأولية عموماً والنفط تحديداً، في حين انصرف القسم الثالث والأخير من الكتاب إلى البحث في دور كل من التمويل والتنويع في دفع هذه الاقتصاديات للحد من الاعتماد على الموارد الطبيعية. وفي مايلي عرض مختصر لأهم الأفكار التي تضمنها كل قسم، وذلك على النحو التالي:

القسم الأول: تحول المشهد في سوق النفط

تضمن هذا القسم فصلاً واحداً أعده الخبير الاقتصادي "رابح أرزقي" بعنوان " إعادة التفكير في سوق النفط في أعقاب الانخفاض الأخير في أسعار النفط"(*Rethinking the oil market in the aftermath of the recent price slump*). حاول الباحث في هذا القسم الإجابة على سبعة أسئلة متعلقة أساساً بسوق النفط والتغييرات الهيكلية التي شهدها في السنوات الأخيرة، وهذا بعد أن انهارت أسعار النفط بصورة مفاجئة. وقد كان السؤال الأول حول دور كل من عوامل الطلب وعوامل العرض في تفسير انهيار أسعار النفط. وهنا يعتقد الباحث أن هبوط السعر العالمي للنفط يمكن أن ينشأ عادة إما من زيادة العرض العالمي أو نقص الطلب العالمي، لكن الدلائل المتوفرة تشير إلى أن هبوط أسعار النفط في الآونة الأخيرة كان مدفوعا أساسا بعوامل العرض، ولاسيما زيادة عرض النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة التطور الكبير في إنتاجه والذي

[1] الموقع الالكتروني (VoxEU.org) هو عبارة عن مدونة الكترونية متخصصة في القضايا الاقتصادية ،وتابعة لمركز أبحاث السياسة الاقتصادية (CEPR) الذي تم تأسيسه في عام 1983 ومقره العاصمة البريطانية "لندن" ، ويعتبر شبكة تضم حوالي 1000باحث اقتصادي ينتمون في معظمهم إلى الجامعات الأوروبية.

أتاحته تكنولوجيا الحفر المبتكرة مثل التصوير ثلاثي الأبعاد والتكسير الهيدروليكي . وهو ما انعكس في زيادة كبيرة في إنتاج هذا النوع من النفط خلال السنوات الأخيرة مضيفاً حوالي 4.2 مليون برميل يومياً إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حصول تخمة المعروض العالمي. وبالإضافة إلى ما سبق يرى المؤلف أن هنالك عوامل أخرى أسهمت في تخمة المعروض تشمل أساسا:

- التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية في الفترة التي أعقبت انخفاض أسعار النفط قبل أن تتدارك ذلك لاحقا.
- الزيادات المفاجئة في إنتاج النفط والتي يرجع بعضها إلى تعافي إنتاج النفط الليبي بأسرع مما كان متوقعاً، وعدم تأثر إنتاج النفط العراقي رغم القلاقل التي تمر بها البلاد، إضافة للزيادة في الصادرات النفطية الإيرانية بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما.

أما عوامل الطلب المفسرة لانهيار الأسعار فتتمثل أساساً في تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة ولاسيما الصين والهند منذ عام 2011.

أما السؤال الثاني للدراسة فكان يدور حول مدى فعالية منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في سوق النفط العالمية، وأجاب المؤلف بأن منظمة البلدان المصدرة للنفط هي أكبر الأطراف المنتجة وبأقل التكاليف في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيراً في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار. فقد قررت في نوفمبر 2014 أن تحافظ على مستوى الإنتاج دون تغيير رغم تخمة المعروض في السوق العالمي، وكانت النتيجة مزيداً من الانخفاض في السعر. وبعد ذلك بعامين أي في 30 نوفمبر 2016 اتخذت المنظمة مساراً مختلفاً حيث التزمت بتخفيض إنتاجها من النفط بمقدار 1.2 مليون برميل نفطياً لمدة ستة أشهر ليصبح إنتاجها النفطي 32.5 مليون برميل يوميا اعتباراً من يناير 2017. وكانت النتيجة ارتفاعاً بسيطاً في الأسعار وبعض الاستقرار السعري. وهنا يعتقد "رابح أرزقي" بأن مكاسب التعافي في الأسعار قد تكون مؤقتة، بسبب الخطر الداهم من إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن استعادت استثمارات استخراج النفط الصخري زخمها بفضل تحسن العمليات والتكنولوجيا، وهذا ما قد يحد من إمكانيات حصول ارتفاع كبير في أسعار النفط في المستقبل القريب. يضاف إلى ذلك أن مصداقية قرارات منظمة الأوبك غالباً ما تكون محل شك إذا ما أخذنا بالحسبان التجارب التاريخية التي أوضحت عدم التزام أعضاء الأوبك بالحصص المتفق عليها. وبناءً على ما سبق يخلص الباحث إلى أن كل من إنتاج النفط الصخري بالموازاة مع عدم اليقين المحيط بإمكانياته ومرونته هي التي ستحدد ديناميكيات سوق النفط في السنوات القادمة.

أما السؤال الثالث الذي طرحه الباحث فهو إن كان الانخفاض الحاصل في تكلفة إنتاج النفط انخفاضاً دائما أم مؤقتا؟ وهنا يشير إلى أن أحد أهم الوقائع المترتبة عن انهيار أسعار النفط هو التحول الهبوطي في هيكل التكلفة المقترنة بإنتاج النفط، والتي تقاس بمتوسط الأسعار التعادلية (breakeven prices) –الذي هو عبارة عن سعر النفط الذي يصبح عنده استخراج النفط مدراً للربح. وهذه التكلفة عادة ما تقودها عوامل محددة مثل نوع النفط المستخرج، الجيولوجيا المرافقة له، والتحسينات التكنولوجية.

وفي ضوء الانخفاض الكبير في أسعار النفط في السنوات الأخيرة تحركت متوسط الأسعار التعادلية نحو الانخفاض بصورة متزامنة. ويفسر المؤلف هذا التحول بأنه ناجم عن مكاسب الكفاءة التشغيلية التي فرضها الهبوط الكبير في أسعار النفط. أما عرض النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أبدى صموداً مثيراً للدهشة أمام انخفاض الأسعار فيفسره بأنه لا يزال في مرحلة مبكرة نسبياً من دورة حياته الصناعية، حيث لا يزال هناك متسع كبير للتعلم، هو ما يتضح من مستويات الإنتاج التي ظلت صامدة بفضل مكاسب الكفاءة التشغيلية التي أحدثها انهيار أسعار النفط. وبحسب الباحث فان الدلائل المتوفرة تشير إلى أن الانخفاض في تكلفة إنتاج النفط الصخري هو انخفاض مؤقت فقط ، فالمستقبل ينبؤ بأن هيكل تكلفة النفط الصخري سيتحول نحو الارتفاع مجدداً في ظل عدم استمرارية بعض مكاسب الكفاءة، بالتوازي مع ارتفاع التكاليف الرأسمالية.

أما بالنسبة إلى السؤال الرابع الذي طرحته الدراسة وهو ما مدى مقدرة أسواق العقود الآجلة في أن تعكس بصدق الشعور السائد في سوق النفط العالمي؟ وهنا يحاجج المؤلف بأن العقود الآجلة لم تساعد في التنبؤ بانهيار أسواق النفط. فمنحنيات هذه العقود والتي بلغت ذروتها خلال فترة ما بعد عام 2000، لم تبدأ في التراجع معلنة عن سيناريو من الانخفاض الطويل الأجل في أسعار النفط إلا مع نهاية عام 2014 أي عقب اجتماع منظمة الأوبك في نوفمبر 2014.

أما السؤال الخامس للدراسة فحاول معرفة لماذا لم تسهم أسعار النفط المنخفضة (بعد) في تعزيز نمو الاقتصاد العالمي؟ وهنا يعزو المؤلف هذا الوضع إلى عدة أسباب أهمها:

- حصول انخفاض أكبر من المتوقع في الإنفاق الرأسمالي في القطاع النفطي لاسيما في أمريكا الشمالية، والذي شكل عبئاً على الاقتصاد.
- حصول انخفاض أكبر من المتوقع في الإنفاق الحكومي في البلدان المصدرة للنفط، وبالتالي انخفاض الواردات من الأسواق المتقدمة والناشئة.
- تزايد وتيرة السحب من أصول الصناديق السيادية، مع عواقبها المحتملة على الأسواق المالية لاسيما في ضوء تزايد القلق بشأن سيولة هذه الأسواق.

– ضعف فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة في ظل كونها مقيدة بأسعار فائدة وصلت في انخفاضها إلى المستويات الصفرية (zero lower bound).

أما السؤال ما قبل الأخير الذي أثارته دراسة " أرزقي" فكان حول هل تؤخر أسعار النفط المنخفضة مسار الانتقال الطاقوي في العالم؟ مع الإشارة هنا إلى أن مصطلح "الانتقال الطاقوي" والذي يشير إلى التحول نحو استخدام طاقات منخفضة الكربون أو خالية من الكربون مثل مصادر الطاقة المتجددة. وهنا يعتقد الباحث أن التقدم في تطوير المصادر المتجددة للطاقة قد يكون تقدماً هشاً في حالة ما إذا ظلت أسعار الوقود الأحفوري منخفضة لفترة طويلة، حيث المحتمل أن تؤدي هذه البيئة إلى تأخير هذا التحول. كما يرى الباحث أن مستقبل النفط يتوقف بشكل عام على التفاعل المعقد بين الديموغرافيا والتكنولوجيا والسياسات العامة الموجهة نحو خفض الانبعاثات في مختلف الدول، والتي من شأنها أن تؤثر على العرض والطلب على النفط.

وفي السؤال الأخير للدراسة تساءل "رابح ارزقي" أن كانت الفترة الحالية لأسعار النفط المنخفضة هي بمثابة الإعلان عن نهاية ذروة عصر النفط؟ وهنا يرى الباحث أن فرضية ذروة النفط تفترض أن المعروض النفطي سوف يصل إلى ذروته في منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، وقد كان ذلك بالضبط نفس الوقت الذي بدأت فيه "ثورة النفط الصخري"، التي يمكن اعتبارها بمثابة استجابة أمريكية لأسعار النفط المرتفعة خلال تلك السنوات. يضاف إلى ذلك أن هناك أدلة متزايدة على أن شركات صناعة السيارات تميل إلى الابتكار أكثر في التكنولوجيا النظيفة عندما تواجه أسعار وقود أعلى، بمعنى أن استمرار أسعار النفط المرتفعة سيعجل بعملية الانتقال الطاقوي. وبالمقابل فبيئة أسعار النفط "المنخفضة" لمدة طويلة يمكن أن تؤخر عملية الانتقال الطاقوي التي أتاحتها الابتكارات التكنولوجية لطاقة المصادر المتجددة، مثل طاقة الرياح والمياه والشمس والطاقة الحرارية الأرضية، إضافة للابتكار الذي يؤثر على تكنولوجيات إنتاج واستهلاك الطاقة (انخفاض تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة ، والسيارات المهجنة والكهربائية). وبالمقابل يقر الباحث بأنه وعلى الرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط، إلا أن هناك جهود دولية حثيثة لتسريع التحول الطاقوي لعل أهمها اجتماع العديد من بلدان العالم في باريس لحضور مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP–21)، بهدف عقد اتفاقية عالمية وربما ملزمة قانوناً حول تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، للحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الأرض أقل من درجتين مئويتين. يضاف لذلك الإمكانات الهائلة لتطوير مصادر الطاقة المتجددة حتى في إفريقيا والشرق الأوسط، موطن الاقتصادات شديدة الاعتماد على صادرات الوقود الأحفوري. فعلى سبيل المثال، اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة هدفاً طموحاً يتمثل في الحصول على 24% من استهلاكها الأساسي من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2021. كما أن المغرب – مستضيف مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2016 حول التغير المناخي (COP22) – قد أعلن عن تدشين المرحلة الأولى من إطلاق محطة الطاقة الشمسية الضخمة في الصحراء الكبرى

والتي من المتوقع أن تصل طاقتها الإجمالية إلى 2 جيجاوات بحلول عام 2020 مما يجعلها أكبر منشأة لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم. وعموماً يخلص " أرزقي" في نهاية دراسته إلى أنه في ظل الظروف الراهنة لانخفاض أسعار النفط لايزال الخطر يهدد مصادر الطاقة المتجددة، فهذه الأخيرة تشكل نسبة بسيطة جداً من استهلاك الطاقة العالمي، حيث لا يزال الوقود الأحفوري يشكل النسبة الأكبر منه. ولسوء الحظ، قد تكون أسعار النفط والغاز والفحم المنخفضة في الوقت الراهن حافزاً طفيفاً للأبحاث الرامية إلى العثور على بدائل أرخص لهذا النوع من الوقود.

أما القسم الثاني: خيارات السياسة الاقتصادية الكلية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية

يتضمن هذا القسم أربعة فصول، حيث استعرض الاقتصادي الأمريكي "جيفري فرانكل"، في مقاله الموسوم "كيف يمكن التعاطي مع أسعار صادرات السلع الأولية المتقبلة: ثلاث مقترحات" (How to cope with volatile commodity export prices: Three proposals) ثلاث طرق يمكن لمصدري السلع الأساسية من خلالها جعل أنفسهم أقل عرضة لتقلبات أسواق السلع الأولية، وهي:

– الطريقة الأولى: تقتضي استخدام عقود الخيارات (Options) للتحوط ضد الانخفاضات قصيرة الأجل في سعر السلعة الأولية ودونما التخلي عن مكاسب الارتفاعات المحتملة في الأسعار مستقبلاً. ومن التجارب الناجحة في هذا الشأن نجد المكسيك التي تقوم سنوياً بشراء عقود خيارات " PUT" على نطاق واسع لحماية نفسها من انخفاض سعر النفط المقوم بالدولار.

– الطريقة الثانية: وترتكز على مبدأ التحوط المالي ضد المخاطر طويلة الأجل، وتخص البلدان التي تقترض كثيراً بالعملات الأجنبية، حيث تستطيع هذه الدول استخدام السندات المرتبطة بالسلع الأساسية (Commodity –linked bonds) والتي تقوم على فكرة ربط تكلفة خدمة الديون مباشرة بسعر سلعة التصدير الأولية نفسها وليس بالدولار أو العملة المحلية. ولعل أهم مزايا هذه السندات هو أنها في حالة تراجع السعر العالمي للسلع الأولية فان النسبة (ديون/ الصادرات) سوف لن تشهد ارتفاعا. كما أن تكلفة خدمة الدين تتكيف آلياً ودونما حصول اضطراب قوي غالباً ما ينجم عن الأزمة، كإعادة هيكلة الدين وتراجع الثقة في هذا الاقتصاد. وقد أوضحت تجارب أزمة الديون في كل من اندونيسيا، روسيا، الإكوادور عام 1998، وكذلك غانا، نيجيريا، وفنزويلا عام 2015 كيف أن تراجع السعر الدولاري لصادراتها النفطية قد نجم عنه ارتفاع كبير في خدمة ديونها، وهو مالم يكن ليحدث لو كانت ديونها مؤشرة (أو مربوطة) على سعر النفط.

– الطريقة الثالثة: إرساء قواعد تساعد في الحد من مسايرة السياسة المالية العامة للاتجاهات الدورية (pro–cyclical fiscal policy) في البلدان المصدرة للسلع الأساسية، فكما هو معلوم تتميز البلدان

النامية المصدرة للسلع الأساسية بمسايرة الإنفاق العام للاتجاهات الدورية، حيث يشهد توسعاً في فترات الازدهار وانكماشاً في فترات الركود وبالتالي تصبح السياسة المالية العامة مخلة بالاستقرار الاقتصادي وتساهم في تعميق تقلبات الاقتصاد الكلي . ولتجاوز هذه المشكلة يقترح "فرانكل" ضرورة تبني فكرة سياسة المالية العامة المضادة (المعاكسة) للاتجاهات الدورية (Countercyclical) والتي تقوم على مبدأ أن تكون السياسة المالية توسعية أوتوماتيكيا في فترات الكساد وانكماشية في أثناء فترات الانتعاش. وفي هذا السياق يستعرض الباحث تجربة "تشيلي" التي تعتبر رائدة في هذا النهج فمنذ عام 2000 أصبحت السياسة المالية العامة الخاصة بتشيلي تخضع لقاعدة الرصيد الهيكلي، التي أثبتت نجاحها في إرساء معالم سياسة مالية عامة معاكسة للاتجاهات الدورية، وضامنة للاستقرار الاقتصادي الكلي.

أما في الفصل الرابع من الكتاب فيقدم "جيفري فرانكل" مقالته الثانية المعنونة "بالأنظمة النقدية المناسبة للتعاطي مع أسعار صادرات السلع الأولية المتقبلة: مقترحان" (Monetary regimes to cope with volatile commodity export prices: Two proposals) حيث حاول "فرانكل" استكشاف النظام النقدي الأمثل للدول النامية المصدرة للسلع الأولية. ويرى الباحث بأن الحالة المثلى اقتصاديا تقتضي من السلطات السماح لقيمة العملة بالتحسن استجابة للصدمات الموجبة لمعدلات التبادل التجاري، وبالتراجع في حالة الصدمات السالبة. ولكن هذا النهج يستحيل تطبيقه إذا كان نظام سعر الصرف السائد هو النظام الثابت، أو إذا كانت السلطات النقدية ملتزمة بسياسة استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية، كما أن هذه البلدان وفي جميع الحالات بحاجة ماسة إلى نوع من أنواع الركيزة الاسمية (nominal anchor) لتثبيت التوقعات التضخمية. وفي هذا السياق يقدم "فرانكل" عدد من المقترحات حول كيف يمكن للسياسة النقدية الاستجابة الآلية –وفي إطار نهج قائم على معاكسة الاتجاهات الدورية (counter–cyclical)– للصدمات في معدلات التبادل التجاري من خلال التحسن أو التراجع في قيمة العملة. حيث يعتبر أنه أمام السلطات النقدية:

- ربط قيمة العملة الوطنية بسلة عملات مضافاً إليها سلعة التصدير الأولية، مثل الربط مع سلة تشمل كل من الدولار واليورو والنفط. ومن مزايا هذا الربط أن قيمة العملة الوطنية ستتحسن عندما يرتفع سعر النفط وتتراجع عندما ينخفض، وهو ما من شأنه حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار العملات الرئيسية والمساعدة في استقرار مداخيل النفط مقومة بالعملة الوطنية.
- استهداف الناتج الاسمي بدلاً من التضخم، يرتكز على قيام البنك المركزي باستهداف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في البلدان التي تواجه صدمات تجارية كبيرة وهذا لتخفيف التذبذبات في معدلات التبادل التجاري، حيث يفترض أن السياسة النقدية تتكيف آلياً بدلالة التغيرات الحاصلة في أسعار التصدير. فعلى سبيل المثال لتخفيف تداعيات الصدمات

السلبية يتوجب على السياسة النقدية أن تتراخى كفاية لخفض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، والعكس صحيح في حالة الصدمات الموجبة.

أما في الفصل الخامس فيقدم "فريدريك فان دير بلوغ"، دراسة بعنوان "إدارة المداخيل النفطية والغازية قبل وبعد الانهيار" (Managing oil and gas revenue before and after the crash)، حيث أكد الباحث على أن البلدان النامية الغنية بالموارد لها سجل سيء فيما يخص كيفية التعامل مع حالات الأرباح غير المتوقعة أو انهيار أسعار صادراتها الأولية، ومن ثم يرى أنه من المناسب لهذه البلدان أن تفكر في كيفية الاستخدام الرشيد والعقلاني لعائدات النفط والغاز كأن توجهها للحد من ندرة رأس المال، والاستثمار محليا وزيادة الاستهلاك. كما يعتقد أنه يتوجب على سعر الصرف الحقيقي في هذه البلدان أن يتحسن بشكل مؤقت من أجل تشجيع الاستثمار في الاقتصاد المحلي، كما يدعوا هذه الدول إلى ضرورة الاستيعاب الفعال للإنفاق الحكومي الإضافي الناجم من الأرباح غير المتوقعة من طفرة أسعار سلع التصدير الأولية. بالإضافة لما سبق يرى الباحث بأن تبني قاعدة تايلور (Taylor rule) في إدارة السياسة النقدية والتي تقوم على فكرة ربط السياسة النقدية بمعايير اقتصادية محددة ، ستكون الاستجابة المثلى في الأجل القصير لأي انهيار حاصل في أسعار سلع التصدير الأولية، وهذا إذا ما قارناها بالسياسة النقدية المرتكزة على ربط سعر الصرف الاسمي.

أما في الفصل السادس من الكتاب، فنجد دراسة "راغنار تورفيك" المعنونة "بأسعار النفط وسعر الصرف: السياسة النقدية المثلى للبلدان المصدرة للنفط" (Oil prices and the exchange rate: Optimal monetary policy for oil–exporting countries) حيث يناقش المؤلف الاختلافات في الكيفية التي ينبغي أن تستجيب بها السياسة النقدية لصدمات أسعار النفط سواء كانت مؤقتة أو طويلة الأجل. فإذا كانت صدمة أسعار النفط مؤقتة، فإن التحدي الذي يواجه السلطات هنا هو في تحديد الطريقة الأفضل للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية إلى حين عودة الأوضاع إلى طبيعتها. وبالمقابل، إذا كانت الصدمة مستمرة، ففي هذه الحالة تواجه السلطات تحديات أكبر يمكن حصرها في ما يلي:

- أولا يجب على الاقتصاد تنويع صناعاته غير النفطية من خلال التوسع في الصناعات الموجودة أو بخلق صناعات جديدة بحيث تكون بمثابة مصدر بديل للإيرادات من النقد الأجنبي، أو تكون مصدراً للادخار في حالة تبني سياسة إحلال الواردات.
- ثانيا، قد يؤدي ضعف مركز المالية العامة إلى بعض الصعوبة في استخدام ادوات السياسة المالية التي تشمل كل من الضرائب أو الإنفاق الحكومي من أجل التكيف مع الصدمة. وهنا يجادل الكاتب بأنه عندما تكون هنالك قيود على السياسة المالية العامة، تصبح

السياسة النقدية التوسعية هي الأداة الملائمة والمرغوبة في التعامل مع الصدمة المستمرة، حيث يمكن أن تجعل الاقتصاد يسير نحو المزيد من التنويع والاستثمار في السلع القابلة للاتجار الدولي، في حين أن السياسة المالية التوسعية قد تفعل عكس ذلك تماما.

وفي الفصل السابع من الكتاب يستعرض "رابح أرزقي" ورقته الثانية بعنوان "السياسة النقدية في البلدان المصدرة للنفط: لعنة الآفاق" (Monetary policy in oil-exporting countries: The curse of horizons) حيث يدعو الباحث إلى إعادة التفكير في كيفية تعامل السياسة النقدية في البلدان المصدرة للوقود الأحفوري مع مختلف الآجال سواء القصيرة منها أو المتوسطة أو الطويلة، ويرى أن البنوك المركزية في هذه الاقتصاديات ينبغي أن تتحلى ببعد النظر بأن تنظر إلى ما وراء أفق الدورة الاقتصادية. ففي المدى القصير، يجب على السياسة النقدية أن تركز أساسا على الاستهداف المرن للتضخم .أما في المدى المتوسط، فتحتاج البنوك المركزية إلى التنسيق مع السلطات المكلفة بالمالية العامة من أجل ضمان سير السياسة النقدية بالتوازي مع ركيزة مالية (fiscal anchor) تتميز بالموثوقية والاستدامة .أما على المدى الطويل، فيجب أن تكون البنوك المركزية على دراية تامة بالتهديدات الخطيرة التي تشكلها بعض المخاطر كتلك المتعلقة بالأصول العالقة (Stranded assets) كاحتياطيات الوقود الأحفوري التي يمكن خسارتها أو تجميدها بسبب انخفاض الطلب على النفط من جهة وتنامي الانشغالات البيئية العالمية، والدعوات لتخفيف انبعاثات الوقود الأحفوري من جهة أخرى.

القسم الثالث: التمويل والتنويع

يتضمن القسم الثالث أربعة مقالات، يتقدمها الفصل الثامن الذي يعرض فيه "ثورستن بيك" دراسته المعنونة "بالتمويل وطفرة الموارد: العلاقة المعقدة" (Finance and resource booms: A complicated relationship). حيث يرى المؤلف أن التطوير المالي مطلب ضروري وحتمية ملحة للنمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد مثلما هو الحال في البلدان المتقدمة، لكنه بالمقابل يؤكد على أن لعنة الموارد الطبيعية هي التي تجعل القطاع المالي في هذه البلدان بعيداً عن التطور المرغوب، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام صناع السياسة في هذه الدول ويستدعي منها المزيد من العمل لوضع السياسات اللازمة للتغلب على هذا الوضع، وضمان وجود نظام مالي فعال ومستقر لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة. وعلاوة على ذلك يستعرض الباحث الإصلاحات التنظيمية الأخيرة في مجال التمويل والتي أقرت في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، لاسيما تبني متطلبات أقوى لرأس المال، وتشديد متطلبات السيولة، وتكريس دور متزايد لأدوات الحيطة الكلية (Macroprudential tools). وبعد ذلك يتساءل حول إن كان ينبغي للاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية تبني هذه الإصلاحات التنظيمية، أو تكييفها بما يتوافق مع

واقعها وحجم هذا التكييف. وهنا يجيب الباحث بأنه وبسبب ارتفاع التقلبات في الإيرادات الناجمة عن تصدير الموارد الطبيعية نتيجة عدم استقرار أسعارها في الأسواق الدولية، وما يترتب عن ذلك من تقلبات كبيرة في عمليات الإيداع والإقراض في النظم المصرفية لهذه الاقتصاديات، فإن تبني سياسات الحيطة الكلية قد يكون الأكثر أهمية وفاعلية لهذه لبلدان الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بغيرها من البلدان.

أما في الفصل التاسع فيحاول "فريدريك فان دير بلوغ" في مساهمته الثانية بعنوان "ثلاثة صناديق لإدارة ثروة الموارد الطبيعية" (Three funds for managing natural resource wealth) التأكيد بأن مواجهة تقلبات أسعار سلع التصدير الأولية المتقلبة، تقتضي من البلدان المصدرة لها مراكمة احتياطيات وقائية في صندوق مخصص لتحقيق الاستقرار، يتم استخدام موارده في فترات هبوط الأسعار بغرض تمويل عجز المالية العامة، وتعزيز تدابير التنشيط المالي. كما ينصح الباحث هذه البلدان بعدم استثمار كافة عوائد النفط والغاز في الاقتصاد المحلي خوفاً من تداعيات المرض الهولندي، ويستثنى من ذلك البلدان غير المندمجة بشكل كامل في أسواق رأس المال الدولية، حيث يتعين عليها استخدام العوائد النفطية والغازية في الحد من ندرة رأس المال من خلال الاستثمار محلياً، وكذلك العمل على دفع عجلة الاستهلاك للأمام.

وفي الفصل العاشر من الكتاب يقدم "ثورفالدور جلفاسون" مقاله الموسوم "من التنويع الاقتصادي إلى النمو" (From economic diversification to growth)، حيث يحاجج المؤلف بأن التنويع الاقتصادي هو أحد أهم المحركات المحتملة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ونجاح ذلك يتوقف على مدى وجود التكامل الكافي والمتزامن بين كل من التنوع الاقتصادي والسياسي. فالتنويع السياسي يقتضي إضفاء الطابع الديمقراطي على العملية السياسية بما من شأنه أن يقلل من المخاطر ومواطن الهشاشة الناجمة عن تركز السلطة واتخاذ القرار في يد قاعدة سياسية ضيقة. ومن هذا المنطلق يرى المؤلف أن التنويع السياسي هو بمثابة الشقيق التوأم للتنوع الاقتصادي، والذي من شأنه أن يقلل من الاعتماد على صناعة واحدة في الاقتصاد.

أما في الفصل الحادي عشر والأخير من الكتاب، فيعرض "جان إمبس" دراسته المعنونة " بتنويع الشرق الأوسط وإفريقيا"(Diversifying the Middle East and Africa)، حيث يقدم شرحاً مفصلاً عن سبب كون الاقتصاديات النامية أكثر تخصصاً من الدول المتقدمة ولماذا عجزت عن تحقيق تنويع اقتصادي قائم على تخصيص أكثر اتساقاً لعوامل الإنتاج عبر القطاعات. فخلال السباق نحو التنمية، تعمل البلدان الفقيرة في البداية على التخصص في إنتاج السلع الأولية أو الأنشطة الاستخراجية، وبعد ذلك تأتي مرحلة التصنيع، حيث ينشأ قطاع الصناعات التحويلية أولاً ثم تليه أخرى، ولكن التنويع يركز على الصناعات التحويلية نفسها. وهنا يشير المؤلف إلى أن هناك

عوائق تعوق عملية التنويع في هذه الاقتصاديات لاسيما في ظل عجزها عن الاندماج محلياً. ففي إفريقيا مثلا تعذر نشوء قطاع الصناعات التحويلية بسبب ضعف الولوج إلى الأسواق المحلية من جهة، وصعوبة تحقيق عائدات الحجم من جهة أخرى خاصة عندما يكون حجم السوق مقيدا، بحيث يجعل تكاليف مباشرة أنشطة صناعية جديدة تتجاوز أرباحها. وفي ظل هذا الوضع، يستمر التخصص في القطاعات الزراعية الأولية بمرور الزمن، وذلك عندما لا يجد أصحاب المشاريع فائدة في إطلاق صناعات جديدة. وأكثر من ذلك فان حركية التجارة الدولية لا تراعي مصلحة هذه البلدان، بسبب أنها تخلق في الغالب حوافز تكون في خدمة البلدان الأكثر تطوراً، أما بالنسبة لأفريقيا فيبقى دورها ينحصر فقط في ضمان التموين بصادرات السلع الأولية.

ثالثاً: خاتمة

خلاصة القول أن هذا الكتاب الذي يتميز بعمقه التحليلي، يأتي في مرحلة حرجة جداً تمر بها الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية عموماً والنفطية على وجه التحديد، ألا وهي الانزلاق المفاجئ والحاد في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 واستمراره لغاية اليوم ، وما خلفه هذا الوضع الجديد من تزايد التحديات التي تواجه هذه البلدان، والتي على إثرها تصاعد الجدل والنقاش في مختلف الدوائر السياسية والأكاديمية حول توليفة السياسات الاقتصادية الملائمة لهذه الاقتصاديات لتسهيل تكيفها مع هذه الصدمة الخارجية القوية وما نجم عنها من تباطئ في معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حدة العجز في ميزانياتها العمومية وحساباتها الخارجية. وعموماً فقد أظهر هذا الكتاب حقيقة لا غبار عليها وهي أن البلدان المصدرة للسلع الأولية ليست بلا حيلة أمام صدمات انهيار الأسعار التي تعصف بها من حين لآخر وأنه لا يلزم أن يكون مصير شعوبها تحمل المزيد تراجع مستويات الرفاهية. فقد أعطتنا عدة عقود من التطورات الحاصلة في علم الاقتصاد الأدوات اللازمة لمعالجة هذا الوضع، فالتكيف مع انخفاض أسعار النفط في الدول المنتجة له يتطلب تبني السياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف الحصيفة، بالإضافة إلى تفعيل دور النظم المالية والمصرفية وإنشاء صناديق لتحقيق الاستقرار، وتكريس مسار التنويع الاقتصادي لتقليل اعتمادها على النفط وتقوية موازناتها العامة. ورغم أن الكتاب يوفر رؤية بعيدة النظر عن الاقتصاد السياسي للدول النفطية، إلا أن ما يؤخذ عليه هو إغفاله لعرض بعض الإصلاحات والتدابير التي اتخذتها العديد من هذه البلدان في أعقاب الصدمة والتي كانت محل ترحيب من قبل المنظمات المالية الدولية، ناهيك عن تقديمه توصيات عامة لجميع هذه البلدان من منظور "المقاس الواحد المناسب للجميع"(one size fits all) وهو ما قد يكون محدود أو عديم الجدوى من الناحية التطبيقية، فكل بلد بحاجة لحيز من السياسات المحلية المرسومة وفقا لمقاسه وبما يتناسب مع واقعه الاقتصادي والاجتماعي.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الأول – (2020) 137- 177
المعهد العربي للتخطيط

مراجعة تقرير التنمية العربية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الإصدار الرابع 2019

مراجعة: نواف أبو شماله*

تمهيد

في ضوء ما يظهره الواقع من اتساع الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات الدول العربية، حتى أنها شكلت النسبة الأكبر من إجمالي عدد المشروعات العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، لتمثل ما بين 80–90% من المؤسسات العاملة في القطاع الرسمي، ولتمثل نحو 90% من المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي (صندوق النقد العربي، 2017). وفي ضوء ما تلعبه هذه المشروعات من دور فاعل في التنمية والتطور والابتكار في التجارب الدولية الرائدة، يتصدى هذا التقرير بالتحليل والمعالجة لإشكالية مدى مساهمة وفعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الدول العربية. وذلك سعياً لإعادة هيكلة الأدوار التنموية لتلك المشروعات من خلال نماذج وسياسات عملية تدعم جهود تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، وذلك استناداً لأفضل الممارسات العالمية في هذا الخصوص، من جهة، مع الأخذ في الاعتبار تباين المستويات التنموية بين الدول العربية من جهة أخرى، حيث تم تمييز الاقتصادات العربية في مجموعات ثلاث وذلك وفق نتائج "مؤشر التنمية البشرية HDI"، الصادر عن الـ UNDP للعام 2018. ضمت المجموعة الأولى: الدول ذات مستوى التنمية البشرية المرتفع جداً، والتي تضم كل من: الإمارات، البحرين، السعودية، عُمان، قطر، الكويت. وتضم المجموعة الثانية: الدول ذات مستوى التنمية البشرية المرتفع، والمتوسط ممثلة في: الأردن، تونس، الجزائر، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب. في حين تضم المجموعة الثالثة: الدول ذات مستوى التنمية البشرية المنخفض، وتضم كل من: سوريا، جيبوتي، الصومال، السودان، جزر القمر، موريتانيا، اليمن.

---

*عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط، البريد الالكتروني: nawaf@api.org.kw

وقد جاء هذا التقرير في أربعة فصول، قام الفصل الأول بعرض وتحليل السمات العامة والأساسية لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية، وذلك، من خلال المؤشرات التنموية المتاحة في المصادر والتقارير الوطنية والإقليمية والدولية، كما تمّ تسليط الضوء على أهم الإشكاليات والتحديات التي تواجه تعزيز الدور التنموي لهذه المشروعات في المنطقة العربية. أما الفصل الثاني، فقد استهدف بالأساس تحليل وتقييم منظومة السياسات التي إتبعتها الدول العربية بمختلف مجموعاتها التنموية في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث قام الفصل بتقييم المنظومات التخطيطية والأطر التشريعية والمؤسسية والسياسات الاقتصادية الكلية وسياسات التعليم والتشغيل ذات الصلة أو ذات التأثير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وقام الفصل الثالث بعرض أهم التطبيقات الدولية في مجال تطوير دور تلك المشروعات. حيث تمّ استعراض الممارسات الرائدة في دول مثل ألمانيا واليابان كنموذج للدولة المتقدمة، وفي دول مثل كوريا الجنوبية كنموذج للاقتصادات الصاعدة، كما تمّ التركيز على مجموعة من الاقتصادات النامية والصاعدة الأخرى مثل الصين، والهند، وجنوب إفريقيا، وغيرهم. كما ركز هذا الفصل في تحليله على مجموعة من القضايا الرئيسية التي تغطي مختلف أبعاد تفعيل الدور التنموي لهذه المشروعات في اقتصادات تلك الدول. وفي الفصل الرابع، تمّ طرح تصور شامل حول النموذج المقترح لدور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاستدامة في الدول العربية، وذلك أخذاً في الاعتبار التباينات القائمة بين الدول العربية، سواء تلك المتعلقة بالقدرات والإمكانيات والقدرات المؤسسية والتنظيمية، أو تلك المتعلقة بحجم ودور وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام هذا الطرح على التعامل مع المجموعات التنموية الثلاثة للدول العربية وفق معيار التنمية البشرية الذي تبناه التقرير.

وفيما يلي عرض أكثر تفصيلاً لما تضمنه هذا التقرير من تحليل ونتائج تمّ استعراضها خلال فصوله الأربعة:

أولاً: الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: ملامح أساسية

يسعى هذا الجزء من التقرير إلى عرض عدد من القضايا الأساسية أهمها: التحديات البحثية والتحليلية المتعلقة بقضايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أهم السمات والأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجموعات الدول العربية، وكذلك بلورة لأهم المعوقات والقيود التي تواجه تلك المشروعات. وذلك على النحو التالي:

1-1 إشكالات أساسية في التعامل مع قضايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

يجب الإشـارة في البداية لوجود العديد من الإشـكاليات التي تحدّ من إمكانية تقييم الدور التنموي للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في الدول العربية، حيث يمكن إبراز ثلاث إشـكاليات أسـاسـية منها. تتعلق الأولى بتعدد المفاهيم والتعريفات لهذه المشـروعات، وترتبط الثانية بندرة البيانات والإحصـاءات، وتعني الثالثة بالارتباط الكبير بين تلك المشـروعات وبين انتشـار القطاع غير الرسـمي أو غير المنظم (Informal Sector) في العديد من الدول العربية. **فعلى مسـتوى الإشـكالية الخاصـة بالتعريفات** فقد أوضـحت المراجعات الدولية والإقليمية والوطنية تعدّد تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستخدمة، وعدم التوافق حول تعريف واحد. ورغم أن معظم تلك التعريفات تعتمد على معيار عدد العمال كمعيار وحيد أو أسـاسـي لتصـنيف المشـروعات حسـب الحجم، إلا أنّ الخطوط الفاصـلة بين الأحجام المختلفة (صـغرى أو متناهية الصـغر وصـغيرة ومتوسـطة وكبيرة) ليسـت محلّ اتّفاق. ففي حين تعرّف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية (UNIDO) المشـروعات الصـغيرة على أنها المشـروعات التي يعمل بها من 10 إلى 50 عاملاً، والمشروعات المتوسطة من 50 إلى 99 عاملاً. تعرّف منظمتا العمل الدولية والعربية المشروعات الصـغرى أو متناهية الصـغر بأنها المشـروعات التي يعمل بها ما بين 1 إلى 4 عمال، والمشـروع الصـغير من 5 إلى 19 عاملاً، بينما يعمل ما بين 20 إلى99 عاملاً في المشروع المتوسط. ووفقاً للتعريف المعتمد في الإتحاد الأوروبي منذ سـنة 2005، يعمل أقل من 10 عمال في المشـروعات الصغرى أو متناهية الصغر، ويعمل أقل من 50 عاملاً في الصغيرة، وفي المتوسطة أقل من 250 عاملاً. (European Commission, 2018). وعلى المستوى العربي فقد امتدت تلك الإشكالية لتواجه كافة الدول العربية. حيث أوضحت البيانات أن أغلبها تعتمد على معيار عدد العمالة مضافاً إليه حجم المبيعات أو رأس مال المنشـأة، عدا المغرب حيث يتم اسـتخدام معيار حجم المبيعات كمعيار واحد، والسـودان الذي اسـتخدم معيار عدد العمال في المنشـأة فقط. كما ظهر واضـحاً أن عدد العمال أو حجم المبيعات أو رأس المال قد تباين بين معظم الدول العربية (إلياس، 2016).

أما على مسـتوى إشـكالية ندرة وعدم كفاية البيانات، فقد ظهرت معاناة الدول العربية بشـكل عام من تلك الإشـكالية. حيث لا يمكن تصـور الانطلاق لتقييم واقع هذه المشـروعات، والتخطيط ورسـم السـياسـات المناسـبة لها مسـتقبلاً دون توافر البيانات والمعلومات التفصـيلية المتعلقة بها وبهيكلها وتوجهاتها الاقتصـادية والاجتماعية. وعلى الرغم من تعدد الأجهزة والتنظيمات الإحصـائية داخل البلدان العربية المعنية بجمع بيانات حول المشـروعات الصـغيرة

والمتوسطة، إلا أن المردود العملي لها كان ضعيفاً ولعل أهم أسباب هذا الضعف هو تباين التعريفات، وتقادم قواعد البيانات، وعدم اكتمالها، وعدم الاستثمار في تطويرها بشكل مناسب.

وفيما يتعلق بإشكالية علاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع غير الرسمي. فقد تمّ رصد انخراط حوالي 2 مليار شخص حول العالم (61.0% من إجمالي العاملين) يعملون في القطاع غير الرسمي، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى أكثر من 85% في قارة إفريقيا، وهو ما يشير إلى أنّ حجم وأهمية هذا القطاع تزداد بشكل ملموس في الدول النامية والأقلّ نمواً مقارنة بالدول المتقدمة. (ILO,2018). كما تمّ التأكيد على ما وثقته الدراسات التطبيقية من أن هيمنة القطاع غير الرسمي هي أحد الأسباب الرئيسية للفجوة الإنتاجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، إضافة لوجود علاقة عكسية بين إنتاجية المشروع وانتمائه إلى القطاع غير الرسمي. والسببية في هذه العلاقة متبادلة أي في الاتّجاهين (OECD, 2002). وعلى مستوى الدول العربية فقد أظهرت دراسة حديثة شملت 12 دولة عربية تجاوز نسبة العمالة غير الرسمية 60% من إجمالي العمالة، أدناها في تونس (34%)، تليها الجزائر (39%)، والعراق (52%)، والأردن (57%)، ومصر (59%)، والبحرين (64%)، لتصل ذروتها في موريتانيا (85%). ويتركّز جلّها في قطاعات الزراعة والتجارة والتشييد والبناء. (Chen and Harvey,2017).

2-1 الأهمية والدور الاقتصادي

يظهر الواقع الراهن استحواذ خمس دول عربية فقط على أكثر من 86% من إجمالي عدد هذه المشروعات في الدول العربية ممثلة في مصر (42.7%) والسعودية (13.7) والجزائر (12.4%) وتونس (10.5%) واليمن (7.0%)، أما باقي الدول، فينخفض عدد المنشآت بها ومن ثم حصتها من الإجمالي العربي. ويرجع هذا التفاوت الكبير في عدد المنشآت بصورة رئيسية إلى اختلاف مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين تلك الدول إضافة إلى اختلاف منهجيات الإحصاء وتجميع البيانات بين تلك البلدان والتي يتم اللجوء في أغلبها إلى التقديرات.

كما يظهر الهيكل القطاعي لتلك المشروعات في الدول العربية، تركزها في قطاعي الخدمات والتجارة في كل من السعودية بنسبة (82.8%) والجزائر (82.1%) واليمن (84%) ولبنان (90%) والأردن (51.6%) والإمارات (88%) وقطر (89.4%). وتتركز هذه المنشآت في قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية في كل من تونس (66.8%) وفلسطين (73%)، بينما تتركز في قطاع التجارة بنسبة 55% في الكويت. أما في مصر فتتركز هذه المنشآت في قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة بنسبة 91.0%. ومن ثم، يتضح تركز تلك المنشآت في غالبية الدول

العربية في قطاعي الخدمات والتجارة، ومن ثم، فهي لا تلعب دوراً حقيقياً في التنمية بمفهومها المستدام حيث أن أغلبها نشاط خدمي أو تجارى لا يقدم صناعات حقيقية متطورة تسهم في تعميق الصناعة أو تنويع الهياكل الانتاجية بتلك الدول. وتتباين مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية، حيث تتراوح ما بين 16% في فلسطين وحوالي 40% في كل من الأردن ومصر، في حين يبلغ متوسط هذه المساهمة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 50% (Peter McConaghy, 2013).

3-1 المشاركة في التجارة الخارجية: التوجه نحو التصدير

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية العديد من العوائق أمام مشاركتها في التجارة الدولية. لعل أهمها ارتفاع تكلفة دخول الأسواق وصعوبة النفاذ للمعلومات الخاصة بشبكات التوزيع وارتفاع تكلفة الشحن، بالإضافة إلى تشديد المواصفات والمعايير والإجراءات الفنية اللازمة للانخراط في التجارة الدولية. (Falk & Hagsten, 2015). كذلك تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من غيرها في التعامل مع العوائق الفنية أمام التجارة وخاصة الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية؛ حيث تكون المنشآت الكبيرة أعلى قدرة وأقل تكلفة وأقدر على الالتزام بالمعايير الصارمة للتجارة الدولية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. (Francioni et al, 2016). وكانت دراسة لصندوق النقد الدولي قد توصلت إلى أنّ المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها أثر إيجابي على متوسط دخل الفرد والإنتاجية. وأكدت الدراسة على الدور الرئيسي للعوامل المؤسسية مثل إنفاذ العقود وجودة البنية التحتية باعتبارها محددات للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. (Ignatenko et al.2019)

وباستخدام نتائج مسوح المنشآت الصادرة عن البنك الدولي، يتبين محدودية الأنشطة التصديرية لغالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مقابل المنشآت الكبيرة وذلك على مستوى كافة الدول العربية المشمولة في المسح، باستثناء لبنان وتونس والأردن World Bank Enterprise Survey (2016a). ويقدّم مركز التجارة الدولية International Trade Center إطاراً لتنافسية المشروعات الصغيرة، حيث يقوم المركز بحساب مؤشر لتنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام مجموعة من المؤشرات الفرعية (حوالي 39 مؤشراً) والتي يحصل على نتائجها من خلال مسح المنشآت الذي يجريه البنك الدولي أو من مصادر البيانات الأخرى ومنها صندوق النقد الدولي. ثم يتم تجميعها في ثلاث محاور رئيسية وهي القدرة على الاتصال والمنافسة والتغيير (Compete, Connect &Change). ويتم حساب مكوّنات المؤشر الثلاثة على ثلاث مستويات مستوى المنشأة وبيئة الأعمال والبيئة الوطنية للدولة، ويظهر أداء الدول العربية المتاح لها بيانات

في مؤشر تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الثلاث محاور الرئيسية. تباين أداءها في المؤشر؛ حيث حققت المغرب وتونس والأردن أداءً أفضل على مستوى الثلاث محاور الرئيسية المكونة للمؤشر، مقارنة بمصر. وتعتبر قدرة المشروعات على التواصل أكثر نقاط الضعف التي تواجه مصر كما رصدها المؤشر. وبشكل عام، لا يزال أداء الدول العربية في محاور المؤشر أقلّ، إذا ما قورن ببعض الدول التي استطاعت رفع تنافسية منشأتها وتحديداً الصين وتركيا.

4-1 المساندة للأنشطة القائمة على الابتكار

فيما يتعلق بمدى مواكبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية لمتطلبات الابتكار والإنتاج القائم على التكنولوجيا، يُلاحظ أنّ اهتمام الدول العربية عموماً بالابتكار والبحوث والتطوير، هي اهتمامات دون المستوى المأمول. ويتماثل ترتيب الدول العربية على مؤشر الابتكار العالمي إلى حدّ بعيد مع ترتيبها على دليل التنمية البشرية، حيث تحتفظ دول المجموعة الأولى، عدا البحرين وعُمان، بالمراتب الأفضل في الدول العربية، وتأتي الإمارات في رتبة (38)، وقطر (51)، والكويت (60)، والسعودية (61). ثم تأتي دول المجموعة الثانية، لاسيما تونس برتبة (66) متقدمة على دولتين من المجموعة الأولى وهما عمان التي جاءت في الترتيب (69)، والبحرين التي جاءت في الترتيب (72)، لتتوالى بعد ذلك باقي دول المجموعة الثانية، ومن بعدها دول المجموعة الثالثة، وذلك على النحو التالي: المغرب (76)، الأردن (79)، لبنان (90)، مصر (95)، الجزائر (110)، ثم اليمن (126). ورغم عدم توفر بيانات تفصيلية حول المساهمات الفعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في مختلف مجموعات الدول العربية في تلك المجالات، الا أن هناك ممارسات هامة في عدد من الدول العربية، لاسيما من المجموعتين الأولى والثانية لتدعيم هذا التوجه.

5-1 خلق فرص العمل والحد من البطالة – الدور الاجتماعي

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في خلق فرص العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الدول العربية. فعلى مستوى مناطق العالم، ارتفع متوسط مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الرسمي الدائم Full-time employees من حوالي 31.2% سنة 2003 إلى نحو 34.8% سنة 2016، حيث تضاعف عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نحو 79 مليوناً سنة 2003 إلى 156 مليون عامل سنة 2016 (ILO, 2017). وعلى مستوى أقاليم العالم المختلفة يتضح أن المنطقة العربية حققت أعلى

متوسط في مساهمة هذه المشروعات في إجمالي فرص العمل في القطاع الرسمي ليبلغ نحو 75.2% سنة 2016 مقارنةً بنحو 34.8% بالمتوسط العالمي، أما منطقة شمال إفريقيا فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة41.5%. أما من جهة التشغيل في القطاع غير الرسمي، فتشير التقديرات المتاحة إلى أنه في الدول النامية تعتبر النسبة الأكبر من المشروعات/الشركات هي شركات غير رسمية، وعالمياً نجد أن 78% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي شركات غير رسمية، والنسبة المتبقية نحو 22% فقط للشركات الرسمية (IFC, 2010). أما على مستوى الدول العربية، فتُقدر نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي بنحو 90% من إجمالي المشروعات (صندوق النقد العربي، 2013). وبالنسبة للعمالة غير الرسمية، فوفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية للعام 2016، فقد انخرط ما يزيد عن 50% من العاملين في القطاع غير الرسمي عالمياً، وفي إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يُقدّر متوسط نسبة العمالة غير الرسمية إلى إجمالي العمالة غير الزراعية سنة 2013 بنحو 45%، حيث تتراوح هذه النسبة في دول المنطقة بين 31% و57% (AfDB, 2016). ووفقاً لتقرير "العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية، 2018" أيضاً، فقد بلغت نسبة العمالة الضعيفة أو الهشة Vulnerable Employment في الدول العربية نحو 17.8% سنة 2017، وتنخفض هذه النسبة في الدول الخليجية لتشكل نحو 2.5%، أما الدول غير الخليجية فتصل إلى 34.4% نتيجة التوترات وظروف العمل غير المواتية في هذه الدول.

6-1 المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

هناك العديد من التحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدورها التنموي المنوط بها في الدول العربية، لعل أهمها صعوبات الحصول على التمويل المناسب والضمانات، وصعوبات أخرى تتعلق بعدم ملاءمة مناخ الأعمال والقوانين والتشريعات، وتواضع البنية التحتية والمصرفية، ونقص المعلومات وضعف الخبرات في مجال إدارة المشروعات، وعدم انتشار ثقافة المبادرة والابتكار، كما أن عدداً كبيراً من هذه المشروعات يعمل في القطاع غير الرسمي، ويستهدف الأسواق المحلية، وبالتالي، يكون غير قادر على المنافسة إقليمياً ودولياً. ولأغراض التحليل فقد تمّ تقسيم هذه المعوقات إلى معوقات غير مرتبطة بالتمويل، ومعوقات ترتبط بالتمويل. فعلى مستوى المعوقات غير المرتبطة بالتمويل، يظهر معاناة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من عدد من القيود غير المرتبطة بالتمويل أهمها: عدم ملاءمة بيئة الأعمال، وضعف قدرات المشروعات الداخلية وبخاصة في المجالات المتعلقة بمحدودية خبرات أصحاب المشروعات، وعدم توفر المهارات اللازمة، واستهداف السوق المحلي، وضعف التصدير،

وضـــعف الإلمام بطبيعة الأســواق الداخلية والخارجية، وضـــعف القدرة الابتكارية والبطء في تبني وسائل الإدارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للنفاذ إلى الأسواق. (صندوق النقد العربي، 2013). كما أظهرت نتائج مســوحات البنك الدولي أن أهم المعوقات غير التمويلية (وفق رؤساء المشروعات) تتمثل في: عدم الاستقرار السياسي في دول مثل تونس واليمن ومصر، أو توترات سـياسـية مسـتمرة مثل فلسـطين ولبنان، وأن الفسـاد يمثّل عائقاً كبيراً في كل من المغرب وجيبوتي ولبنان واليمن ومصر، كما يمثل ضعف خدمات الكهرباء أيضاً عائقاً لدى المشروعات في جيبوتي واليمن والعراق ولبنان، بينما تمثل المنافســة غير العادلة للقطاع غير الرســمي عائقاً كبيراً في كل من العراق وتونس والمغرب وفلسطين (World Bank Enterprise Survey,2016a).

وفيما يتعلق بالمعوقات التمويلية، فقد أظهر التحليل أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تشكو من صعوبة الحصول على التمويل المناسب، بالرغم من تعدد الجهات التي تقدم التمويل لهذه المشروعات، سواء كانت جهات داخلية، مثل المؤسسات المصرفية، ومؤسسات التمويل، وجمعيات القروض الصغرى، وشركات التمويل التأجيري، وشركات الاستثمار، بالإضافة إلى آليات التمويل من خلال أسواق المال التي تستهدف تلك المشروعات في بعض الدول العربية، أم كانت جهات خارجية، مثل الحساب الخاص الذي يديره الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقد أوضحت النتائج أن المشروعات الصغيرة التي ترى أن الوصول إلى التمويل هو العائق الرئيسي، تتراوح ما بين (11% وحوالي 55.7%) من إجمالي هذه المشروعات في الدول العربية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، وبلغت نسبة المشروعات المتوسطة التي ترى أن الوصول إلى التمويل هو العائق الرئيسي ما بين (13.4%، 56%) في حين تتراوح نسبة المشروعات الكبيرة ما بين (11.6% وحوالي 99%) من إجمالي هذه المشروعات. ما يُظهر أن حوالي 34.5% (في المتوسط) من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تعاني من صعوبات في النفاذ إلى التمويل، وتعتبره العائق الرئيسي.

ثانياً: استراتيجيات وسياسات التنمية في الدول العربية وأثرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يأتي تحليل وتقييم دور استراتيجيات وسياسات التنمية في الدول العربية في تدعيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة مستنداً إلى تقييم المجالات التالية:

2-1 المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الرؤى والتشريعات وأطر التنظيم العربية

يظهر تحليل الرؤى التنموية في الدول العربية، وجود اهتماماً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأكيداً وإجماعاً في بعض الأحيان على ضرورة توفير الدعم اللازم لها، ففي دول المجموعة الأولى (الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً)، فقد لوحظ تزايد الاهتمام والتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بعد التراجع الكبير في أسعار النفط ما بين أواخر سنة 2014 وسنة 2016، وتحوُّل الفائض المالي إلى عجز في الموازنة العامة. في عدد من هذه الدول، حيث توجهت نحو تسريع عملية التنويع الاقتصادي (تنويع الإنتاج وتنويع مصادر الدخل) وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في التنمية. وخصصت معظم هذه الدول محوراً خاصاً لهذه المشروعات في خططها التنموية. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مراجعة خطة السعودية العاشرة (2015-2019)، وخطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020) بسلطنة عُمان، والخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثانية بالكويت (2016/2015 – 2020/2019). كما ظهر ذلك جلياً في الرؤى والخطط الاستراتيجية الحديثة لهذه الدول، مثل رؤية الإمارات (2021) ورؤية الإمارات (2030) ومئوية الإمارات (2071)، ورؤية (2030) في كلّ من السعودية والبحرين وقطر، ورؤية الكويت (2035)، ورؤية عُمان (2040). فعلى سبيل المثال تستهدف رؤية السعودية 2030 الوصول بمساهمة هذه المشروعات في الناتج غير النفطي إلى 35% في سنة 2030، كما ركزت رؤية عُمان (2040) على بناء اقتصاد متنوع وديناميكي ومتفاعل مع معطيات العولمة وقادر على المنافسة، بحيث يكون للقطاع الخاص (مشروعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة) دور بارز. كما تركز بشكل رئيسي على تحقيق التنويع الاقتصادي. وفي الدول العربية ضمن المجموعة الثانية (الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة)، فقد لقيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً بارزاً أيضاً وارتفاعاً في مستوى التوقعات. فعلى سبيل المثال، أولت رؤية الأردن (2025) اهتماماً كبيراً بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصصت بنداً لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتضمنت زيادة حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العطاءات الحكومية بنسبة لا تقل عن20%، وخلق أسواق لهذه المشروعات محلياً، وزيادة قدرتها التصديرية. كما قامت مصر ضمن رؤيتها 2030 بالتركيز على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي. وفي دول المجموعة الثالثة (الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة)، كما في حالة السودان على سبيل المثال، فقد ركزت سياسات البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2015-2019 على الاهتمام بالتمويل الأصغر في سياقه الاجتماعي لتمكين المرأة والشباب، خاصة في الريف، وتشجيع الصناعات الصغيرة. كما تركز سياسات البنك

المركزي لسنة 2019 على توظيف نسبة لا تقل عن 12% من المحفظة التمويلية المنفذة خلال سنة 2019 لكل مصرف، لتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

أما على مستوى **الأطر التشريعية والقانونية وأطر التنظيم، فقد أظهر التحليل توزع** الأحكام المنظّمة لهذه المشروعات على ثلاث مجموعات رئيسة من القوانين، تضم المجموعة الأولى: مجموعة من القوانين العامة التي تنظّم حقوق الملكية والأنشطة الاقتصادية وعلاقات العمل. وتشمل القانون المدني، قانون المعاملات المدنية، قانون التجارة، قانون الشركات، وقانون العمل والتأمينات الاجتماعية، وغيرها، حيث تخضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأحكام هذه القوانين، شأنها شأن المشروعات الكبيرة. وتضم المجموعة الثانية: القوانين الخاصة التي تتضمن القواعد الموضوعية والإجرائية المنظّمة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساعدها على تخطي الصعوبات، وتطوير قدراتها وتحسين أدائها، وبما يعزز إسهامها في التنمية وفرص العمل والناتج المحلي الإجمالي. في حين تتعلق المجموعة الثالثة بـــ: عمل المحاكم ذات الصلة وكذلك القوانين والتشريعات ذات الصلة لفضّ النزاعات المتعلقة بنشاط هذه المشروعات.

وبخصوص تقييم الأطر التشريعية والقانونية في المجموعتين الأولى والثانية في الدول العربية، فقد ظهر عدم وجود علاقة واضحة بين مستوى التنمية البشرية وشمولية الأطر التشريعية في الدول العربية، حيث أن بعض الدول، مرتفعة التنمية البشرية، لم تضع تشريعات خاصة تنظم عمل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي قطعت فيه بعض الدول متوسطة ومنخفضة التنمية البشرية أشواطاً طويلة في هذا المجال. كما يظهر توفّر قوانين ولوائح تنظم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمنحها حوافز ومزايا تشجيعية في عديد من الدول العربية، كما في مصر وفلسطين وموريتانيا (دول منخفضة ومتوسطة التنمية البشرية). وفي المقابل، لا تتوفّر قوانين وتشريعات خاصة بهذه المشروعات في بقية الدول العربية، بغض النظر عن مستوى التنمية البشرية، بل تعتمد عادةً على قوانين تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي والتي غالباً ما تلائم المشروعات الكبيرة والاستثمار الأجنبي (صندوق النقد العربي،2017).

وفيما يتعلق بالأطر التنظيمية والمؤسسية لهذه المشروعات يمكن تمييز الدول العربية في تعاملها المؤسسي والتنظيمي مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن مجموعتين، في المجموعة الأولى يتم إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال هيئات وأجهزة متخصصة. حيث قامت بعض الدول العربية بإسناد هذا الدور إلى مؤسسات متخصصة بتنمية هذه المشروعات، سواء مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة التنمية البشرية. فقد أسست السعودية سنة 2016 الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة/منشآت، وفي مصر، تم تأسيس جهاز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ومتناهية الصـــغر. وفي المجموعة الثانية عموماً وبغض النظر عن تصـــنيفها التنموي، تتم إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن عدة أجهزة حكومية (كلّ حسب اختصاصه). فعلى سبيل المثال في قطر تقوم بهذا الدور مؤسسات وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الطاقة والصناعة. وفي الأردن تقوم بذلك الدور المؤسسة الأردنية لتطوير المشروعات الاقتصادية، وزارة الصناعة والتجارة. وفي فلسطين، تختصّ اتّحادات أصحاب الأعمال واللجان الوزارية المختلفة بذلك الدور.

2/2: السياسة النقدية

ترتبط تأثيرات السياسة النقدية على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بمدى قدرتها على تهيئة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبالتالي توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لأنشطة هذه المشروعات، لأن التقلبات الاقتصادية الحادة وارتفاع معدلات التضخم تنعكس سلباً على أسعار مدخلات ومخرجات الإنتاج وكلفة التمويل، بالتالي، على حجم الأرباح ومؤشرات الأداء المالية وغير المالية لهذه المشروعات. وفي هذا السياق، تهدف السياسة النقدية، في الدول العربية، إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار. وهذا ما تؤكده قوانين البنوك المركزية، في كل من مصر والمغرب وتونس واليمن والكويت والأردن. وبالنظر إلى أداء مؤشر التضخم في الدول العربية لمعرفة أداء السياسة النقدية في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، واستناداً إلى البيانات المتاحة، يتّضح انخفاض متوسط معدلات التضخم في الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية جداً، حيث بلغت حوالي 2.2%، وهي مساوية للنسب التي يستهدفها البنك المركزي الأوروبي (2%)، بينما بلغ متوسط معدل التضخم في الدول العربية، ذات التنمية العالية والمتوسطة والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، حوالي 5.3% و10.6% على التوالي. وتُعتبر هذه المعدلات مقبولة اقتصادياً في كل الدول العربية، باستثناء السودان واليمن ومصر والتي يتجاوز فيها متوسط المعدل السنوي 10%. (IMF,2018)

وضمن ذات الإطار فقد تم تقييم واقع الشمول المالي، واستقرار النظام المالي (المصرفي) في الدول العربية. حيث أشارت نتائج قاعدة بيانات الشمول المالي، على مستوى الدول العربية، إلى أن متوسط نسبة الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية قد ارتفع من 22% سنة 2011 إلى 37% سنة 2017، وذلك مقارنة بارتفاع المتوسط العالمي من 51% سنة 2011 إلى 69% سنة 2017. وهنا يتّضح انخفاض مستوى الشمول المالي في الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي. ولكن يمكن رصد توافق في أداء الدول العربية في هذا المؤشر بصورة عامة مع نمط التنمية البشرية السائد فيها. وتجدر الإشارة إلى أنه، كلما ارتفعت نسبة الشمول المالي، كلما تمكّنت المؤسسات المالية من تقديم خدمات أوفر لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما توضح البيانات

الخاصة بتوزيع وتوفّر الخدمات المصرفية الأساسية في الدول العربية من جانب عدد فروع البنوك التجارية وانتشارها الجغرافي وكثافتها وعدد أجهزة الصراف الآلي. تسجيل المغرب أعلى عدد لفروع البنوك التجارية في الدول العربية والتي بلغت 6346 فرعاً، تليها كل من مصر والسعودية وتونس بعدد فروع بلغت 2805، 2079، 1752 على التوالي. كما يظهر عدم وجود نمط متناسق واحد لمؤشرات توفر الخدمة المصرفية في الدولة وفق مستوى التنمية البشرية. حيث يظهر ارتفاع عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ في الدول العربية متوسطة الدخل أكثر من غيرها من الدول الأخرى، بينما يرتفع عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ في الدول العربية ذات التنمية العالية جداً. وفي المقابل، تنخفض قيم مؤشرات الانتشار المصرفي وتوافر الخدمة المصرفية في الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة، مما يشير إلى ضعف الشمول المالي والتنمية المالية في تلك الدول (Financial Access Survey,IMF,2018)

من جانب آخر تم تقييم جانب استقرار النظام المالي في الدول العربية، من خلال تحليل استقرار النظام المصرفي واستقرار الأسواق المالية وذلك وفق منهجية البنك الدولي. ولقياس استقرار النظام المصرفي/ البنوك التجارية في الدولة، يستخدم البنك الدولي مؤشر درجة Z، حيث توضح النتائج للعام (2017–2018)، تفاوت هذا المؤشر بين الدول العربية خلال الفترة (2013–2015)، مع رصد الاستقرار العام في القطاع لاسيما عند مقارنته دولياً. كذلك فقد تمّ تقييم استقرار الأسواق المالية في الدول العربية استناداً لمنهجية البنك الدولي لاحتساب هذا المؤشر، حيث أظهرت النتائج بلوغ القيمة المتوسطة لهذا المؤشر في العالم 15.5، في حين بلغت لأقاليم العالم (15.6) في الدول المتقدمة، (16.1) في أوروبا، (10.9) في كل من إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وكذلك إقليم افريقيا جنوب الصحراء. وهو ما يظهر أن الأسواق المالية العربية أقل استقراراً من الأسواق العالمية الأخرى (صندوق النقد الدولي، 2019).

3/2: السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي يتم اللجوء إليها لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد. لذا، فإنه لا بد من رسم السياسة الضريبية وتوجيه الإنفاق بكفاءة عالية حتى يتمّ دفع جهود التنمية ودعم القطاعات الإنتاجية وتقليل آثارها السلبية على أنظمة حوافز العمل والادخار والاستثمار. وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات الاقتصادية في الدول العربية، يمكن استخدام أدوات السياسة المالية من خلال توفير الحوافز الضريبية والدعم الحكومي (خدمات تمويلية وغير تمويلية)، وتهيئة البيئة المواتية لنمو وتطور هذه المشروعات، وإزالة كافة المعوّقات التي تواجهها، إضافةً إلى

تفعيل دور هذه المشـــروعات في توفير المشـــتريات الحكومية. ولكن هناك العديد من الدلائل التي تشـــير إلى وجود تحديات كبيرة تواجه الدول العربية في إنجاز أهداف الســـياســـة المالية المرتبطة بتعزيز وتنمية المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة. وأهمّها: ارتفاع العجز، والمديونية. وقد أوضـح استطلاع للرأي، قام به صندوق النقد الدولي سنة 2017 في منطقة الشرق الأوسط وشمال وإفريقيا، أن السـياسـة المالية تجد صـعوبة في تحقيق أهدافها، وهو ما يرجع إلى: ارتفاع الإنفاق على الدعم الحكومي للســـلع والخدمات الاســـتهلاكية والأجور والذي أدى إلى تقلّص الحيز المالي المتاح لمجالات الإنفاق الحكومي الأخرى، كتطوير أداء القطاعات الإنتاجية .

توضـــح البيانات ارتفاع عجز الموازنة العامة والمديونية في الدول العربية بنســـب عالية، ليرتفعا من حدود 2%، 58% من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما ســـنة 2008، إلى 7%، 73% من الناتج المحلي الإجمالي ســـنة 2016 على التوالي، مما شـــكّل تهديداً للاســـتقرار الاقتصادي في كثير من هذه الدول. وتشير هذه البيانات إلى أن عجز الموازنة في الدول العربية قد تضـاعف لأكثر من ضـعفين منذ سنة 2008، كما ارتفعت كلفة التمويل بأنواعه واستخداماته. وقد تبين عند تقييم أوضـــاع المالية العامة للدول العربية، ارتفاع متوســـط المديونية في الدول العربية متوسـطة ومنخفضـة التنمية البشـرية، وانخفاضـها في الدول العربية ذات التنمية البشـرية المرتفعة جداً. كما بلغت نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الصـحة، التعليم، والضـمان الاجتماعي) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 11% مقارنة بنسبة 19% في الدول الناشئة الأوربية ووسط آسيا، ونسبة 14% في أمريكا الجنوبية. وتحتاج دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإنفاق 70 مليار دولار (4.5% من ناتجها المحلي الإجمالي) لمضـاهاة الإنفاق الاجتماعي المتوسـط في دول أوروبا الناشـــئة (صـــندوق النقد الدولي، 2017). وينعكس هذا التحدي على المشـــروعات الصغيرة والمتوسطة عربياً، بسبب الافتقار للموارد البشرية الماهرة.

كذلك فإن مراجعة أولويات الإنفاق الحكومي وزيادة مسـتوى الاسـتثمار العام كنسـبة من الناتج المحلي الإجمالي، خاصـة المرتبط بالمشروعات الصـغيرة والمتوسطة، سوف يعزز من تطّور ونمو هذه المشـروعات ويفسـح المجال لأنشـطة اقتصـادية جديدة تزيد من مسـاهمتها في تحسـين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن جانب آخر، فقد أدى ضيق القاعدة الضريبية (والتي تستثني في العادة الممتلكات والثروة والأصول الأخرى) وانخفاض المعدلات الضريبية والاستثناءات المتعددة وضـــعف إدارة نظام الضـــرائب في بعض الدول، إلى إعاقة تعبئة الإيرادات المالية. وعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية تعزز الإيرادات الحكومية الكلية في الدول المصـــدرة للنفط، إلا أن الإيرادات غير النفطية في هذه الدول عموماً منخفضـة، ولا توجد ضـرائب على الدخل الشـخصـي

وضريبة القيمة المضافة (باستثناء الضرائب التي تمّ إدخالها حديثاً في السعودية والإمارات). يؤدي تعزيز تعبئة الإيرادات المالية وخفض المديونية كذلك إلى ضمان امتلاك الدولة حيزاً مالياً يمكّنها من مواجهة التطورات الاقتصادية العكسية، ودعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد أظهرت البيانات أن الحيز المالي في معظم الدول العربية يواجه تحديات عدة وذلك وفق نتائج المنهجية المطبقة من جانب صندوق النقد الدولي، والتي تستند في تقييمها للحيز المالي لدول العالم على أربعة أبعاد أساسية وهي: (توفر التمويل وشروطه، عبء المديونية الحالي والمستقبلي، الديون القائمة، احتياجات الإصلاح) (صندوق النقد الدولي،2017).

5/2: سياسات التعليم والتشغيل وتنمية ريادة الأعمال

تتزايد عبر العالم النداءات التي تؤكد أهمية أنظمة وسياسات التعليم في تنمية ريادة الأعمال ودعم دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، ودورها في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في سياق توجهات الثورة الصناعية والتحول إلى اقتصادات المعرفة. في ضوء ذلك، يعرض هذا البند تقييماً لدور سياسات التعليم، وسياسات التشغيل والتنمية البشرية في تنمية ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. فعلى مستوى مدى **مساندة سياسات التعليم لتنمية ريادة الأعمال، يظهر** مؤشر ريادة الأعمال العالمي– GEI لسنة 2018 بعض النتائج الهامة في هذا الخصوص. وهو مؤشر يقيس جودة ريادة الأعمال ومدى وعمق النظام البيئي الداعم لتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر (14) مكوناً ويأخذ قيم تتراوح بين 0و100%. وقد بلغ متوسط قيمة المؤشر التي حصلت عليها الدول العربية المشاركة في التقرير لسنة 2018 (14 دولة) حوالي 35%. وجاءت قطر في المرتبة الأولى عربياً و22 عالمياً، وجاءت موريتانيا في المرتبة الأخيرة عربياً و136 عالمياً. ويلاحظ انسجام نتائج المؤشر مع نتائج مؤشر التنمية البشرية، حيث جاءت دول المجموعة الأولى في المراتب الأولى عربياً، وجاءت دول المجوعتين الثانية والثالثة تباعاً بعد ذلك عربياً وعالمياً. (مؤشر ريادة الأعمال العالمي، 2018)

وعلى وجه التفصيل، وبالنظر إلى مكونات المؤشرات الفرعية وقيمها الخاصة بالدول العربية، نرى أن أقل قيمة للمؤشر حصلت عليه الدول العربية كان يتعلق بدرجات المنافسة (28%)، وقبول المخاطر (29%)، واستيعاب التقنية (36%)، وإدراك الفرص (39%). بما يوضح أن الأنظمة التعليمية وأنظمة ريادة الأعمال في الدول العربية تتطلب جهداً مضاعفاً لمعالجة الاختلالات والثغرات الكبيرة التي تعيق تبني ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة كأداة فاعلة في تحقيق التنمية. وفي ذات السياق، توضح دراسة البنك الدولي (2017) أن أهم ثلاث

عقبات يواجهها رواد الأعمال في معظم الدول العربية تتمثل في: عدم الحصـــول على التمويل (42%)، افتقار القوة العاملة إلى التعليم بشـكل كافٍ (28%)، طول الدورة المسـتندية للحصـول على ترخيص للأعمال التجارية (27%). كما أظهر تقييم مدى مسـاندة أنظمة التعليم العالي **لريادة الأعمال** وجود إشكالات حقيقية أخرى أبرزها: عدم وجود رؤية ورسالة واستراتيجية تتبنى تنمية ثقافة ريادة الأعمال، ضـــعف اهتمام القيادات الجامعية بريادة الأعمال، التركيز على المخرجات الكمية دون النوعية، غياب التعليم الريادي في مختلف التخصـصـات، عدم وجود برامج مسـتقلة في ريادة الأعمال على مستوى الجامعات الحكومية (الرميدي، 2018). كما يوضح الواقع الراهن للجامعات العربية أن ثقافة ريادة الأعمال لم تصل بعد لمرحلة البدء في معظم الجامعات العربية والمؤسسات التعليمية الأخرى، وفي القليل منها لم تصل بعد إلى مرحلة النضج والكفاءة، مقارنةً بما وصلت إليه المؤســســات التعليمية الرائدة في دول العالم. التي قامت بدمج ريادة الأعمال في المناهج الوطنية كمكوّن رئيســي (فنلندا وهولندا)، وكمكوّن جزئي لدى (السـويد وكرواتيا)، ومدمج في موضــوعات عابرة في المناهج لدى (البرتغال واسكتلندا).

وضـمن إطار تقييم مدى مسـاندة سـياسـات التشـغيل لريادة الأعمال، فقد أظهر التحليل تراجع واضح في نوعية مخرجات التعليم في المنطقة العربية (العرض في سوق العمل) وذلك مقارنة بمناطق العالم الأخرى. كما أن تخصصات معظم هذه المخرجات لا تنسجم مع احتياجات السوق (الموائمة). إذ لم تسهم سياسات سوق العمل في مختلف الاقتصادات العربية في تفعيل دور القطاع الخاص (الطلب)، نتيجة لوجود فجوة واســعة في المزايا بين القطاعين العام والخاص. ويأتي هذا التحدي في سـياق تنامي ظواهر أخرى غاية في الخطورة في الدول والمجتمعات العربية مثل ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين، والبطالة بين الشــباب والتي ســجلت أعلى المعدلات الإقليمية حيث بلغت 30.6%. وتســجل مصــر وتونس وليبيا والعراق المعدلات الأعلى مقابل بلوغ هذا المعدل كمتوسط عالمي نحو (13.1%)، وبلوغه كمتوسط للدول النامية 9.5% فقط. (WDI,2018).

6/2: السياسات التجارية – تدويل المشروعات

يرتكز تحليل دور السـياسـات التجارية في تنمية المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة، على عدة ركائز تتعلق بعلاقة هذه السياسات ومكوناتها وأدواتها، بطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها، والتحديات التي تواجهها، ودورها التنموي والفرص الكامنة التي يمكن استغلالها إذا ما تمّ تطوير هذه المشروعات. فعلى سبيل المثال، تعاني هذه المشروعات، كما أوضح الفصل الأول، من صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية، وذلك بسبب ضعف تنافسيتها، ولأسباب تتعلق بتكلفة الإنتاج والسـعر و/أو بالجودة و/أو صـعوبة الحصـول على ثقة المسـتهلك الأجنبي، و/أو ضـعف

عمليات الترويج للمنتجات المحلية في الأســـواق الخارجية. وقد انعكس هذا التحدي على واحد من أبرز مؤشرات الدور التنموي لهذه المشروعات ألا وهو مساهمتها في الصادرات.

وتركز السياسات التجارية والاستثمارية الخاصة بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على بناء القدرات التصديرية، والحدّ من تكاليف الصفقات التجارية وترسيخ مبدأ التكامل الإقليمي لهذه المشروعات، عبر تدابير تيسير التجارة بما يرفع من قدرتها التنافسية في مجال التصدير. وتهدف التوجهات الاستراتيجية والسياسات التجارية للدول العربية (2018) إلى رفع القدرة التنافسية للقطاع الخاص العربي، وبناء قدرات التصـــدير، وخفض تكاليف المعاملات التجارية، وتعزيز التكامل الإقليمي، من خلال إجراءات تيسير التجارة والاستثمار. مع التأكيد أنّ السياسة التجارية والاستثمارية في الدول العربية لا بد أن تركز على هدف حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنافســـة الخارجية وإغراق الســـوق المحلي بالســـلع والخدمات التي يمكن أن تنتجها هذه المشروعات، وأن تضمن بأن تكون المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المشروعات أكثر جاذبية من المنتجات والخدمات الأجنبية (الســـعر – الجودة – القوانين الداعمة للمشـــروعات المحلية – المواصفات والمقاييس– الاستقرار القانوني والتشريعي – توقعات التجار والمستثمرين المحليين – بيئة الأعمال – وغيرها). كما يتطلب ذلك توفر الأطر التشريعية والقانونية اللازمة.

وفي إطار رصد تقييم التجارب العربية في دعم صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد أعدت مصـــر ثلاث اســـتراتيجيات ذات صـــلة، وتشـــمل: اســـتراتيجية وزارة الصـــناعة والتجارة 2016–2020، والتي تتضـمن ركيزة أساسـية لتنمية الصـادرات بشـكلٍ عام وصـادرات المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة بشـكلٍ خاص، واسـتراتيجية تنمية الصـادرات المصـرية 2017–2020. حيث عملت على إجراء الإصـــلاح المؤســـســـي وتســـهيل التجارة وبينت القطاعات المحتملة والأســـواق المستهدفة وحوافز التصدير. وفي المغرب، بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتدويل المشروعات الصغيرة والمتوســـطة من خلال إيجاد منصـــة افتراضـــية رقمية لاســـتكمال إجراءات التجارة الخارجية، عبر اسـتكمال كافة الوثائق إلكترونياً، والعمل على اندماج تلك المشـروعات في سـلاسـل القيمة العالمية والاستفادة التكنولوجية والمالية من وجود الشركات متعددة الجنسيات في المغرب. وفي لبنان، تمت صياغة مبادرات متخصصـة لتعزيز وصـول المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة إلى الأسواق الدولية كالبعثات التجارية والمعارض التجارية. وفي تونس، فقد تمّ العمل على تدويل المشـروعات الصـغيرة والمتوسطة وربطها بسـلاسـل القيمة الدولية، وإبرام اتفاقيات لتعزيز التنويع وتحسين التنافسية، ومن خلال صـناديق تقدم دعم مالي وغير مالي لهذه المشروعات للوصـول إلى الأسواق الخارجية. وفي الأردن، تم تبني إجراءات لتسهيل وصـول المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة للأسواق الدولية، حيث

تمّ توقيع اتفاقية لتسهيل دخول الأردن إلى شبكة المشاريع الأوروبية، وتقديم الدعم للمشروعات التصديرية وتسهيل نقل التكنولوجيا. إضافة للعمل على تبسيط قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية.

وللتعرّف على نتائج الجهود العربية في تسهيل التجارة بشكلٍ عام وأمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكلٍ خاص، فقد تمّ تحليل مؤشر التجارة عبر الحدود الذي يندرج ضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي. يبين التقرير للعام 2019 والذي يتكون من 6 مؤشرات فرعية تتعلق بسهولة وتكلفة الاستيراد والتصدير. حيث تظهر البيانات أن محصلة الإصلاحات والسياسات التي اتبعتها الدول العربية، لتسهيل عملية التجارة، لم تصل إلى النتائج المطلوبة، فقد تراوحت مرتبة الدول العربية في مؤشر التجارة عبر الحدود بين المرتبة 54 (فلسطين) و189 (اليمن). (البنك الدولي،2019)

ثالثاً: الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء التجارب الدولية

يقوم هذا الفصل بعرض وتحليل لأهم مواطن التميز في عدد من التجارب والتطبيقات الدولية الرائدة الخاصة بالتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عبر التركيز على عدد من القضايا أو المجالات الرئيسة. وذلك على النحو التالي:

3-1 الأطر التشريعية والمؤسسية والتنظيمية

تمثل التشريعات الأطر المرجعية الرئيسة في بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم مع الأطر المؤسسية والتنظيمية المتصلة المظلة الفعّالة لعمل تلك المشروعات في معظم دول العالم. وتقدم تجارب الدول المتقدمة والصاعدة والنامية العديد من الخبرات الهامة في هذا الشأن. فعلى سبيل المثال تمتلك اليابان تشريعاً رئيساً لتلك المشروعات منذ سنة 1963. وخضع للتعديل والتطوير أكثر من مرة سنة 1999 ثم سنة 2010، وأخيراً سنة 2014. وينص القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الياباني الصادر في يونيو 2014 على أربع سياسات أساسية تعمل على تطوير دور تلك المشروعات في الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمعات المحلية. وتكون أبرزها تعزيز نماذج الإدارة والأعمال القادرة على تلبية الطلب المستقبلي على منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة وتعزيز التجديد والابتكار في الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الأنشطة والأعمال التي تساهم في تنمية الاقتصادات المحلية / الإقليمية، إضافة إلى تطوير نظام لدعم تلك الأعمال من خلال الجهود الجماعية أو المجتمعية.

وتجدر الإشـــارة في التجربة اليابانية إلى الدور الحكومي الفاعل في التخطيط وصـــنع السياسات والدعم والتقييم، وتكامل عمل الإطارين التشريعي والمؤسسي. إذ تلعب وزارة الاقتصاد والتجارة والصـــناعة ومؤســـســـاتها المعنية دوراً محورياً في تخطيط وتوجيه وإدارة ومتابعة وتقييم السياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل وخارج الدولة وتلعب "هيئة المشروعات الصـــغيرة والمتوســـطة" أدواراً هامة كذراع تنفيذي للوزارة يعمل على تنفيذ توجهات الدولة في تعزيز أدوار تلك المشـــروعات في مجالات متعددة منها التوجه التصـــديرى عبر الحدود، ودعم التنمية الإقليمية / المكانية المتوازنة. كما يستفاد من التجربة اليابانية في التشبيك الحكومي مع المجتمع المدني والتنظيمات المهنية ذات الصـــلة مثل الغرف والاتحادات التجارية والصـــناعية والمجتمع المدني. ويتفق هذا الدور مع مكانة هذه المشـــروعات في التنمية في اليابان، حيث تمثل (وفق تعريفها المعتمد في اليابان) نحو 99.7% من إجمالي المنشآت الاقتصادية. وتستوعب 70% من الوظائف، وتســـهم بنحو 50% من القيمة المضـــافة في الصـــناعة التحويلية. National Association of Small and Medium Enterprise,2018).

ولا يختلف الحال كثيراً في الدول الصـــاعدة والنامية. ففي الصـــين تم إصـــدار قانون للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في يونيو 2002 بهدف تقديم أطر واضـحة حول المسـؤولية القانونية في قطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة. ويقوم مجلس الشـعب في الصـين بمراجعة دورية للأطر التشريعية ذات الصلة بعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتركز التطوير حول توفير مزيد من الدعم لتلك المشـــروعات، لاســـيما في مجالات حماية الحقوق القانونية والملكية الفكرية، وتفعيل دور المؤسسات المالية والتمويلية، وتسهيل عمليات الإقراض، وأدوار المؤسسات الحكومية الداعمة لتلك المشروعات.

وتقدم كوريا الجنوبية نموذجاً مميزاً بخصـــوص الجانبين التشـــريعي والمؤســـســـاتي على السواء، إذ تعتمد على حزمة متنوعة من التشريعات لدعم أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها القانون الإطاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المشـــاريع الصـــغيرة والمتوســـطة "Small and Medium-sized Enterprises Sub-contracting Promotion ACT" ، وقانون تشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أجل تأمين التشـــغيل الدائم لهذه المشـــاريع، من خلال الشـــراء الحكومي لمنتجات المشـــاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وفي سياق هذا القانون يتم مطالبة الحكومة والمنظمات العامة بعمل خطة سنوية لزيادة المشتريات من منتجاتها.

وبالنسبة للدول النامية، يبدو الاعتماد على الأطر التشريعية المتخصصة خياراً مفضلاً في العديد من التجارب النامية العريقة مثل الهند، أو الحديثة مثل جنوب أفريقيا. فقد أصدرت الهند قانوناً خاصاً لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة سنة 2006. ويتضمن القانون التعريف الرئيسي والمعتمد في البلاد بشأن المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما حذت الهند حذو نظيرتها الآسيوية كوريا الجنوبية في تأسيس وزارة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما عملت جنوب أفريقيا، على تأسيس كيان مؤسسي حكومي يتمثل في هيئة تنمية المشروعات الصغيرة Small Enterprises Development Agency– SEDA في سنة 2004 وفقاً لتعديل قانون الأعمال الصغيرة الوطنية الذي صدر سنة 1996. وتضمّن التعديل دمج ثلاث هيئات مختلفة في الهيئة الجديدة. وتهدف الهيئة – SEDA إلى إنشاء ودعم وتطوير الأعمال الصغيرة من خلال العمل في شراكات مع الجهات الأخرى المعنية في الدولة. وقد أصبح للهيئة أكثر من 43 فرعاً، 18 وحدة متنقلة، 48 كشك إلكتروني للمعلومات، 3 مراكز معلومات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 12 مركزاً لتطوير وإنشاء الشركات، 42 مركز حاضنة أعمال و47 نقطة تواصل Access Point على مستوى الدولة. بالإضافة إلى ذلك، وفي سنة 2012، تم إنشاء كيان مؤسسي خاص بتمويل المشروعات وهو "هيئة تمويل المشروعات الصغيرة Small Enterprises Finance Agency– SEFA" بهدف تيسير وتوسيع تمويل تلك المشروعات. هذا بخلاف دور صندوق التمكين الوطني – NEF.

3-2 المساهمة في النمو الاحتوائي Inclusive growth

أكدت الدراسات التطبيقية وكذلك الأجندات العالمية للتنمية المستدامة 2030، والمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، على أهمية وحيوية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الشامل والاحتوائي. من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل وتعزيز نمو مستويات التشغيل الجارية، وذلك مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وهو الأمر الذي يسري، وفق دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على مستوى كافة الدول حسب دخلها (دول الدخل المنخفض 78%، دول الدخل المتوسط المنخفض 67%، دول الدخل المتوسط المرتفع 59%، ودول الدخل المرتفع 65%. (Koirala, Shashwat,2018).

وعلى مستوى مجموعة الإتحاد الأوروبي كنموذج لتكتل الدول المتقدمة، وإدراكا لحيوية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع تطوير القدرات الاقتصادية في دول الإتحاد، حيث تمثل حوالي 99.8% من مؤسسات الأعمال غير المالية في أوروبا، وتسهم في توفير حوالي 66.4% من الوظائف في دول الإتحاد، كما أنها مسؤولة عن توليد حوالي 56.8% من القيمة

المضافة في قطاعات الأعمال غير المالية. فقد قام سنة 2008 بإصدار قانون الأعمال الصغيرة الأوروبي – SBA والذي يتبنى منهج – Think Small First، ويهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال في أوروبا، وإزالة الحواجز أمام تلك المشروعات، وتبسيط الإجراءات ودعم بيئة الأعمال المحفزة لها. كما دعم الإتحاد منذ سنة 2011 تفعيل القانون المشار إليه من خلال اتخاذ العشرات من الإجراءات بصورة سنوية لتعزيز إنفاذ سياسات القانون لدى الدول الأعضاء (وصلت إلى 3300 إجراء حتى سنة 2018.

ويشير التقرير التقييمي السنوي للمفوضية الأوروبية حول أداء تلك المشروعات إلى أنّ السياسات والإجراءات الداعمة في إطار قانون الأعمال الصغيرة الأوروبي تحقق الكثير من أهدافها المخططة. فقد ازداد عدد تلك المشروعات بنسبة تصل إلى 24%، كما وصل نصيب تلك المشروعات إلى حوالي 70% من صادرات دول الإتحاد. وارتفع معدل نمو الصادرات بنسبة 20% منذ سنة 2012. كما تجدر الإشارة إلى أهمية التقارير السنوية التي تصدرها المفوضية الأوروبية حول نتائج أعمال تلك المشروعات من حيث تقديم خبرات وتوجهات هامة حول جوانب القصور أو التميز في الأداء في دوله الأعضاء، إضافة إلى تقديم مدخلات هامة لتطوير السياسات ذات الصلة بتلك المشروعات على المستوى الأوروبي بوجه عام، وعلى مستوى كل دولة من الدول الأعضاء على وجه الخصوص بصورة دورية. (European Commission,2018).

كذلك هو الحال بالنسبة لـ "مبادرة الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين سنة 2015 والتي تشمل أكثر من 70 دولة يمثلون نصف سكان العالم، وأكثر من 30% من الاقتصاد العالمي، ومن بينها العديد من الدول العربية والتي ساهمت أيضاً في المؤسسات المالية للمبادرة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية – AIIB (خشبة وآخرون، 2018). إذ يعزز من تلك الفرص تأكيد القيادات الصينية المعنية ذاتها على دور المبادرة في تعزيز التعاون الصيني مع دول العالم المختلفة فيما يتعلق بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من الخبرات الصينية في هذا الخصوص، وعلى الأخص في مجالات التجارة الإليكترونية، والمنصات التكنولوجية، ومكافحة الفقر، ونقل وتبادل خبرات الجودة والمعايرة والاعتماد لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر الحدود.

3/3: تعزيز الاستدامة ونشر نماذج الأعمال الخضراء

تجدر الإشارة بداية لعدم وجود تعريف عالمي محدد لـ "المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء –Green SMEs". لكنّ أحد التقارير المتخصصة الحديثة يشير إلى ملامح أساسية لها

باعتبارها المشروعات التي تدعم تطوير منتجات أو خدمات ونظم لها منافع بيئية. كما تحقق كفاءة وترشـــيد في اســـتخدام الموارد، وذات قابلية ومردودات اقتصـــادية، ولها آثار بيئية أقل وطأة من المشـــروعات التقليدية (Green Win, 2018). وفيما يتعلق بالتطبيقات الرائدة لتوجيه دور هذه المشـــروعات نحو الاقتصـــاد الأخضـــر، فقد تبنت الأمم المتحدة العديد من المبادرات في هذا الخصوص، منها تفعيل أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، وهي أحد المبادرات الأممية الهامة التي تركز على قضـــايا الاقتصـــاد الكلي والتمويل، النوع وتمكين المرأة، التنمية الاجتماعية والتنمية المســتدامة. كما تتبنى مداخل لتحســين وبناء القدرات في مجالات التخطيط وصـنع السياسـات، وتحليل الأسـواق، والوصـول إلى الائتمان، وتطوير خطط الأعمال، ونظم المحاســبة وإدارة الأعمال، وغيرها. وتقوم على تنفيذ المبادرة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (شعبة أهداف التنمية المستدامة) ومن خلال تمويل من دولة الصـــين. ويركّز المشـــروع على 9 دول نامية في قارات مختلفة تشـــمل البرازيل، بيرو، كمبوديا، فيجي، لاوس، ســـيريلانكا، تنزانيا، كينيا والفلبين (المجلس الدولي للأعمال الصـــغيرة، 2018). كما يشـارك في المبادرة العديد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية – UNIDO، وبنك التنمية الآسـيوي – ADB، وبنك التنمية الأفريقي – AfDB، وغيرهم. وبشـــكل عام تدل التجارب على تعاظم دور هذا النوع من المشـــروعات في دول العالم المختلفة، إذ تلعب أدواراً متنامية في قضـــايا البيئة، وتغير المناخ، والتنوع الحيوي، والتلوث بأنواعه، وسوء استغلال الموارد.

كما تلعب التجمعات العالمية الكبرى أدواراً مهمة في توجيه أنظار صناع السياسات العامة في دول العالم المختلفة إلى دور المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في تبني التكنولوجيات ونماذج الأعمال الخضراء لتعزيز ودعم أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. وفي هذا الخصوص فإن "مجموعـة العشـــرين – G20" تحث الـدول الأعضـــاء ودول العـالم المختلفـة على دعم التكنولوجيات الخضـراء للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة: Green Technology SMEs بما يدعم تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ 2015، وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المســتدامة 2030. وتركّز المجموعة في أحد أوراق الســياســات الخاصــة بها (Verdolini, et.al, 2017) على مجموعة من الاعتبارات الهامة التي تشجع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تبني تكنولوجيات خضراء، وأهمها تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة للإقبال على التكنولوجيات الخضراء، وذلك من خلال قنوات وبدائل التمويل العام وضـمان التمويل الأخضـر، لتحفيز المسـتثمر الصـغير على تبني وتطبيق تلك التكنولوجيات الخضراء والأقل كربوناً، ودعم أنشطة البحوث والتطوير الداعمة لها في تلك المشروعات، والتنسيق مع المؤسسات التمويلية الدولية لدعم هذه التوجهات.

ولا تبدو محاور تجربة الاتحاد الأوروبي بعيدة عن تجربة مجموعة العشـرين، حيث يتبنى الاتحاد خطة عمل للتحول الأخضـر للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة 2014–2020 تتضـمن خطوات عملية لتعميق تخضـير تلك المشـروعات لدعم اسـتدامة التنمية والتوافق مع تطورات وتداعيات تغير المناخ. كما يأتي هذا التحول في دور المشـروعات الصـغيرة في سـياق تحول أكبر على مسـتوى الاتحاد للتحول إلى نماذج اقتصـادية جديدة دوارة – Circular، أو مرنة – Resilientأو خضراء – Green لتعزيز فرص النمو التنافسي المستدام للاقتصاد الأوروبي الذي تلعب فيه المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة دوراً محورياً حيث يصـل عددها إلى 22 مليون منشـأة توفر 133 مليون فرصـة عمل، وينتج عنها 50% من القيمة المضـافة على المسـتوى الأوروبي. (Doranova, Asel, 2018), (Eco–innovation observatory and European commission,2018)

4/3: بدائل التعامل مع تحديات التمويل

أشـار التقرير ضـمن أجزاءه السـابقة إلى إشـكالات التمويل التي تواجه المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة وتحد من إطلاق دورها وذلك على مستوى معظم الدول العربية. وقد تضـمنت نتائج المنتدى الاقتصـادي حول المشروعات الصـغيرة والمتوسطة (الأردن، 2018) الإشارة إلى أن أكثر من نصـف تلك المشـروعات لا تسـتطيع الحصـول على الائتمان في الدول العربية. كما لا يتجاوز نصيب القروض المصرفية المقدمة لها نسبة 9% من جملة القروض، في حين تصل تلك النسـبة إلى حدود 26% في دول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية. كما أكد صـندوق النقد الدولي حديثاً (بلانشيه وآخرون، 2019) أن حصـة المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في إجمالي الإقراض المصـرفي لا تتجاوز 7% في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهي النسبة الأقل في العالم. وتنخفض هذه النسبة إلى 2% في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

وبشكل عام تعاني هذه المشروعات من أكبر فجوة في الشمول المالي على مستوى العالم وفق نموذج الشمول المالي للصندوق. وللتعامل مع هذه المشاكل على المستوى العالمي فإن هناك العديد من الخبرات لمجموعة العشـرين –G20 وصـندوق النقد الدولي والإتحاد الأوروبي وغيرهم، من أهمها: سـد فجوة الشـمول المالي في اقتصـادات الأسـواق الصـاعدة والنامية، وهو ما ينعكس ايجابياً على زيادة النمو، وتحسين فعالية السياسات الاقتصادية الكلية، وخلق فرص العمل (تقدر بـ 16 مليون وظيفة في دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى حتى سنة 2025)، بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية وتعزيز الحوكمة والشفافية بما فيها حوكمة مؤسسات القطاع المالي. وكذلك تعزيز التعاملات المالية الرقمية Blockchain والتكنولوجيا المالية الرقمية FinTech ، والوصـول إلى

التمويل وذلك بتقديم تسهيلات للتجارة الخارجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع بناء قدراتها التجارية، وأخيراً تأسيس بنوك متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بلانشيه وآخرون، 2019).

وبخصوص الخبرات العالمية المتعلقة بحل مشكلات التمويل ودعم الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد قامت الولايات المتحدة على سبيل المثال كنموذج للدول المتقدمة بتأسيس إدارة حكومية منذ عام 1953 لتنفيذ سياسات تنمية تلك المشروعات، وتزويدها بالخدمات الاستشارية والمالية، وتقديم القروض المباشرة وغير المباشرة. وتتم القروض غير المباشرة عن طريق مؤسسة تسليف أخرى، ولكنها مضمونة من الإدارة بنسبة 90%، ومنح إعفاءات ضريبية للمشروعات بنسبة تصل إلى 20%. كما تقوم بتمويل صادرات هذه المشروعات، إضافة إلى تقديم قروض للمشروعات الصغيرة غير القادرة على توفير تمويل ذاتي بشروط ميسّرة وكذلك للمشاريع القابلة للتأثر بالكوارث الطبيعية، وتنظيم نشاط شركات الاستثمار الخاصة المعنية بتقديم القروض للمشروعات، وتسهيلات مالية للمرأة والأقليات. وفي كوريا الجنوبية كنموذج للدول الصاعدة فقد تمّ إنشاء الصندوق الكوري لضمان القروض لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1976، وتمكينها من الحصول على رأس المال المطلوب للقيام بالمشروع. وكذلك إقرار برنامج حكومي لدعم تمويل التطوير التكنولوجي الجديد لهذه المشروعات، وقيام مؤسسات متخصصة بتقييم التكنولوجيا التي طورتها المشروعات، ومن ثم تضمن هذه المؤسسات قيمة هذه التكنولوجيا حتى تقوم المؤسسات المالية بمنح القروض لهذه المشروعات وفق نتائج هذا التقييم. كما تمّ إقرار الحوافز الضريبية الحكومية المتنوعة، منها إعفاء أو تخفيض ضريبي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الجديدة التي تعمل خارج مناطق المدن، وفي المناطق الريفية. وتخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبة 50% في نهاية السنة الأولى من إقامة المنشأة، ولمدة قد تصل إلى 5 سنوات. وفي الصين كنموذج للدول النامية فقد تمّ تأسيس مؤسسات لضمان الائتمان بمبادرة من وزارة المالية (200 مؤسسة)، وصندوق لرأس المال المخاطر سنة 2017، وتخفيض ضرائب القيمة المضافة على المشروعات الصغيرة، ودعم آليات التمويل الجماعي. كما تمّ تأسيس منصات للإقراض عبر الانترنت.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن رصد بعض الخبرات العالمية الهامة بخصوص دعم المشتريات الحكومية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، لاسيما الصين التي أصدرت تشريعاً خاصاً في هذا الصدد تمّ فيه تخصيص 30% من ميزانية المشتريات الحكومية لشراء منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5/3: دعم التحول نحو اقتصادات المعرفة

ليست المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن التحولات العالمية نحو الاقتصادات المعرفية أو الرقمية أو الثورة الصناعية الرابعة وغيرها، وهي التحولات التي يمثل الابتكار محركها الرئيسي وقوتها الدافعة، خاصة وأن هذه المشروعات تمثل أكثر من 90% من المشروعات في كافة دول العالم، ولها دور محوري في توليد الناتج المحلى الإجمالي والقيمة المضافة في كافة الدول والاقتصادات. ويكرس دورها القادم تقارير حديثة لفوربس – Forbes تشير إلى خلال عام 2020 ستندرج حوالي 50% من الوظائف في العالم في إطار ما يعرف بـ "العمل الحر"، والذي يعني عملياً عمل وعالم رواد الأعمال والمبادرون الصغار عبر العالم. وسيختفي حوالي 30% من الوظائف الحالية بحلول سنة 2030 مقابل تصاعد وتيرة الطلب على العمالة الماهرة والمبتكرة.

وتقدم العديد من التقارير العالمية المتخصصة ومنتديات وتكتلات واتحادات عالمية وإقليمية رسائل واضحة حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التحول نحو اقتصادات المعرفة والرقمية (ESCWA, 2018)، وذلك استناداً إلى: عمل الابتكار كقوة دافعة للاقتصادات العالمية، ودور نظم الابتكار الوطنية في دعم ريادة الأعمال، والتأثير الجوهري للابتكار والرقمنة على الأعمال بغض النظر عن حجمها. وقد تنوعت الممارسات الدولية الرائدة في هذا المجال، حيث قامت اليابان بالعمل على توفير مراكز دعم إقليمي حكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة لهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مع توسيع دور تكنولوجيا المعلومات بما فيها تطبيقات الحوسبة السحابية، حيث لا يتجاوز عدد المشروعات غير المستخدمة لها وفق مسح أخير بنسبة 10.5% فقط من المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية، بما ساهم في تصاعد كبير لحجم التجارة الإليكترونية لهذه المشروعات سنة 2017. إضافة لإطلاق مبادرات لدعم الأسماء والعلامات التجارية اليابانية خارج الحدود، مثل مبادرة "J–Good Tech" الهادفة إلى التعريف بالشركات اليابانية الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية وربطها بالشركات اليابانية الكبرى.

وفي سنغافورة التي جاءت في المرتبة الخامسة على مؤشر الابتكار العالمي 2018، وتسعي لتحويل سنغافورة إلى المركز الإقليمي الأول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة – SMEs Innovation Hub، خلال الخمس سنوات القادمة. فقد قامت الدولة بتحديد دعم التحول التكنولوجي والرقمنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأولوية تنموية لسنة 2018، وتم تبني برنامج حكومي لدعم رقمنة الأعمال الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1.7 مليار دولار قصد تعزيز القدرات الرقمية لتلك المشروعات في قطاعات الغذاء واللوجستيات والخدمات على وجه الخصوص. وفي الهند، تم تأسيس صندوق للتطوير التكنولوجي بهدف المساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات

الصغيرة وتحسين مستوى العمالة بها واستبدال نظم الحماية بنظم بديلة للتمكين التكنولوجي والفني لتطوير المنتجات بما يدعم الاقتصاد الهندي. كما تمّ تعزيز التعميق التكنولوجي لدعم المنافسة مع المنتجات العالمية، خاصة الصينية، وكذلك تطبيق برنامج نظم مراكز التكنولوجيا في يناير 2015، وذلك للتوسع وتطوير شبكة مراكز التكنولوجيا في الدولة، والذي يشمل تطوير البنية التحتية المادية بإنشاء 15 مركزا تكنولوجياً جديداً وتحديث المراكز القائمة. وتأسيس بوابة الكترونية بهدف تلبية الاحتياجات التكنولوجية المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما تقدم التجربة الألمانية خصوصيات هامة في مجال التطوير التكنولوجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أن مقدمات الثورة الصناعية الرابعة 4.0 قد انطلقت من المانيا، إذ تقدم تلك المشروعات أكثر من 54% من القيمة المضافة وأكثر من 63% من فرص العمل. وقد حظيت هذه الثورة باهتمام كبير في أحدث رؤية للسياسة الصناعية الألمانية في "استراتيجية التقنية الراقية لألمانيا 2020" في سياق تحولات الثورة الصناعية الرابعة، والتي تهدف إلى رقمنة عملية الإنتاج، والتركيز على الأتمتة والمصانع الذكية والروبوتات واتصال الآلات عن بعد، وشاحنات البضائع ذاتية القيادة، وغيرها من التوجهات التي تدعم ريادة الدولة لهذه الثورة الصناعية.

أما بخصوص نظم التعليم الداعمة للتوجهات المعرفية والرقمية في الاقتصادات العالمية، فإن العديد من التجارب العالمية تشهد تحولاً نحو تبني نظم تعليمية غير تقليدية تدعم الابتكار والإبداع من جهة، وتدعم ريادة الأعمال من جهة أخرى. ويدعم التوجه نحو غرس ثقافات ريادة الأعمال في النظم التعليمية برامج متخصصة لتعزيز السلوك الريادي وغرسه في نفوس الشباب والأطفال في سن مبكر لتنشئة أجيال لديها الرغبة في تحمل المسؤولية وتحقيق التفوق والتميز باعتبارها جزء من المشكلة وجزء من الحل. أضف إلى ذلك طرح المسابقات التعليمية، ومنح الجوائز والحوافز التي تشجع على الاستمرار في الإبداع والابتكار (التجربة الأمريكية)، وإنشاء البرامج التعليمية في الريادة، ونشر وتعزيز ثقافة الريادة، وتعزيز الريادة العلمية ودعمها (التجربة البريطانية)، وربط الجامعات بقطاع الأعمال (التجربة اليابانية) وغيرها من التجارب الناجحة التي تدعم الرياديين الشباب وتدفعهم نحو العمل الحر والعمل لحساب النفس بعيداً عن العمل في القطاع الحكومي.

3-6: دور سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية في تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة

تشير العديد من التقارير والدراسات العالمية أن الالتحاق بسلاسل القيمة العالمية وتنمية العناقيد يوفر فرصاً غير محدودة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المتقدمة

والناهضة والنامية على حد سواء. وقد ساهمت تلك المشروعات بنسبة 45% من صادرات ألمانيا سنة 2017. كما تجدر الإشارة إلى أن النماذج الناجحة من العناقيد لم تعد تقتصر على الدول المتقدمة إذ تتواجد تجارب وخبرات هامة في دول عديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية في أندونيسيا وتايوان والمكسيك وبيرو. كما أن هناك عناقيد عديدة في الهند لتصنيع المنتجات المعدنية والصناعات النسيجية وصناعة الألماس، وصناعة الأدوات الكهربائية والبرمجيات. ويشار أيضاً إلى تجربتين تعدان من أفضل الممارسات في البلدان النامية هما صناعة الأحذية في البرازيل (12.3% من الصادرات العالمية)، وصناعة الأدوات الجراحية في باكستان (20% من الصادرات العالمية وفي المرتبة الثانية بعد ألمانيا). ويدل الواقع على تزايد إدراك دول العالم المختلفة لمنافع التعامل مع سلاسل القيمة العالمية، والتي تساهم بصورة مباشرة في: زيادة الصادرات، وتوفير معلومات سوقية وتسويقية أفضل، وتخفيض تكاليف عبور البضائع عبر الحدود وتكاليف إنشاء شبكات التوزيع في الخارج. وفي هذا الخصوص تقدم المشروعات الرائدة المعلومات المهمة المتعلقة بالطلب ومتطلباته. وغالباً ما تسهل هذه المشروعات عمليات النقل والتوزيع أيضاً. ويمكن أن يؤدي الارتباط بسلاسل القيمة أيضاً إلى ظهور آثار الانتشار، خاصة اكتساب أساليب الإدارة والتقنيات الجديدة. كما تدعم القوة التفاوضية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتطلب المشاركة الناجحة في سلاسل القيمة توافر ثلاث قدرات حيوية وهي: القدرة على تحديد واقتناص الفرص العملية بناء على تميز المنتجات والخدمات، والمهارات الإدارية والعملية والتفاوضية القوية، والمرونة من أجل التكيف مع المتطلبات المتغيرة مع الالتزام بالمعايير العالمية والدخول في مشروعات مشتركة.

ومن أبرز التجارب العالمية في الدول المتقدمة (التجربة الإيطالية)، والتي تمتزج فيها الاعتبارات الاقتصادية مع نظيرتها الاجتماعية (خاصة الأسرية) بجانب الاعتبارات الثقافية والتراثية، والاعتبارات المكانية المرتبطة بخصوصيات بعض الأقاليم الإيطالية. كما تستند إلى سياسات حكومية تتفهم هذه الخصوصيات والأبعاد وتدعمها لخلق ميزات تنافسية لمنتجات العناقيد الإيطالية عبر العالم. حيث تقع معظم العناقيد الصناعية في شمال شرق ووسط إيطاليا. وقد حققت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نجاحات مهمة خاصة في إنتاج السلع التقليدية مثل الأحذية وحقائب اليد الجلدية والملابس والأثاث والآلات الموسيقية والأغذية المجهزة والآلات. وقد قدر عدد العناقيد الصناعية بحوالي 200 عنقود صناعي يعمل بها 2.2 مليون عامل (42% من قوة العمل). وتشتمل على 90.000 مشروع يصل رأسمالها إلى حوالي 67 مليار دولار ويفوق حجم صادراتها 90 مليار دولار. وتتميز العناقيد الصناعية الإيطالية بالتخصص المرن. إذ يتميز الإنتاج في التكتل بالتفكك العمودي، فعملية الإنتاج مقسمة إلى عدة مهام تقوم بها شركات مختلفة. وتتخصص كل شركة في إنتاج جزء معين من عملية الإنتاج بما يساهم في الاستفادة من وفورات

الحجم الكبير، والمحافظة على نوعية المنتجات. كما يتميز الإنتاج بالمرونة، إذ يمكن لعدة مشروعات التعاون في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات. حيث تستفيد الشركات العاملة في العنقود من ميزة القرب الجغرافي لمقدمي الخدمات والمواد الأولية والمعدات، وكثير من التكتلات والعناقيد الإيطالية تديرها الأسر التي تملكها، وغالباً ما تكون قريبة من بيوت الأسرة، وتتكيف فيها ساعات العمل حسب مستويات الطلب. كما تتصف العناقيد الإيطالية باندماج المشروعات الميكروية والصغيرة والمتوسطة فيها، إذ لعبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً داخل العنقود ولها علاقات مع المشروعات الكبيرة. وتتمثل أهم السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في التجربة الإيطالية في: تقديم الدعم الفني وفق الاحتياجات الفعلية لهذه المشروعات وحسب الأولوية. وتقديم خدمات الدعم الإداري والتكنولوجي من خلال مراكز متخصصة. ومنح شهادات الجودة واعتماد العلامات التجارية، وخدمات تأمين الصادرات وتشجيع التصدير وتنظيم المعارض، إضافة إلى توفير البيانات حول الأسعار والتكنولوجيا ذات الصلة وخدمات الاستشارات والتدريب والابتكار.

وفي الهند قامت الدولة بتنمية دور عناقيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهه لخدمة الاقتصاد والمجتمع على السواء. إذ تكرس تلك العناقيد عبر انتشارها الجغرافي اعتبارات التنمية المكانية المتوازنة بجانب الاعتبارات الاقتصادية. وتشير بعض التقديرات إلى أنّ حوالي 60% من الصادرات الصناعية في الهند تمت من العناقيد الصناعية.

رابعاً: نموذج مقترح لتفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية

تركز الاهتمام في هذا الفصل على طرح تصور شامل حول النموذج المقترح لدور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاستدامة في الدول العربية، وذلك أخذاً في الاعتبار التباينات القائمة بين الدول العربية، سواء تلك المتعلقة بالقدرات والإمكانيات والقدرات المؤسسية والتنظيمية، أو تلك المتعلقة بحجم ودور وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام هذا الطرح على التعامل مع المجموعات التنموية الثلاثة للدول العربية وفق معيار التنمية البشرية الذي تبناه التقرير، وهي التباينات التي لا تمكن من إطلاق تعميمات أو معالجات موحدة خاصة بإعادة بناء وتوجيه دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بل إنها تتباين أيضا داخل كل مجموعة من المجموعات التنموية الثلاث للدول العربية.

1/4: النموذج المقترح:

انطلق هذا النموذج من واقع عدم فعالية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجموعات الدول العربية، وخاصة عند مقارنته بالدور المناظر في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة بل والنامية أيضاً. حيث واجهت المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الإشكالات لعل أبرزها قيام الدول العربية، وبنسب متفاوتة، بتبني وإقرار سياسات تستهدف دفع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن دون التزام حقيقي وضوابط حكومية واضحة تضمن حسن ودقة التنفيذ، بالإضافة إلى أن هذه الإشكالات، في المجمل، هي سبب وأيضاً نتيجة لمحصلة السياسات الاقتصادية المتراكمة في الدول العربية منذ استقلال معظمها منتصف القرن الماضي وإلى وقتنا الراهن. كما انطلق هذا النموذج من أن الاستدامة التنموية بأركانها الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، لا يمكن تحقيق أي منها دون ذلك الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبما يتطلبه ذلك من تغيير هياكل الإنتاج Structural change. حيث اتسمت وتيرة التحول الهيكلي وتنويع الهياكل والأنشطة الاقتصادية في الدول العربية، وفي أفضل الأحوال، بالبطء.

وقد استهدف النموذج المطروح بشكل أساسي ثلاث مجموعات أساسية من الأهداف (اقتصادية، واجتماعية، وتقانية) على أن تُراعى الجوانب والاعتبارات البيئية في سياسات تحقيق تلك الأهداف، وذلك حرصاً على تدعيم كافة جوانب الاستدامة التنموية (العباس، أبو شماله، 2019).

وأكد النموذج أن مجموعات الدول العربية الثلاث لابد لها أن تستهدف كافة تلك الأهداف كتوجه استراتيجي عام، على أن يكون الاختلاف في أولوية العمل لتنفيذ تلك الأهداف، وذلك وفق القدرات والإمكانيات والحاجات والاشكالات التنموية الأكثر إلحاحاً بالنسبة لكل مجموعة. وتتشكل حزمة السياسات المحققة لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من مستويات متعددة تتكامل وتتلاءم معاً لتشكل عموداً فقرياً لهيكل جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك للاقتصادات والمجتمعات العربية. حيث تتضمن مستويات ثلاثة أساسية وهي المستوى الكلي Macro، والأوسط Meso، والأصغر Micro، فعلى المستوى الكلي Macro تتوجه السياسات بشكل أفقي تتساوى تأثيراته وانعكاساته على مستوى كافة المؤسسات العاملة في الدولة دون أي تمييز قطاعي أو جغرافي أو تقني أو نوعي. وعلى المستوى الأوسط Meso تتوجه السياسات للتأثير في الفضاء المتاح فيما بين إطار الاقتصاد الكلي كمظلة واسعة تعمل تحتها كامل المشروعات أو المؤسسات، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمجموعات. وأما على

المستوى الجزئي (الوحدة) Micro، فإن السياسات تتوجه للتأثير في الوحدة الاقتصادية العاملة، ممثلة في المشروع الصغير أو المتوسط، بحيث يمكن استهداف مشروعات بعينها من خلال تصميم سياسات قادرة على اختراق الحواجز للوصول إلى المشروعات المستهدفة. وهذا يعني وجود مستويات واضحة من الانحياز والانتقاء للمشروعات الأكثر قدرة على المساهمة في تحقيق أهداف الدولة المخططة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تقانية، أو مزيج فيما بينها، وذلك وفق أولويات الدولة (التخصص أو التدخل الذكي – Smart Intervention).

2/4: سياسات النموذج:

حدد النموذج حزمة من السياسات للمعالجة ولإعادة بناء الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتدرج عبر المستويات الثلاثة من المسار الأفقي أو الوظيفي أو العريض الذي يستهدف التأثير في كافة عناصر المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، إلى المسار الرأسي الأكثر انتقائية واستهدافاً، سواء عبر توجهه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كقطاع ضمن قطاعات الأعمال في الدولة أو لأنشطة بعينها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أو لأقاليم ومناطق جغرافية بعينها، أو لمشروعات محددة في أنشطة محددة في أقاليم محددة ولمدى زمني محدد أو عبر سياسات حدودية تتجاوز الحدود المعرفية للدولة، حيث قامت هذه السياسات على مجموعة من الحزم الأساسية التي تعمل معاً بشكل متكامل. وذلك على النحو التالي:

1/2/4: سياسات الحد من فشل السوق وبناء وتدعيم التنافسية الكلية للدولة: والتي تضمنت كافة أنواع السياسات التي تؤثر في المحصلة في التنافسية الكلية للاقتصاد، متضمنة السياسات المالية والسياسات النقدية وبناء نظام مالي يتسم بالاتساع والعمق والكفاءة، وسياسات بناء وتطوير وتحديث البنى والمرافق الأساسية، متضمنة الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية ومحطات وشبكات الكهرباء، إلى جانب السياسات الاجتماعية، لاسيما التعليم والصحة. بمعنى أن هذه السياسات ينصب اهتمامها على القضاء على فشل الأسواق Market failure وضمان إرساء قواعد المنافسة وتحسين قدرة الشركات ومؤسسات الأعمال بشكل عام، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، كما تضمن السيطرة والحد من أشكال الاحتكار الذي يمثل تشويها لقواعد عمل السوق وقيداً صارماً على نمو وتطور الأنشطة والمشروعات. حيث يؤدي غياب هذه العوامل أو أي منها إلى عدم توفر بيئة مواتية لعمل المشروع الخاص الصغير والمتوسط، ولا تهيئ له إمكانيات النمو والمنافسة في المستقبل. حيث أظهر التقرير أهمية توفير هذا الجانب كمتطلب مسبق Perquisite Condition لتحقيق النمو المستدام كما أثبت ذلك الفكر الاقتصادي

والتطبيق الذي مارسته الدول المتقدمة والصاعدة في مسيرتها التنموية وخاصة فيما يتعلق بتأثيرات ذلك على دور المشروعات ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة.

2/2/4: سياسات بناء وتدعيم المؤسسات وفاعلية التنظيم الحكومي والأطر التشريعية والقانونية المحددة لقواعد اللعبة: والتي تستهدف تحسين قدرة مؤسسات الدولة على صياغة وإقرار وتنفيذ ومتابعة قواعد العمل المؤثرة في حركة المشروعات والأسواق، بما يجعل توقعات النمو والربح وارتفاع العائد على رأس المال وريادة المشروعات أكثر احتمالاً وتوقعاً لدى المبادرين. حيث يرتبط تطبيق هذا النموذج بدور الدولة ومؤسساتها ومدى قدرتها على توجيه وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والقطاع الخاص بشكل ذكي للعمل وفق الأهداف التنموية طويلة الأجل التي تستهدفها الدولة، دون أن يمثل ذلك أي عائق أمام حرية السوق والأنشطة القائمة. الأمر الذي وثقته الدراسات والفكر التطبيقي حيث الارتباط الايجابي بين نوعية المؤسسات، وكل من النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والعديد من مؤشرات التنمية البشرية، مثل سنوات التعليم بين البالغين ووفيات الرضع.

لذا، فإن وجود مؤسسات راقية في الدولة هو متطلب أساسي لنجاح كافة عناصر حزم السياسات التي يتبناها هذا النموذج، حيث تقع على عاتق الحكومة ومؤسسات الدولة مهام التخطيط والرقابة والإشراف والتوجيه وإقرار الحوافز التوجيهية التشريعية والقانونية والتنظيمية والإجرائية بالمنع أو بالتسهيل وبإقرار وتنظيم قواعد اللعبة بين كافة اللاعبين في الاقتصاد.

وكان التقرير قد أظهر أن العديد من الدول العربية قد أقرت قوانين وأقامت مؤسسات معنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك أسوة بالعديد من الدول المتقدمة والصاعدة، ولكن واقع الأداء المقارن أظهر تفاوتاً واضحاً في استجابة ومردود وعائد هذه المشروعات ومساهمتها النوعية في الإنتاج والتصدير بين الدول العربية وتلك الدول محل المقارنة. في حين أن تطور نوعية المؤسسات وتفاوت تلك النوعية بين الدول العربية ودول المقارنة ينسجم تماماً مع حجم ونوعية المردود والدور الذي تقوم به هذه المشروعات، في إشارة واضحة على أهمية سياسات الارتقاء بالمؤسسات وبدورها في الدول العربية.

3/2/4: سياسات بناء الاستعداد والجاهزية لريادة الأعمال وإرساء ثقافة العمل الحر: حيث يمكن النظر إلى هذه الحزمة باعتبارها تستهدف نقطة الانطلاق الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتمثل في روح المبادرة والريادة لدى الفرد. والتي تمثل بدورها اللبنة الأولى لإطلاق وولادة هذه المشروعات. وهي المهمة التي لا تتسم بالسهولة في حال كافة الدول

العربية وبمختلف مجموعاتها الثلاثة. كما يمكن النظر إلى هذه الحزمة باعتبارها سياسات ذات نطاق عريض، حيث تمتد التأثيرات والوفورات المرتبطة ببناء رأس المال البشري وتطوير قدراته كمياً ونوعياً إلى مختلف القطاعات أو الأنشطة القائمة في الدولة. كما أن التركيز على هذه السياسات قد تأسس بشكل عملي على ما مارسته الدول الرائدة في مجالات تطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنجاز التحول الهيكلي.

وفي نفس الإطار، فإن تركيبة سوق العمل في الدول العربية القائمة على أولوية الالتحاق بوظيفة (حكومية أو خاصة) بالنسبة للباحثين عن العمل، لا تُعدّ إلاّ نتاجا مباشرا لأنماط التعليم وطبيعة الثقافة السائدة في الدول العربية. وتتضمن تجارب الدول المتقدمة والصاعدة عدداً واسعاً من البرامج التي يمكن بلورتها ضمن أطر زمنية ثلاثة طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، للتعامل مع ذلك الأمر، حيث يتجه المسار طويل الأجل للتعامل مع مسار التعليم متضمنا التعليم الفني، بداية من مرحلة رياض الأطفال مروراً بكافة المراحل التعليمية اللاحقة، كما يتجه المسار متوسط الأجل للتأثير في طلاب التعليم العالي، من خلال إعداد وتقديم برامج دراسية معتمدة ومتكاملة في تخصص الريادة، كما هو الحال في معظم الجامعات في الدول المتقدمة والصاعدة. في حين يتجه المسار قصير الأجل للتأثير في شريحة الأشخاص حديثي التخرج والمعروض في سوق العمل بشكل عام، وذلك عبر نشر مراكز الريادة في مختلف أقاليم ومدن وقرى الدولة التي تقدم برامج تعليمية وتدريبية للرياديين الجدد، مع التأكيد على ضرورة وجود تصور كلي حول التدريب التحويلي.

4/2/4: سياسات الإدماج والتشبيك في الاقتصاد الوطني والعالمي: تستهدف هذه السياسات توسيع القدرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار العناقيد وشبكات الأعمال، حيث تلقي هذه الحزمة الضوء على بعد حاسم يفرض نفسه ليس على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فحسب، بل يمتد إلى الدول والمجتمعات ذاتها، وهو البعد المتعلق بالعولمة وما تولده من فرص أو تحديات على الدول وعلى المشروعات. حيث تتأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعولمة من خلال قناتين أساسيتين، وهما دور الانفتاح العالمي في تسهيل أنشطتها العابرة للحدود. إضافة لتأثير العولمة على إعادة تشكيل تنافسيتها. وبذلك، يرتبط البعد الدولي بالبعد الوطني إذ يتعلق بدور العناقيد وشبكات الأعمال في تنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطنياً ودولياً، حيث لم يعد الحديث عن بناء وتطوير العناقيد Clusters والشبكات Networks للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتطوير قدرات هذه المشروعات وزيادة إنتاجيتها واندماجها في الاقتصاد العالمي أمراً محل جدل. أخذا في الاعتبار الإشكالية المتعلقة بعدم توفر وعدم كفاية البيانات الكلية والقطاعية والتفصيلية لأنشطة ولمساهمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في

مجالات الانخراط في العناقيد أو الاندماج في الاقتصـــاد العالمي، والتي تمثل أحد أهم العوائق أمام توسيع وتفعيل دور هذه الحزمة من السياسات في المستقبل.

5/2/4: سـياسـات توطين المعرفة والارتقاء النوعي والتقاني في أنشـطة المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة: تقوم هذه السياسات باستهداف الواقع النوعي لأنشطة المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة القائمة في الدول العربية، حيث التوجه والانتقاء لدعم توجهات المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة نحو أنشـطة ومنتجات ذات قيمة معرفية أعلى، تسـهم في تحسـين نوعية الاندماج في الاقتصـاد العالمي، كما يمكن أن تتضـمن هذه السـياسـات في مراحلها المتقدمة سـياسـات لكسـر ولتجاوز حدود المعرفة Frontier policies.

ففي ضوء ما أظهره التقرير من أن مسار التنمية وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الدول العربية على وجه العموم، لم يدعما أي تغيير جوهري في هياكل الإنتاج، تتجه هذه السياسات نحو تدعيم دور المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة في الأنشـطة الابتكارية، وذلك بما يتناسب مع السمات المحددة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها. وكذلك استناداً إلى الإمكانات العلمية والإبداعية والموارد المالية والمادية المتاحة، وعدم اقتصـار السـياسـات على اسـتهداف التحسـينات الفنية والتكنولوجية وزيادة وتيرة الاسـتخدام وليس الإنتاج للمعرفة والابتكارات المواكبة للثورة الصـناعية الرابعة والاقتصـاد الرقمي الجديد. إذ يرتبط التعامل الفعال مع هذه الحزمة من السـياسـات بإدراك ما يواجه المشـروع الصـغير القائم على الابتكار أو اكتشـاف الذات self–discovering من صعوبات وتكاليف والتي لا يواجهها غيره من المشروعات القائمة على المحاكاة والتقليد free riding. وذلك على أن يتم إقرار السـياسـات والبرامج والإجراءات المناسـبة لتدعيم ومساندة ومرافقة المشروعات الجديدة القائمة على الابتكار وفق قدرات وخصوصية كل مجموعة من مجموعات الدول العربية الثلاثة.

6/2/4: سياسات توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صوب الأنشطة الخضراء:
أكّدت هذه الحزمة من السياسات أن الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الداعم والقابل للاستدامة لا يمكن الحديث عنه دون التطرق للبعد الخاص بمدى مساندة أنشطة تلك المشـروعات للاقتصـاد الأخضـر ومراعاتها للأبعاد البيئية. ويتمثل جوهر تلك المراعاة في بعدين أساسيين وهما مدى مساهمة النشاط في الحد من هدر الموارد، إضافة إلى مستويات الانبعاثات الصادرة عنه.

وتمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفق دورها الجديد في الدول العربية، أفقاً واسعاً لن يدعم الاستدامة والاقتصاد الأخضر والتغيير الهيكلي في الاقتصادات العربية فقط، بل سيوسع من الأنشطة المتاحة القادرة على استدامة النمو أمام هذه المشروعات ذاتها. وذلك عبر تطبيقات الاقتصاد الأخضر أو الصناعات الخضراء أو السلاسل الخضراء، التي ترتبط معظم أنشطتها بالموارد والطاقات المحلية المتاحة وكذلك بقابليتها العالية للتجزئة. وهو ما يتناسب وطبيعة وسمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لدعم هذه الحزمة لسياسات تطوير العناقيد والتشبيك الوطني والإقليمي والدولي، وكذلك مساهمتها في تحسين المحتوى التقاني للسلع التي تنتجها هذه المشروعات.

ورغم أهمية هذه الحزمة من السياسات كونها ركناً متمماً لأركان الاستدامة، وكونها فرصة لمجالات وفرص واسعة أمام نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الواقع الدولي والعربي يبرز ما يواجه موضوع مراعاة الأبعاد البيئية في الإنتاج من مصاعب ترتبط بشكل أساسي بكلفة الإنتاج وأثرها على هيكل المهارات والوظائف المطلوبة في سوق العمل، وهي تتطلب بدورها معالجات متدرجة ذات طابع تعويضي، يتناسب ومعطيات كل حالة وكل مجموعة من الدول العربية على حدة.

7/2/4: سياسات بناء القدرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق أولويات التنمية لمجموعات الدول العربية : حيث تستهدف هذه السياسات بشكل مباشر التأثير في قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث رصد التقرير أن معظم الدول العربية أقرت سياسات وتشريعات وبرامج لمساندة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق بل وبما يتجاوز أحيانا نظائرها في التجارب الرائدة، ورغم ذلك، فإن استجابة وأداء المشروعات في الدول العربية لم يكن بالمستوى المطلوب أو بمستوى استجابتها في التجارب الدولية الرائدة، الأمر الذي يشير إلى وجود إشكالات حقيقية في قدرات هذه المشروعات ذاتها.

تسعى هذه الحزمة من السياسات إلى معالجة هذا المجال من خلال أطر ومؤسسات حكومية تعمل وفق منظور استراتيجي لتوجيه دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة صوب الاستدامة والمساهمة الفاعلة في التغيير الهيكلي للاقتصادات العربية. وذلك عبر تنمية قدرات وإمكانات تلك المشروعات من خلال تدريب الرياديين، وإنشاء برامج متخصصة لتأسيس وتطوير المشروعات، خاصة في المجالات ذات الأولوية التنموية (قطاعياً أو جغرافياً) بالنسبة للدولة، وكذلك عبر غرس ثقافة الابتكار وتوجيه وقيادة ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير تعليم متخصص للمبادرين المحتملين وأصحاب القدرات الكامنة أو الواعدة المحتملة. علاوة

على توفير البيئة التمكينية المُحفزة على تحويل الأفكار الإبداعية إلى أنشـــطة ومنتجات للســـوق الوطني والدولي، إضـافة إلى توفير الموارد المالية والبشـرية التي تدعم أصـحاب الأعمال والأفكار الناشئة والواعدة، ونشر وتبادل المعلومات ذات الصلة التي تدعم أنشطتهم. ويكون ذلك أيضا عبر تحسين قدرات صناعة الاستراتيجيات وإجراء الدراسات المختلفة التي تدعم المشروعات والأفكار الناشـئة. والأهم من ذلك، الحرص على مواكبة المسـتجدات العالمية للمؤسـسـات المناظرة عالمياً لتطوير أساليب وأدوات تدعيم هذه المشروعات.

8/2/4: سـياسـات التحول من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم: إعادة التوجيه والمعالجة، في ضوء ما أظهره التقرير من عبء ومخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار القطاع غير المنظم واتجاه هذا القطاع للاتساع، يُملي ذلك بضرورة صياغة سياسات معالجة تقوم على القراءة الدقيقة لتلك المعطيات وتلك المخاطر. فعلى مستوى مخاطر منافع الشبكات في القطاع غير المنظم مقارنة بمنافع الشـبكات في القطاع المنظم، وذلك على افتراض أن هذه المنافع هي المحدد الأســاســي أو العامل الأكثر تأثيراً للبقاء ضــمن أطر القطاع غير المنظم، فقد قامت سياسات المعالجة بالتأكيد على ضرورة تعديل تلك المنافع لتصبح أكثر جدوى في حال الانضمام والتحول صـوب القطاع المنظم، وذلك عبر التأثير في كافة مجالات ومراحل التشـغيل في أنشـطة هذه المشـروعات على مستوى التمويل والمبيعات والتسـويق، كما قد تكون الأولوية لاستهداف دمج هذه المؤسسات ضمن أطر القطاع المنظم من خلال آليات التمويل الرسمي، كما قد تكون الأولوية في ذلك للدول العربية التي تستطيع توفير منظومة حوافز أكثر تأثيراً في هيكل تكاليف المؤسسات الصـغيرة والمتوسـطة والتي تتسـم فيها أيضـاً المؤسـسـات العاملة في القطاع غير المنظم بقدرات حقيقيّة قابلة للنمو حال حصولها على مثل هذه الخدمات. إذ يرتبط التدخل عبر سياسات وإجراءات الحكومات بمبررات موضـوعية تضـمن خلق الحافز الحقيقي لانتقال هذه المشـروعات من إطارها غير المنظم نظيره المنظم.

وضـــمن هذا الإطار، ورغم أهمية التوظيف الحديث للمفاهيم المتعلقة برأس المال الاجتماعي وطبيعة وعمق واتساع شبكاته وروابطه الأفقية والرأسية وما يتولد عنها من خارجيات أو تأثيرات على المشـروعات والاقتصـاد والمجتمع في الدول العربية، سـلط النموذج الضـوء على أن الواقع العربي يبرز عدم كفاية الدراسـات المتخصـصـة المعنية بتلك القضـايا وندرتها. خاصـة وأن هناك توافقاً بين الباحثين على أهمية رأس المال الاجتماعي ودوره في تفسير جانب كبير من حركية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما، في القطاع غير المنظم.

خامساً: الخاتمة

أظهرت فصول التقرير أن التحدي لازال كبيراً أمام توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتؤدي دوراً تنموياً فاعلاً في الدول العربية. وذلك أسوة بدورها في التجارب والممارسات الدولية الرائدة. كما أظهرت بصورة واضحة أن الامكانية والفرصة لا تزالان قائمتان لإعادة الاعتبار من جانب الدولة ومؤسساتها لبناء دور جديد وحيوي وفاعل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على مستوى كافة مجموعات الدول العربية وتصنيفاتها التنموية، وذلك وفق النموذج والسياسات التي تبناها التقرير في فصله الرابع، وكذلك وفق المنظور الاستراتيجي الشامل المتكامل والمحدد لأدوار كافة اللاعبين.

مع التأكيد على دور النموذج المقترح للعمل كأداة ورابط عضوي قوي بين استراتيجيات وسياسات الدول للتنمية ونظيرتها الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهو الأمر الذي يقتضي إطلاق ما يمكن أن يطلق عليه "العقد العربي لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 2020-2030"، ليكون الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو أداة تحقيق التحول الهيكلي والاستدامة وتقليص فجوات التنمية بين الدول العربية بمختلف مجموعاتها التنموية ونظرائها في الدول المتقدمة والصاعدة.

المراجع العربية

أبو الهيجاء، عدنان، (2007). "المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة الأردنية"، مجلة المنارة، مجلد (13)، العدد رقم (2).

أبوشماله، نواف، (2016). "الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية"، سلسلة منشورات جسر التنمية، عدد 128، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2016.

أبوشماله، نواف، (2018). "الارتقاء بالتعليم في الدول العربية: متطلبات الاستدامة وقيود تمويل التعليم"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (19) العدد (3) يوليو 2018.

أكاديمية البحث العلمي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2015). "نتائج المسح القومي للابتكار"، أكاديمية البحث العلمي، جمهورية مصر العربية.

إلياس، يوسف، (2016). التنظيم القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (1116)، المنامة.

الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2019). "تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019 – تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية "، يونيو، بيروت: بيت الأمم المتحدة.

باتريشيا جرين وآخرون، (2016). " تعليم ريادة الأعمال: نظرة عالمية من الممارسة إلى السياسة حول العالم، قدمت في مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم، مؤسسة قطر، 2016.

بلانشيه، نيكولا وآخرون، (2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، واشنطن: صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

بن عزوز محمد، دحماني يونس، (2017). "القطاع غير الرسمي وجدل إدماجه في النشاط الاقتصادي القانوني: حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية .8(1).384-396. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21713

خشبة، محمد ماجد وآخرون، (2018). مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 289، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية.

راتول، محمد، (2006). "بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي، الجزائر، أبريل 2006، ص 172.

الرميدي، بسام سمير، (2018). "تقييم الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب – استراتيجية مقترحة للتحسين"، جامعة مدينة السادات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جمهورية مصر العربية.

زهير، سمير، (2010). "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة: نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين". وزارة الاقتصاد الوطني السياسات والتحليل والإحصاء، الجزائر، ص. 131

الشال، مها محمد مصطفى، (2018). "دور الابتكار في التنمية الصناعية المستدامة في مصر"، مذكرة خارجية رقم 1659، معهد التخطيط القومي، يوليو، جمهورية مصر العربية.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، (2016). "راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية: العمل غير المهيكل"2016. (http://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/report.pdf)

صندوق النقد العربي، (2013). "بيانات التوزيعات القطاعية"، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2013.

صندوق النقد العربي، (2013). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، دولة الإمارات العربية المتحدة.

صندوق النقد العربي، (2017). "إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية"، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية أمانة اللجنة الفنية.http://www.amf.org.ae /

صندوق النقد العربي، (2017). "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، الدراسات الاقتصادية، العدد 38-2017، دولة الإمارات العربية المتحدة.

صـــندوق النقد العربي، (2018). "التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد"، التقرير الســـنوي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018.

صندوق النقد العربي، (2019). "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل في الدول العربية"، موجز سـياسـات، العدد (1)، مارس، أبو ظبي، الإمارات.

العباس بلقاسم، نواف، أبو شماله (2019). "التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد (21)، العدد (1)، المعهد العربي للتخطيط، يناير 2019.

الفواز، عمران، (2014). دور حاضـــنات الأعمال في توجيه الطلبة نحو ريادة الأعمال في الجامعات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

اللجنة الاقتصـادية والاجتماعي لغربي آسـيا (الاسـكوا)، (2019). " تقرير المنتدى العربي للتنمية المسـتدامة لعام 2019، تمكين الناس وضـمان الشـمول والمسـاواة في المنطقة العربية"، المحور الثاني، تقرير المنتدى العربي للتنمية المسـتدامة، بيروت، الجمهورية اللبنانية، 9-11 ابريل/نيسـان 2019.

المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، (2018). التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة بشأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

مقابلة، إيهاب، (2017). "الأثر التنموي للمشـروعات المتناهية الصـغر والصـغيرة والمتوسـطة"، جسر التنمية. العدد 136، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2017.

مقابلة، إيهاب، (2018). مؤشـرات تقييم الآثار الاجتماعية للمشـروعات الصـغرى والصـغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.

مـــؤشـــــر ريـــادة الأعـــمـــال الـــعـــالـــمـــي، (2018). 2018- https://www.gemconsortium.org/report

المراجع الأجنبية

African Development Bank (AfDB), (2016), "Addressing informality in Egypt", North Africa Policy Series and Business Service Industries", Economics, Vol. 9, October.

AGE Platform Europe Policy Statement, (2018).” Poverty Watch 2018 Older persons’ poverty and social exclusion a reality”, October,2018. https://www.ageplatform.eu/sites/default/files/AGE_Poverty_Watch_2018.pdf

Baldwin, R, and Javier Lopez-Gonzalez. 2013. Supply-chain trade: A portrait of global patterns and several testable hypotheses. (No. w18957). National Bureau of Economic Research.

Chen Martha, and Harvey Jenna, (2017). “The Informal Sector in Arab Nations: A Comparative perspective”, Paper for Arab Watch Report on Informal Employment in MENA Region, WEGIO Network.

Doranova, Asel et.al. (2018). Green Action Plan for SMES-Implementation Report: Addressing resource efficiency challenges and opportunities in Europe for SMEs. Brussels.EC –EREK.

Eco-innovation observatory and European commission, (2018), “ECO-INNOVATION OF PRODUCTS: Case studies and policy lessons from EU Member States for a product policy framework that contributes to a circular economy”, Biannual Report 2018.

European Commission, (2018), ". Annual report on European SMEs 2017-2018: SMEs growing beyond borders.' Luxembourg, .EU.

European Commission, (2018), SBA Fact Sheet-Germany. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/turkey_sba_fs_2017.pdf

Falk, M. and Hagsten, E. (2015), "Export Behavior of Micro Firms in the Swedish Computer and Business Service Industries", Economics, Vol. 9, October.

Francioni, B., Pagano, A. and Castellani, D. (2016), "Drivers of SMEs’ exporting activity: a review and a research agenda", Multinational Business Review, 24 (3).

Fraunhofer (2010), Evaluation of the Science, Research and Technology Land scape for the Design of the Egyptian Innovation and Strategy.

Green Win, (2018)., Enhancing environments for green SMEs – Recommendations for action: Germany: Global Climate Forum (Policy Brief).

Hossain, M., N. Yoshino, and F. Taghizadeh-Hesary. 2018. Local Financial Development, Access to Credit and SMES' Performance: Evidence from Bangladesh. ADBI Working Papers 906, Asian Development Bank Institute.

ILO (2009), "The informal economy in Africa: Promoting transition to formality: Challenges and strategies", Geneva.

International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA), (2015), IEA's Trends in International Mathematics and Science Study – TIMSS 2015 (https://nces.ed.gov/pubsearch/pubsinfo.asp?pubid=2018021)

International Finance Corporation (IFC), (2010), "Scaling-up SME access to financial services in the developing world", World Bank Group.

International Labour Organization (ILO), (2017), "Sustainable enterprises and jobs: Formal enterprises and decent work", World Employment and Social Outlook, International Labour Office, Geneva.

International Labour Organization (ILO), (2018), "World Employment and Social Outlook: Trends 2018", International Labour Office, Geneva.

International Monetary Fund (IMF), (2019), "Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia", IMF/ Departmental Paper No.19/02. February.

International Trade Centre (ITC), (2017), "SME Competitiveness Outlook 2017 – The region: A door to global trade", ITC, Geneva.

International Trade Centre (ITC), (2019), : "international trade center, International Trade Statistics 2000-2017, http://www.intracen.org/itc/market-info-tools/statistics-import-country-service/

Jones, Randall S. and Lee, Jae Wan, (2018). "Enhancing Dynamism in SMES and Entrepreneurship in Korea". Paris: OECD. Economic Department Working Papers.No.1510.

Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Pablo Zoido-Lobat6n, (1999). "Aggregating Governance Indicators." Policy Research Department Working Paper 2195. Washington: World Bank.

Koirala, Shashwat, (2018), SMEs: Key drivers of green and inclusive growth. Issue paper, Paris.(https://www.oecd.org/greengrowth/GGSD_2018_SME%20Issue%20Paper_WEB.pdf)

Kummritz, Victor, (2016). Do Global Value Chains Cause Industrial Development? Centre for Trade and Economic Integration, The Graduate Institute.

Kunst David, (2019), "Premature Deindustrialization through the Lens of Occupations: Which Jobs, Why, and Where?", Tinbergen Institute Discussion Paper, August 2, 2019.

Leon, F., (2015), Does Bank Competition Alleviate Credit Constraints in Developing Countries? Journal of Banking & Finance 57:130–142.

National Association of Small and Medium Enterprise Promotion Organizations, (2018), White paper on small enterprises in Japan 2018 – Minor changes, Major results, Creative ideas can increase productivity. Japan: NASMEPO.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), (2002), www.oecd.org/dataoecd/18/29/2493085.pdf

Peter McConaghy, (2013), "Supporting job creation and innovation through MSME development in MENA", MENA knowledge and learning quick notes series; No. 89. World Bank, Washington DC.

UNDP, (2019). http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

United Nations Development Program, (2018), "Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update".

United Nations Industrial Development Organizations (UNIDO), (2018), "industrial Development Report 2018, "Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development".

United Nations Statistics Division, (2019), UNSTATS (2017), Harmonized system, (https://unstats.un.org/unsd/trade/classifications/correspondence-tables.asp)

World Bank, (2016a), Enterprise Survey (2016), online data access: http://www,enterprisesurveys,org/

World Bank, (2017), Measuring and Analyzing the Impact of GVSs on Economic Development. World Bank, Washington DC.

World Bank, (2017), What's Happening in the Missing Middle? Lessons from Financing SMEs. World bank. 2017. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/26324

World Bank, (2019), "Doing business, Training for Reform, Report: World Bank,2019. (https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB2019-report_web-version.pdf)

Journal of Development and Economic Policies

Published by the Arab Planning Institute

Volume 22 - No. 1 – January 2020

Bi-annual refereed Journal concerned with issues of Development and Economic Policies in the Arab countries

Editor

Dr. Bader Othman Malallah

Co- Editor

Dr. Hussain Altalafha

Managing Editor

Omar Malaab

Advisory Board

Hazem El-Beblawi
Sulayman Al-Qudsi
Samir Al-Makdisi
Abdulla Al-Quwaiz
Abdellateef Al-Hamad
Mohamad Khauja
Mustapha Nabli
Riad Almomani

Editorial Board

Ashraf Elaraby
Belkacem Laabas
Walid Abdmoulah
Ihab Magableh
Faisal Al-Monawer

Correspondence should be addressed to :

The Editor - Journal of Development and Economic Policies
The Arab Planning Institute, P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait
Tel (965) 24843130 - 24844061 Fax (965) 24842935
E-mail: jodep@api.org.kw

Objectives:

- Broadening vision and knowledge among decision-makers, practitioners and researchers in the Arab countries about major development and economic policy issues in the region , in light of recent developments at the domestic, regional, and international levels.
- Provide a forum for intellectual interaction among all parties concerned with Arab economies and societies.

Notes for Contributors:

1. Submissions of manuscripts should be made electronically to the Editor, via Email: jodep@api.org.kw.
2. The Journal will consider only original work not published elsewhere.
3. Manuscripts should not exceed 30 pages, including references, tables and graphs, for research articles and 10 pages for book reviews and reports, typed on 8.5 x 11 inch paper, one-sided, double-spaced, and with margins of 1.5 inch on all four sides.
4. Contributions should be as concise as possible and accessible to policy-makers and practitioners.
5. Manuscripts should be submitted along with an abstract not exceeding 100 words written in English and Arabic. The abstract will appear in various online and printed abstract Journals.
6. Authors should provide their name, affiliation, address, telephone, fax, and e-mail on a separate page.
7. In case of more than one author, all correspondence will be addressed to the first-named author.
8. Citations should conform to the style guidelines of the American Economic Review: Style Guide (http:/www.aeaweb.org/sample_references.pdf) The references must be provided in alphabetical order, at the end of the paper.
9. Footnotes are to be placed at the bottom of the relevant pages and numbered consecutively.
10. Tables and graphs should be documented and presented along explanatory headings and sources.
11. It is preferred to submit manuscripts written in Microsoft Word .
12. Electronically submitted manuscripts will be acknowledged immediatel.
13. All contributions to the Journal are subject to refereeing. Authors will be notified about the results of the refereeing within two weeks of the receipt of correspondence from all referees.
14. All published works are the property of the Journal. As such, any publication of these works elsewhere is not permitted without the written consent of the Journal.
15. The opinions expressed in the Journal are those of the authors and do not necessarily reflect the views of the Journal nor those the Arab Planning Institute.
16. The communicating author of each accepted paper will receive 5 off-prints of the article and one copy of the journal.

Journal of Development and Economic Policies

Vol. 22. No. 1 (ISSN - 1561 - 0411) January 2020

Research:

Hazem Hassanein — The Dynamic Effects of Linking Wages to Productivity in Developing Economies: The Case of Egypt.

Ahmed Mandour
Tahir El sayed Mohamed
Mohamed Abdel Azim — The Effectiveness of the Policy of Expansionary Austerity in Brazil During the Period (1980-2017).

Mohamed Hassan — The Role of Handicrafts and Crafts in Local Economic Development in Arab Republic of Egypt: Study in Policy Analysis.

Acadamic Articles:

Faisal Al-Monawer
Omar Malaeb — The Risk Community and Global Value Shifts.

Review Reports and Books:

Abdelhamid Merghit — Rethinking the Macroeconomics of Resource-Rich Countries.

Nawaf Abou Shamala — Arab Development Report Forth Issue " Small and Medium Enterprises in Arab Economies: New Role for the Advancement of Sustainable Development